

تتمة فقرات مادة

مناهج البحث

القسم الثالث والرابع

المتعلق بعلم تحقيق النصوص

لطلاب الدراسات العليا (مرحلة الماجستير)

في قسم السنة وعلومها

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ألف بينها وجمعها / د. عمر بن عبدالله المقبل

الأستاذ المشارك بالقسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنه لما قُدِّر لي تدريس مادة مناهج البحث لطلاب الدراسات العليا في قسم السنة وعلومها، احتجت في كثير من الفقرات المتعلقة بالتحقيق وضبط النصوص إلى الرجوع إلى عدة مصادر، ولما كان كثير من هذه الإحالات على كتب لم أجدها في السوق، اضطررنا إلى تصوير ما يوافق فقرات المنهج، ولما كان تصويرها من الكتب فيه إشكالات كثيرة — كما ثبت بالتجربة —^(١)، حاولت تلافي ذلك من خلال كتابة تلك الفقرات من تلك الكتب مباشرة، وعزو كل منقول إلى قائله، وقد يكون لي تعليقات، وهي نادرة أبينها في موضعها.

ولا زلت أعتقد أن المادة تحتاج إلى مزيد ترتيب، خاصة وهي تنقل من كتب متفرقة تتفق في كثير من الأفكار، وقد تختلف في الصياغة، فيحصل بعض التكرار، والذي لا يخلو من فائدة إن شاء الله.

ولكن لعل هذه الخطوة تساهم في الوصول إلى المبتغى من تقريب هذه المادة المهمة لطلاب هذه المرحلة، وتهذيبها بشكل أجود في المستقبل إن شاء الله تعالى.

لذا فإني أرجو من إخواني — من طلاب ومدرسين — الذين يقفون على أي أخطاء أو أوهام في هذه المذكرة أن يتواصلوا معي مشكورين على البريد الإلكتروني المدون أدناه؛ من أجل التسديد والتصويب، والله الموفق.

وكتبه/ د. عمر بن عبدالله المقبل

في ٩ / ١١ / ١٤٣٣ هـ

Sannah32@gmail.com

(١) كالأضطرار لتصوير صفحة كاملة من أجل سطر أو سطرين تابعة لما بعدها أو قبلها.

النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه وأدواره^(١)

أرسل الله سبحانه وتعالى محمداً ﷺ خاتماً لأنبياء والمرسلين، وأتم عليه وعلى أمته نعمه الظاهرة والباطنة، فقال جل وعلا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وجعله على شريعة من الأمر، وأوجب عليه اتباعها، فقال عز من قائل: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجنات: ١٨].

وأوجب عليه ﷺ البلاغ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقد أدى نبينا ﷺ الأمانة، وقام بالتبليغ خير قيام، وترك لأمته كتاب ربه كاملاً دون زيادة أو نقصان.

وتكفل الله سبحانه وتعالى - بمحض ألطافه وكرمه - بحفظ كتابه من كل عابث، فقال جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وذلك ضمن الله سبحانه وتعالى حفظ كتابه أصالة، كما ضمن لنا حفظ سنة نبيه تبعاً؛ لأن سنته شارحة ومبينة لما في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وأخبر الله سبحانه وتعالى عن رسول الله ﷺ فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

وطاعة النبي ﷺ بعد وفاته تكون باتباع سنته، ولو لم يكن الأمر كذلك لانتهدت رسالة النبي ﷺ بعد وفاته، وهذا مناف لخلود الإسلام.

• وجوب نشر السنة النبوية:

(١) تنبيه مهم: هذه هي الفقرة الوحيدة التابعة للقسم الأول من فقرات المنهج، وتستمر حتى (ص: ٢٣) وهي بداية القسم الثالث. وهذه الأوراق ملخصة من كتاب: "منهج النقد عند المحدثين" للأعظمي: (١ - ٩٠).

وبما أن القرآن قد كتب له البقاء إلى يوم القيامة، وشريعته خالدة كذلك؛ فقد أمر النبي ﷺ أمته بالتبليغ عنه، وذلك لاستمرار سنته وشريعته.

ولم ينهض النبي ﷺ بأمر التبليغ فحسب؛ وإنما عمد إلى ترغيب المسلمين فيه، إذ ذكر لهم من فضل القيام به ما ينشط همته، من ذلك قوله ﷺ: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله به له طريقاً إلى الجنة»^(١).

لكن النبي ﷺ لم يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، فكما أنه عليه الصلاة والسلام أوجب التبليغ، ورغب في التعليم، وأمر الناس بالرواية عنه؛ كذلك حذر من الكذب عليه، وبين عواقبه قائلاً: «من كذب عليّ فليتوباً مقعده من النار»^(٢).

• الخطأ في رواية الأحاديث النبوية:

بالرغم من هذا فالإنسان قد يخطئ، وقالوا قديماً: إن الإنسان مركب من الخطأ والنسيان، قال الله سبحانه وتعالى حاكياً عن آدم أبي البشر: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَسِيٍّ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥].

فالإنسان قد يخطئ بالنسيان، وقد يخطئ بالتعمد، لكن النتيجة في الحالتين واحدة بالنسبة لصدق الحديث وكذبه، وبما أن أحاديث النبي ﷺ وسنته مصدر للتشريع وأسوة للمؤمنين، ونبراس للمسلمين إلى يوم القيامة؛ لذلك كان لا بد من تنقيتها من شوائب الأخطاء كافة، سواء أكان ذلك بالنسيان أم بالتعمد.

• ضرورة النقد في الأحاديث النبوية:

وعلى هذا كان لا بد من نقد الأحاديث المضافة إلى النبي ﷺ نقداً علمياً دقيقاً؛ لمعرفة صحتها من سقيمها، لئلا يدخل في الإسلام ما ليس منه.

النقد لغة: قال في اللسان: النقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها.

(١) العلم لأبي خيثمة ح (٢٥)، المستدرک ١: ٨٨، وانظر: مسلم ح (٧٠٢٨).

(٢) خ العلم ٣٨، وهو حديث متواتر.

النقد عند المحدثين: يمكن تعريفه بأنه: "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم توثيقاً وتجريحاً"^(١).

• دوافع النقد:

لم يكن النقد في الحديث مجرد إشباع رغبة جامحة، بل كانت الدوافع إليه أعمق وأدق. إن الله عز وجل أنزل كتابه، ووكل تبينه لنبيه فقار عز من قائل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولبت رسول الله ﷺ ثلاثاً وعشرين سنة يفرض الفرائض ويسن السنن، ويحرم الحرام ويحل الحلال، وأصبحت معرفة ديننا - وهو عصمة أمرنا وسبيل نجاحنا في ديانا وآخرتنا - موقوفة على معرفة سنته والصحيح من آثاره والعمل به، ولا يتأتى ذلك إلا بالفحص عن النقلة والبحث عن أحوالهم؛ ليؤخذ بكلام الصادقين ويعمل به، ويرمى كلام الكاذبين ويدفن، أو يروى فيبين ويشهر به.

ولذلك قال الإمام مسلم رحمته الله: "فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق، والأمانة ثم أقدم على الراوية عند من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشياً لعوام المسلمين..."^(٢).

ولذلك شمر العلماء عن سواعدهم، واحتملوا في سبيل الحديث عناء ومشقة - وهم راضون - ليميزوا الخبيث من الطيب، ولو كان الأمر مجرد إشباع رغبة علمية لما كابدوا كل هذه المشاق.

وكلام يحيى بن سعيد القطان يلقي بعض الأضواء على ما نحن بصدده، ويظهر لنا أحاسيسهم، ويرينا خلجات نفوسهم.

(١) انظر: مقدمة الجرح والتعديل ٥-٦.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨)، والمقصود بعوام المسلمين: من ليس من أصحاب الاختصاص والمعرفة.

قال أبو بكر بن خلاد: "دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس. فقال:

احفظ عني! لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ، يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح! يعني فلم تنكر".

• نشأة النقد:

في الواقع بدأ البحث والتنقيب في أحاديث رسول الله ﷺ في حياته^(١)، وما كان الأمر يعدو في حينه سؤال النبي ﷺ نفسه، وهذا الاستفسار كان على نطاق ضيق جداً؛ إذ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكذبون ولا يكذب بعضهم على بعضهم الآخر، بل غاية البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تَأْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ومحال أن يكون إبراهيم عليه السلام قد شك في قدرة الله سبحانه وتعالى! وهكذا كان تدقيق الصحابة في حياة النبي ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبي لا غير، وهناك أمثلة عديدة تدل على توثيق الصحابة عن النبي ﷺ، مدفوعين بهذه الغاية، ولعل من المفيد أن نسوق بعضاً منها:

• أمثلة توثيق الصحابة عن النبي ﷺ:

— المثل الأول: جاء ضمام بن ثعلبة إلى رسول الله ﷺ فقال: "يا محمد، أتانا رسولك فزعم أن الله أرسلك! قال: صدق... قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا! قال: صدق... قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا! قال: صدق..."^(٢).

(١) انظر: مقدمة المعلمي على مقدمة الجرح والتعديل ص: ب.

(٢) م الإيمان ١٠، انظر أيضاً خ العلم ٦.

— المثال الثاني: قدم علي من اليمن، فقدم بهدي وساق رسول الله ﷺ معه من المدينة هدياً، فإذا فاطمة عليها السلام قد حلت، ولبست ثياباً صبيغاً، واكتحلت، فأنكر ذلك علي عليه السلام عليها، فقالت: أمرني أبي، قال: قال علي بالكوفة - قال جعفر: قال أبي: هذا الحرف لم يذكره جابر - فذهبت محرّشاً أستفتي به النبي ﷺ في الذي ذكرت فاطمة، قلت: إن فاطمة لبست ثياباً صبيغاً، واكتحلت، وقالت: أمرني به أبي، قال: "صدقت، صدقت، صدقت، أنا أمرتها"^(١).

— المثال الثالث: كان عمر رضي الله عنه وجاره من الأنصار يتناوبان التزول على النبي ﷺ، قال عمر رضي الله عنه: "فإذا نزلت جنته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك، فترل صاحبي يوم نوبته فرجع عشاء، فضرب بابي ضرباً شديداً، وقال: أنائم هو، ففزعت، فخرجت إليه، وقال: حدث أمر عظيم، قلت: ما هو؟ أجاءت غسان؟ قال: لا، بل أعظم منه وأطول طلق رسول الله ﷺ نساءه..." فذهب عمر رضي الله عنه واستأذن النبي ﷺ حتى إذا أذن له ودخل؛ قال: طلقت نساءك؟ فرفع بصره إلي فقال: لا..."^(٢).

• تاريخ النقد:

في ضوء هذه الأحاديث وأمثالها نستطيع أن نقول: إن البحث والتدقيق، أو بتعبير آخر: النقد في أحاديث الرسول ﷺ بدأ في حياته الشريفة، ولكن على نطاق ضيق جداً، والسبب في ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يشعروا عادة بأنهم في حاجة إلى الرجوع إلى النبي ﷺ لمزيد من التوكيد والتوثيق؛ لأنه لم يكن فيما بينهم من يكذب.

إذن نستطيع أن نقرر بكثير من الاطمئنان: أن نشأة النقد في أحاديث الرسول ﷺ كانت قد بدأت على عهده رضي الله عنه ولو على نطاق ضيق جداً، حتى قبض النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى. وكان لزاماً على أمته أن تتمسك بسنته الكريمة، نشط النقد من حول السنة بصفة عامة، وخطا خطوة أوسع نحو الاستيثاق والتحقيق، حتى يتبين المسلمون أن ما يروى لهم عن رسول الله ﷺ صحيح لا زيف فيه ولا خلط، لا افتراء فيه ولا كذب.

(١) ن ٥ : ١١١ .

(٢) خ المظالم ٢٥ .

ومن هنا ظهرت شخصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته ليوضح ويؤكد منهج النقد السليم من حول السنة النبوية، فكان كما يقول عنه الحاكم: "أول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(١)، وقال عنه الذهبي: "وهو أول من احتاط في قبول الأخبار"^(٢)، وقال: "إليه المنتهى في التحري في القول والقبول"^(٣)، وهو الذي دلنا على أهم قاعدة للنقد والتدقيق؛ وهي: المقارنة بين الروايات.

ثم جاء دور عمر رضي الله عنه، وهو الفاروق الأعظم، الذي نزل القرآن بموافقة مراراً، فأرسي قواعد جديدة للبحث والتدقيق.

قال ابن حبان: إن عمر وعلياً رضي الله عنهما أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبجنا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم ناس على ذلك^(٤).

ويمكن أن يفسر قول ابن حبان: بأنهما أول من وسعا في الكلام؛ حتى يستقيم الأمر، لأن مما لا ريب فيه أن أبا بكر رضي الله عنه هو أول من فتش في الحديث.

ولقد قام بالنقد عدد من الصحابة في حياة عمر رضي الله عنه وبعد وفاته، كأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وغيرها، وأضافوا قواعد أخرى للنقد.

وانتشرت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الفتح الإسلامي، وكان للعراق منها نصيب وافر، ولذا نشأت مدرسة أخرى للنقد بالعراق إلى جانب مدرسة المدينة.

• النقد في مدرسة المدينة:

قال ابن حبان: ثم أخذ مسلك عمر وعلي و استن بسنتهم، واهتدى بهديهم - فيما استنوا من التيقظ في الروايات - جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم:

(١) المدخل. للحاكم ٤٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ٥.

(٤) المحروحين ١٣ - أ.

- (١) سعيد بن المسيب.
- (٢) والقاسم بن محمد بن أبي بكر.
- (٣) وسالم بن عبدالله بن عمر.
- (٤) وعلي بن الحسين بن علي.
- (٥) وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف.
- (٦) وعبدالله بن عبدالله بن عتبة.
- (٧) وخارجة بن زيد بن ثابت.
- (٨) وعروة بن الزبير بن العوام.
- (٩) وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام.
- (١٠) وسليمان بن يسار.

وتخرج على يد هؤلاء وبرز في هذه الصنعة بعدهم بالمدينة:

- (١) الزهري.
- (٢) ويحيى بن سعيد الأنصاري.
- (٣) وهشام بن عروة.
- (٤) وسعد بن إبراهيم، في جماعة من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم هممة: الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

• النقد في العراق:

قال الترمذي: وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم:

- (١) الحسن البصري.

(١) المجلد ١٣ - أ من ١: ٣٩.

(٢) وطاووس.

(٣) وسعيد بن جبير.

(٤) وإبراهيم النخعي.

(٥) وعامر الشعبي.

ويضاف إلى هذه القائمة بعض الأعلام الآخرين، أهمهم:

(٦) ابن سيرين.

ذكر ابن رجب أن ابن سيرين هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم^(١).

وقال يعقوب بن شيبة: "قلت ليحيى بن معين: تعرف أحدا من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال - برأسه - : أي لا.

قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: "كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا يعرف أحداً أول منه"^(٢).

وفي الواقع أنه لا يمكن الجزم بأول من تكلم في الرجال، وقام بتفتيش الأسانيد، فإذا كان ابن المديني رحمته الله يرى أن ابن سيرين هو أول من تكلم في الرجال فإننا نجد صعوبة في الموافقة على هذا القول! لأن هناك علماء في المدينة - كما مر آنفاً - قاموا بتفتيش الأسانيد، والبحث عن الأحاديث، وهم أكبر سناً - وربما أغزر علماً - من ابن سيرين.

ولو أردنا أن نقيّد قول ابن المديني بمنطقة العراق وحدها لما كان ذلك دقيقاً؛ لأن من النقاد الشعبي (١٩ - ١٠٣هـ)، وهو أقدم ولادة وموتاً من ابن سيرين (٣٣ - ١١٠هـ)، وكذلك الحسن البصري (٢١ - ١١٠هـ)، وإن كان سعيد بن جبير (٤٦ - ٩٥هـ)، وإبراهيم النخعي (٤٧ - ٩٦هـ) كلاهما متأخرين عنه ولادة، لكنهما أقدم موتاً منه، لذلك ما ذكر من أولية ابن سيرين هي ربما باعتبار توسعه في الكلام لا من باب توثيق أوليته المطلقة.

(١) شرح العلل ١١ - أ.

(٢) شرح العلل ١١ - أ.

ثم كان بعد هؤلاء:

(١) أيوب السخيتاني.

(٢) وابن عون.

• التوسع في كلام النقاد وانتشار النقد إلى أماكن أخرى:

يبدو أنه بزهد عصر التابعين دخل النقد في طور جديد.

لا ريب أن بدأت الرحلة لطلب العلم في حياة النبي ﷺ، وأسفار الصحابة لأجل الحديث رسول الله ﷺ بعد وفاته معروفة مشهورة^(١).

وكذلك رحلات التابعين، حتى قال الشعبي: لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت أن سفره لا يضيع^(٢).

وبالرغم من هذه الرحلات كلها؛ فإنها لا يمكن أن تقاس برحلات أتباع التابعين، ومن بعدم لطلب العلم.

قال أربد التميمي: "ما سمعت الأرض بأرض فيها علم إلا أتيتها".

وقد اعتبر ابن معين الرحلة ضرورة من ضرورات العلم حتى قال: "أربعة لا تؤنس منهم رشحاً... رجل يكتب في بلده لا يرتحل في طلب الحديث".

وبما أن الرحلة أصبحت من لوازم العلم فإن كل من جاء من النقاد والمحدثين يعد عصر التابعين استقى معلوماته - على الأغلب - من كافة المراكز العلمية بالعالم الإسلامي حينذاك، ولم يقتصر على بلده إلا نادراً! ومن ثم لم يكن يقتصر كلام الناقد على رجال منطقة واحدة بعينها، بل كانوا يتكلمون على الرواة كافة بوجه عام.

(١) ...الرحلة ٥٣، المحدث الفاضل للرامهرمزي ٢٢٣.

(٢) الرحلة للحطيب ٤٩.

ومن ناحية فقد وجد في هذه الفترة مدارس أخرى عديدة للنقد في مختلف الأقطار الإسلامية.

ولذلك قال ابن حبان: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال، وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين، منهم:

(١) سفيان بن سعيد الثوري [الكوفة].

(٢) ومالك بن أنس [المدينة].

(٣) وشعبة بن الحجاج [واسط].

(٤) وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي [بيروت].

(٥) وحماد بن سلمة [البصرة].

(٦) والليث بن سعد [مصر].

(٧) وحماد بن زيد [مكة].

(٨) وسفيان بن عيينة [مكة]، في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن

وأكثرهم مواظبة عليها حتى جعلوا ذلك صناعة لهم، لا يشوبونها بشيء آخر؛ ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة"^(١).

وقال ابن حبان في (الثقات): "شعبة أول من فُتِّش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب

الضعفاء والمتروكين حتى صار علماً يقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق"^(٢) حتى وصفوه بأنه أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل"^(٣).

ويلاحظ في هذه القائمة اختلاف بلدان النقاد، فمنهم من العراق، والشام، والحجاز،

ومصر، ولم يبق النقد منحصراً في المدينة والكوفة، والبصرة كما كان من قبل.

(١) المحروحين ١٣ - ٩، وأسماء البلدان بين المعكوفتين إضافة ميني لبيان مراكز النقد.

(٢) الثقات ٤٩٤.

(٣) شرح العلل ٣٨ - أ.

وقال ابن حبان: "ثم أخذ هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث، والتنقيب عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة، منهم:

(١) عبدالله بن المبارك.

(٢) ويحيى بن سعيد القطان.

(٣) ووكيعة بن الجراح.

(٤) وعبدالرحمن بن مهدي.

(٥) ومحمد بن إدريس المطلي الشافعي، في جماعة معهم، إلا أن أكثرهم تنقيراً عن شأن الحديث وأتركهم للضعفاء والمتروكين، حتى يجعله لهذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلاً: يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي^(١).

ولقد تخرج يحيى بن سعيد في هذه الصنعة على يد شعبة بن الحجاج^(٢).

قال ابن حبان: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال في الآثار... جماعة منهم:

(١) أحمد بن حنبل.

(٢) ويحيى بن معين.

(٣) وعلي بن المديني.

(٤) وأبو بكر بن أبي شيبة.

(٥) وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

(٦) وعبدالله بن عمر القواريري.

(١) المروحين ١٦ - ب.

(٢) شرح العلل ٤٢ - ب.

(٧) وزهير بن حرب أبو خيثمة، في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أروعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني - رحمهم الله -^(١).

"... ثم أخذ عن هؤلاء... جماعة، منهم:

- (١) محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري.
- (٢) وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي.
- (٣) وأبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم بن زيد الرازي.
- (٤) ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري.
- (٥) ومسلم بن الحجاج النيسابوري.
- (٦) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، في جماعة من أقرانهم"^(٢).

ونقف هنا في مسألة تأريخ النقد؛ لأن هاتين الطبقتين الأخيرتين هما الذروة، وقد بقيت بعض مؤلفاتهم في النقد، وأما من مضى قبل هاتين الطبقتين فكلامهم مبثوث في كتب الجرح والتعديل، ولا نعلم لأحد منهم كتاباً مستقلاً في الجرح والتعديل بقي إلى زماننا هذا، ولو أن المراجع تشير إلى أن هناك عدداً من النقاد ألفوا كتباً في الجرح والتعديل، ونذكر على سبيل المثال:

- (١) شعبة بن الحجاج.
- (٢) عبدالله بن الباكي، وله كتاب في التاريخ، وعلى الأغلب يكون على منوال كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري، أو على منوال (التاريخ الصغير).
- (٣) الليث بن سعد، وله كتاب في التاريخ.

(١) المرحومين ١٧ - ب.

(٢) المرحومين ١٨ - ب.

(٤) عبدالرحمن بن مهدي.

(٥) أبو داود الطيالسي، وله مشايخ تبعته.

❖ النقد العقلي عند المحدثين^(١):

لقد اهتم بعض الناس المحدثين بأنهم حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث، والبحث عن تاريخهم - حسب الإمكان - ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحاً في نفسه أو غير صحيح، معقولاً أو غير معقول.^(٢)

• المحدثون ومراعاتهم للعقل:

يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلما تكلموا على المتون، أو بمعنى آخر: قلما استعملوا عقولهم في نقد المتون، والأمر على عكس ذلك؛ إذ ما من عملية نقد لنص إلا وقد استعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتمادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في أقل النادر، ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا؛ إذ من المستحيل استعمال العقل - من الناحية العقلية نفسها - في تقويم كل حديث.

ولله در الشافعي حيث يقول: "ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"^(٣).

وللتوضيح نقول: أنه لا يشك عاقل في وجود النبي ﷺ من الناحية التاريخية، وأنه عاش على هذه الأرض، ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك، فإذا ورد في الحديث

(١) ما زال النقل عن كتاب "منهج النقد عند المحدثين".

(٢) أضواء على السنة المحمدية. وقد نقل عنه المعلمي في (الأنوار الكاشفة ٥).

(٣) الرسالة ٣٩٩.

أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل بيمينه، ويشرب في ثلاثة أنفاس، ويدعو كذا عند نومه، وكذا عند استيقاظه؛ فكل هذا ممكن عقلاً، كما أن ضده ممكن، وجائز لرجل أن يأكل بيمينه أو بيساره، وممكن له أن يشرب في نفس واحد، أو نفسين أو ثلاثة أو أكثر، كذلك لا يستحيل دعاؤه، لكنه ليس هناك شيء يجبره على الدعاء أيضاً.

إذن من الناحية العقلية يحتمل هذا وذاك، يمكن أن يكون الشيء ويمكن أن يكون ضده وعكسه، ولا يستطيع العقل أن يحكم بجانب على آخر، فالذي يرجح صدق الخبر في هذه الحالات ليس هو العقل، لكن صدق المخبر، وإذا نظرنا إلى دواوين السنة نجد جزءاً كبيراً منها يدخل في هذا النطاق، من هنا يبدو أن ادعاء المعترضين بأن المحدثين أهملوا العق ادعاء في غير محله، بل إنهم استعملوا العقل، لكن العقل حكم نفسه بأن هذه القضايا خارجة عن دائرة حكمه.

ومن ناحية أخرى أن المحدثين لم يقفوا على الأسانيد فقط وأصدروا أحكامهم على الأحاديث؛ بل دائماً كانوا ينظرون إلى المتن حتى حكموا على بعض الأحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد، ومن أمثلة ذلك:

قال الذهبي:

١ - "محمد بن علي بن الوليد السلمى البصرى، عن العدنى ومحمد بن عبد الأعلى وعنه الطبرانى وابن عدى. روى البيهقى حديث الضب من طريق بإسناد نظيف، ثم قال البيهقى: الحمل فيه على السلمى هذا، وصدق والله البيهقى، فإنه خير باطل"^(١).

٢ - "محمد بن علي الشرايى، شيخ لتمام الرازى، وضع على سند صحيح: (أكذب الناس الصواغون والصباغون)".

٣ - "محمد بن الفضل البخارى الواعظ، عن حاشد بن عبد الله، روى بإسناد نظيف

(١) المغنى ٢: ٦١٦.

مرفوع: (قيام الليل فرض على حامل القرآن) فكذا فليكن الكذب!"^(١).

ولأجل ذلك قالوا: صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن.^(٢)

ومن الشروط الأساسية للحديث الصحيح: أن لا يكون شاذاً.^(٣)

والشاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق، أو أكثر عدداً.^(٤)

ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتون ومعانيها، ويدل هذا على أن المحدث لا يستطيع أن يحكم على حديث بالصحة قبل أن يطمئن إلى عدم شذوذ متنه، الأمر الذي يفرض عليه النظر في المتن أيضاً.

ويمكننا أن نقول: إن مراعاة المحدثين للعقل في دراسة الأحاديث النبوية وقبولها ورفضها كان في كل خطوة، حيث كان بالإمكان مراعاته.

قال المعلمي: إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن:

١ - عند السماع.

٢ - عند التحديث.

٣ - عند الحكم على الرواة.

٤ - عند الحكم على الأحاديث.

١ - أما عند السماع: فقد قال الخطيب البغدادي: "باب وجوب إخراج المنكر

(١) المغني ٢: ٦٢٤.

(٢) انظر: الباعث الحثيث ص ٤٣، ولو أنني أرى القاعدة الكلية صحة الإسناد تستلزم صحة المتن، أما في الأمثلة المذكورة أعلاه، أو في أحاديث ممثلة فهي قضايا شاذة نادرة الوجود؛ لذلك بالرغم من وجود هذا الأصل لا يمكن اعتبار كقاعدة.

(٣) الباعث الحثيث ٢١.

(٤) الباعث الحثيث ص ٥٦ وما بعدها.

قلت (عمر): وهذا أحد إطلاقات الشاذ، وليس هو الإطلاق الوحيد عند الأئمة.

والمستحيل من الأحاديث".

ولا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه مميّزاً ضابطاً علماً بما يسمعه، فالمثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكره مع القدر، وفي الراوي الذي عليه تبعته.

٢- أما مراعاتهم للعقل عند التحديث فإنه لا يميز المحدثون رواية حديث ضعيف - فضلاً عن الموضوع - إلا ببيان ضعفه.

٣- أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة: فإننا نجد أنهم كثيراً ما يرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر.^(١)

وقال ابن رجب: اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسبه إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط^(٢)، بل يحكمون بالوضع في الحديث إذا كان الراوي سرق الحديث وجاء بإسناد غير صحيح، ولو كان المتن صحيحاً ثابتاً.

قال معاذ بن معاذ: قلت لعوف بن أبي جميلة: إن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، قال: كذب والله عمرو! ولكنه أراد أن يجوزها إلى قوله الخبيث.^(٣)

لقد ذكر الإمام مسلم ﷺ هذه الرواية في تكذيب عمرو بن عبيد، علماً بأن مسلماً نفسه ذكر هذا الحديث في صحيحه: "عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا"^(٤).

ومراد مسلم ﷺ بإدخال هذا الحديث هنا: بيان أن عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال: كذب، وإنما كذبه - مع أن الحديث صحيح - لكونه نسبه إلى الحسن، وكان عوف من كبار

(١) الأنوار الكاشفة ٦ - ٧.

(٢) شرح علل الترمذي ٣٠ ب.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ٢٢.

(٤) م الإيمان ١٦١.

أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه، فقال: كذب في نسبه إلى الحسن، أو لم يسمعه هذا من الحسن، وليس هذا هو المثال الوحيد، بل هناك أمثلة كثيرة من هذا النوع.

لقد حكم المحدثون على نسخة بشر بن حسين الأصبهاني عن زكريا عن أنس بن مالك بالوضع، علماً أن جزءاً غير قليل من أحاديثها موجود في الصحيحين، ففي الواقع كان معيار المحدثين دقيقاً وشديداً، فما كانوا يقبلون شيئاً نظيفاً إلا من يد نظيفة، لذلك كانوا ينظرون أولاً إلى الرواة فإذا ثبت فيهم الضعف رموا بالحديث ولم يقبلوه ولو كان المتن صحيحاً؛ لأنه يجب في نظرهم لقبول الرواية أن يكون شرطاً الرواية (الإسناد والمتن) كلاهما صحيحين، ولا يكفي صحة أحدهما لقبولها.

٤- أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث: فقد أعطوا العقل حقه كما يجب، قال الإمام الشافعي رحمته الله: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله".^(١) وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله.

وقال ابن أبي حاتم الرازي: "تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجواهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة..."^(٢)، وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله.

وقال الخطيب البغدادي: "والأخبار كلها على ثلاثة أضرب:

فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر... وأما الضرب الثاني؛ وهو ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته: أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها، والأدلة المنصوصة فيها... أو يكون مما يدفعه نص القرآن، أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده، أو يكون خبراً عن أمر من

(١) الرسالة ٣٩٩.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ٣٥١.

أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه"^(١)، كما عقد الخطيب باباً آخر في كتابه، عنوانه "باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث"^(٢).

وقال الخطيب في مكان آخر: "ولا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به، وإنما يقبل به فيما لا يقطع به، مما يجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها، وما أشبهها مما لم نذكره"^(٣).

وأنقل هنا مثلاً واحداً من كتابات ابن القيم في استعمال العقل في نقد المتون.

ذكر ابن القيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: حديث «لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر»، ثم قال: هذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج — ثم ساقها وتكلم عليها باختصار — ثم قال: والذي صح عن النبي ﷺ ذمهم من طوائف أهل البدع هم: الخوارج، فإنه ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح؛ لأن مقالاتهم حدثت في زمن النبي ﷺ، وكلمه رئيسهم. وأما الإرجاء، والرفض، والقدر، والتجهم، والحلول، وغيرها من البدع: فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

وبدعة القدر أدركت آخر عصر الصحابة؛ فأنكرها من كان منهم حياً؛ كعبد الله بن عمر، وابن عباس، وأمثالهما رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وأكثر ما يجيء من ذمهم: فإنما هو موقوف على الصحابة من قولهم فيه.

ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة؛ فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها، كما حكيناها عنهم، ثم حدثت بدعة التجهم بعد انقراض عصر التابعين، واستفحل

(١) الكفاية ١٧.

(٢) الكفاية ٤٢٩.

(٣) الكفاية ٤٣٢.

أمرها، واستطار شرها في زمن الأئمة، كالإمام أحمد وذويه، ثم حدثت بعد ذلك بدعة الحلول، وظهر أمرها في زمن الحسين الحلاج.

وكلما أظهر إبليس بدعة من هذه البدع وغيرها؛ أقام الله لها من حزبه وجنده من يردّها، ويحذر المسلمين منها، نصيحة لله ولكتابه ولرسوله، ولأهل الإسلام، وجعله ميراثاً يعرف به حزب رسول الله ﷺ وولي سنته من حزب البدعة وناصرها^(١).

في ضوء النصوص يفهم بوضوح أن المحدثين راعوا العقل وأعطوه حقه في كافة منازل الرواية والراوي، وعلى هذا يمكن القول بكل وثوق أن منهجهم علمي بكل معنى الكلمة، ولا يبدو أن منهج النقد في العالم تمكن حتى الآن من أن يضيف إليه شيئاً قيماً، لكن الذين يرون عكس ذلك يدعون إلى الاستفادة من مناهج المؤرخين، وتطبيق قواعدهم.

القسم الثالث من فقرات المنهج

(١) تهذيب سنن أبي داود ٧: ٦٠-٦١.

التحقيق^(١)

التحقيق: هذا هو الاصطلاح المعاصر^(٢) الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة.

فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان منته أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الروايات التالية:

١- تحقيق عنوان الكتاب.

٢- تحقيق اسم المؤلف.

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه.

وبديهي أن وجود نسخة المؤلف - وهو أمر نادر، ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى - لا يجوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي تتمكن به من حسن قراءة النص؛ نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطيع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف، وهذا الأمر يتطلب عالماً في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرساً بمخطوط القدماء.

(١) من كتاب تحقيق النصوص. د. عبدالسلام هارون، (ص: ٤٢).

(٢) أصل التحقيق من قولهم: حقق الرجل القول: صدقه، أو قال: هذا هو الحق، والجاحظ يسمى العالم المحقق "محققاً"، جاء في رسالة (فصل ما بين العداوة والحسد) من رسائل الجاحظ بتحقيق عبدالسلام هارون ١: ٣٣٨ - ٣٣٩: "إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محققون، قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها"، ثم قال: "واتخذهم المعادون للعلماء المحققين عدة". والإحقاق: الإثبات، يقال: أحققت الأمر إحقاقاً، إذا أحكمته وصححته.

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر - وهو من علماء القرن التاسع - يرى هذا الإهمال بوضوح تام.

تحقيق العنوان:

وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان:

- (١) إما لفقد الورقة الأولى منها.
- (٢) أو انطماس العنوان.
- (٣) وأحياناً يُثبت على النسخة عنوان واضح جلي، ولكنه يخالف الواقع:

- إما بداعٍ من دواعي التزييف.
- وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنونها، فأثبت ما خاله عنونها.

١- فيحتاج المحقق في الحالة الأولى: إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات الحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين، وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

٢- والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضع كل منها متى تيسر لك.

٣- وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب، وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً، بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصيل ومداده، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريية في ذلك.

وأما التزيف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً
يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل!

تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان
الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ؛ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب
الاسم المثبت، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق
النسبة إلى مؤلفه.

وأحياناً تفقد النسخة النصَّ على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم،
بمراجعة فهرس المكتبات، أو كتب المؤلفين، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً،
وفهرست فيها الكتب؛ كـ(معجم الأدياء) لياقوت، و(إنباه الرواة) للقفطي، أو غير ذلك من
الوسائل العلمية.

على أن اشترك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات
اسم المؤلف المجهول، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية، ومنها: المادة العلمية للنسخة،
ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية، وعن أسلوبه، وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول؛
كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر
ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في (صبح الأعشى) للقلقشندي، و(التعريف بالمصطلح
الشريف) لابن فضل الله العمري.^(١)

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فـ(النصري) قد
يصحف بـ(البصري)، و(الحسن) بـ(الحسين)، و(الخراز) بـ(الخزاز)، وكل أولئك يحتاج إلى

(١) طبع في مطبعة العاصمة سنة: ١٣١٢ في ٢٤٠ صفحة.

تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد؛ فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف، أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هنا بدُّ من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع. وما قيل في تزيف العناوين يقال أيضاً في تزيف أسماء المؤلفين؛ لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

• تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الحاملة، التي ليست لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديماً تكلم الناس في (كتاب العين) المنسوب إلى الخليل، وقد ساق السيوطي في (المزهر)^(١) نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه بعده.

وقد ذكر السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين)^(٢) أن الخليل "عمل أول كتاب العين".

والذي نبه العلماء إلى ذلك: دراستهم للكتاب، وتأديهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل.

فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب.

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافاً ظاهراً بتفاوت أعمارهم، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها؛ فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتاباً ضعيفاً، فإذا علت به السن وجدت بونا شاسعاً بين يوميه! وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قوياً متقناً، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال!

(١) المزهر ١: ٨٦ - ٩٣.

(٢) ص ٣٨ نشرة فريتنس كرنكو.

فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسماً باطراد في تصحيح نسبة الكتاب.

وتعدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزيفها،

فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف، ومن أمثلة ذلك: كتاب^١ نسب إلى الجاحظ، وعنوانه "كتاب تنييه الملوك والمكايد"، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٥ أدب)، وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنك تجد من أبوابه باب "نكت مكايد كافور الإخشيدي"، "مكيدة توزون بالمتقي لله"، وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقي لله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و ٣٥٧، فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين!

وأعجب من ذلك: مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ، وهذا صدرها: "الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه باباً، قسم بين خليفته فطوروا أطواراً، وتحزبوا أحزاباً، وأنفذ فيهم سهمه، وأمضى فيهم حكمه، وجعل لكل شيء أسباباً، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً، داهشون في بدائع حكمته، ومشيتته وإرادته، يعز من يشاء، ويرزق من يشاء...!"

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبه إلى أبي عثمان الجاحظ.

التعريف بالمخطوطات^(١)

المخطوط - كما يعرفه المعجم الوسيط - : "المكتوب بالخط لا بالمطبعة" (ج) مخطوطات. وهذا التعريف يشمل كل نص كتب باليد كتاباً كان أو غيره، والمقصود - هنا - الكتاب.

وفي ضوء التعريف المذكور نستطيع أن نعرف المخطوط (أو الكتاب المخطوط) بأنه: المؤلف المكتوب بالخط، ويقابله (المطبوع): وهو الكتاب المنسوخ بالمطبعة^(٢).

والمخطوطة: هي النسخة المكتوبة باليد، وتقابلها المطبوعة وهي النسخة المكتوبة بالمطبعة.

• المراد بكلمة (التراث):

كلمة "التراث" لغوياً تعني: كل ما يرثه الإنسان من أسلافه من ماديات.

وحديثاً عادت كلمة "تراث" تعني: كل ما يرثه الإنسان من سلفه من ماديات ومعنويات، جاء في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب): "التراث Legacy: ما خلفه السلف من آثار علمية وفنية وأدبية، مما يعتبر نفسياً بالنسبة لتقاليد التراث المتصل بدار الكتب في القاهرة، وكذلك ما تحويه المتاحف والمكتبات من آثار تعتبر جزءاً من حضارة الإنسان"^(٣).

وحينما يقال (تحقيق التراث) يراد من كلمة (التراث) في هذه العبارة: الكتب المخطوطة

التي ورثها السلف للخلف، ومن هنا عرف أ.عبدالسلام هارون الكتاب المحقق بأنه:

"الذي صح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى

الصورة التي تركها مؤلفه"^(٤).

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د. عبد الهادي الفضلي، (ص: ٢٤).

(٢) المطبعة - بكسر الميم-: آلة الطباعة للكتب وغيرها (ج) مطابع، والمطبعة - بفتح الميم -: المكان المعد لطباعة الكتب وغيرها. ومجتمع الآلات المستعملة في الطباعة (ج) مطابع. انظر: المعجم الوسيط: مادة (طبع).

(٣) حرف التاء: تراث.

(٤) تحقيق النصوص ونشرها ط ٢٩ ٢٠٠٩.

عناية المسلمين بالكتاب والحرص على اقتنائه (١)

حرص المسلمون منذ القدم على اقتناء الكتب، والعناية الشديدة والعجبية بالمحافظة عليها، وبذلوا في سبيل ذلك من الجهد والمال والوقت ما لا يتصوره الإنسان في وقتنا الحاضر...
وحكيت في ذلك حكايات عجيبة وشيقة، وكلها تدل على عناية المسلمين بالكتاب، ومترلته العظيمة في حياتهم العامة والخاصة.. ولعل عناية المحدثين بحفظ الحديث وتدوينه واقتناء كتبه كان لها الحظ الأوفر في نفوس المسلمين.. وضرَبوا في ذلك أروع الأمثال، ومن هذه الأمثال والحكايات:

١- كان البرقاني - وهو أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني، المتوفى سنة (٤٢٥هـ) - يملك مكتبة عامرة بالكتب، قال الخطيب البغدادي: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ غَانِمِ الْحَمَامِيِّ - وَكَانَ شَيْخًا صَالِحًا يَدِيمُ الْحُضُورَ مَعَنَا فِي مَجَالِسِ الْحَدِيثِ - قَالَ: انْتَقَلَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ مِنَ الْكِرْخِ إِلَى قَرْبِ بَابِ الشَّعِيرِ، فَسَأَلَنِي أَنْ أَشْرَفَ عَلَيَّ حِمَالِي كِتَبِهِ، وَقَالَ: إِنْ سَأَلْتَ عَنْهَا فِي الْكِرْخِ، فَعَرَفْتَهُمْ أَنَّهَا دَفَاتِرٌ لِكُلِّ يَظُنُّ أَنَّهَا يُرِيسَمُ، وَكَانَتْ ثَلَاثَةَ وَسْتِينَ سَفْطًا وَصَنْدُوقَيْنِ، كُلُّ ذَلِكَ مَمْلُوءٌ كِتَابًا!".

قال الخطيب: "وسمعتُه - البرقاني - يوما يقول لرجل من الفقهاء معروف بالصلاح وقد حضر عنده: ادع الله أن يترع شهوة الحديث من قلبي، فإن حبه قد غلب علي فليس لي اهتمام في الليل والنهار إلا به".

٢- وهذا الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة (٥٤٣٠هـ)، لما صنّف كتاب "الحلية" حمل الكتاب إلى نيسابور حال حياته، فاشتروه بأربعمائة دينار.

٣- وهذا الإمام الحافظ أبو البركات عبد الوهاب بن مبارك بن أحمد البغدادي الأنطاقي المتوفى سنة (٥٣٨هـ). قال السمعاني: (لعله ما بقي جزء إلا قرأه، وحصل نسخته، ونسخ الكتاب الكبار مثل "الطبقات" لابن سعد، و"تاريخ الخطيب"، وكان متفرغاً للحديث، إما أن يقرأ عليه

(١) هذه الفقرة ملخصة من كتاب "توثيق النصوص وضبطها"، د.موفق عبد القادر (ص: ١٥ وما بعدها).

أو ينسخ شيئاً).

٤- وكانت بلاد المسلمين تعتر بالكتاب الإسلامي، وتنشئ له المكتبات العامة التي يستفيد منها طلاب العلم على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم..، إضافة إلى المساجد التي كانت هي الأخرى مدارس يتعلم فيها المسلمون دينهم.

يقول ياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة (٥٦٢٦هـ) واصفاً بلاد مرو: "...ولولا ما عرا من ورود التتر إلى تلك البلاد وخرابها لما فارقتها إلى الممات لما في أهلها من الرفد ولين جانب، حسن العشرة، وكثرة كتب الأصول المتقنة بها، فإني فارقتها وفيها عشر خزائن للوقف لم أر في الدنيا مثلها كثرة وجودة منه خزانتان في الجامع إحداهما يقال لها: العزيرية وقفها رجل يقال له عزيز الدين أبو بكر عتيق الزنجاني أو عتيق بن أبي بكر وكان فقاعياً للسلطان سنجر وكان في أول أمره يبيع الفاكهة والريحان بسوق مرو ثم صار شرايباً له وكان ذا مكانة منه وكان فيها اثنا عشر ألف مجلد أو ما يقاربها.

والأخرى يقال لها: الكمالية لا أدري إلى من تنسب وبها خزانة شرف الملك المستوفي أبي سعد محمد بن منصور في مدرسته، ومات المستوفي هذا في سنة ٤٩٤ وكان حنفي المذهب. وخزانة نظام الملك الحسن بن إسحاق في مدرسته، وخزانتان للسمعانيين وخزانة أخرى في المدرسة العميدية، وخزانة لمجد الملك، أحد الوزراء المتأخرين بها، والخزائن (الخاتونية) في مدرستها، و(الضميرية) في خانكاه هناك، وكانت سهلة التناول لا يفارق منزلي منها مائتا مجلد وأكثر بغير رهن تكون قيمتها مائتي دينار، فكنت أرتع فيها، وأقتبس من فوائدها، وأنساني حبها كل بلد، وأهلامي عن الأهل والولد، وأكثر فوائد هذا الكتاب وغيره - مما جمعته - فهو من تلك الخزائن"^(١).

هذا في (مرو) وحدها، فما بالك بخزائن الكتب في العراق، والشام، ومصر، والأندلس، والسند، وغبي ذلك من بلاد الخلافة الإسلامية المترامية الأطراف!!

(١) معجم البلدان: ٥ / ١١٤ مادة (مرو).

وكما أن الباحثين من علماء المسلمين حرصوا على اقتناء الكتب العديدة، فإنهم حرصوا في الوقت نفسه على اقتناء أكثر من نسخة للكتاب الواحد.

وكان العلماء يحرصون على معرفة ناسخ الكتاب، ومعرفة كاتبه، وهل هو بخط المصنف أم بخط غيره.. مع ذكر عدد مجلداته أو أجزائه.

وقد كان الإمام المؤرخ أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) شديد الحرص على ذكر الكتاب وبخط من كتب، قال رَحِمَهُ اللهُ: (وكذا استوفيت عليه مطالعة مسودة "الذيل" الذي للتقي ابن رافع على ابن النجار من خطه، وهي في مجلد، ولكن حصل فيها محو لكثير من تراجمه، وكذا بعض النقول في بعضها، مع أنه كتب عليها ما نصه: فيه نقص كثير عن المبيضة، وفيه زيادات قليلة. قال: والمبيضة في ثلاثة مجلدات.. وعلى المسودة بخط الذهبي ما نصه: كتاب "التذيل، والذلة على تاريخ بغداد" ألفه الفقير إلى الله تعالى الإمام الحافظ، مفيد الطلبة، عمدة النقلة، تقي الدين محمد بن رافع الشافعي... انتهى.

وقد أخبرني صاحبنا النجم ابن فهد أنه وقف على المبيضة، ولم يستحر محلها^(١).

وهكذا فإن رعاية المسلمين للكتاب، والحرص على اقتنائه ودراسة نسبه، ومعرفة قيمتها العلمية كانت الشغل الشاغل للعلماء وأهل العلم.

(١) الإعلام بالتوبيخ: ص ٥٩١، ٥٩٢.

شروط التحقيق أو صفات محقق التراث^(١)

الشروط العامة:

لا بد لمن يريد ممارسة عمل التحقيق، أو تحقيق مخطوط عربي ما، أن يتحلى بالأوصاف التالية، التي هي في واقعها الشروط العامة للمحققين، وهي:

١- أن يكون عارفاً باللغة العربية - ألفاظها وأساليبها - معرفة وافية.

٢- أن يكون ذا ثقافة عامة.

٣- أن يكون على علم بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية.

٤- أن يكون على دراية كافية بالبيبلوجرافيا العربية، وفهارس وقوائم الكتب العربية.

٥- أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

الشروط الخاصة:

على المحقق - مضافاً إلى ما تقدم من شروط وصفات - أن يكون عالماً متخصصاً بموضوع المخطوط أو النص الذي يريد تحقيقه.

فمن يريد - مثلاً - تحقيق ونشر مخطوط في علم النحو العربي عليه:

١- أن يكون من المتخصصين بعلم النحو العربي.

٢- أن يكون ذا ثقافة واسعة باللغة العربية - علومها وآدابها وتاريخها.

٣- أن يكون ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة.

٤- أن يكون ذا معرفة مجزية بالعلوم الأخرى التي دخلت الدراسات النحوية وتفاعلت

مع لم النحو؛ أخذاً وعطاء - كالمنطق والفلسفة والفقه وأصوله وعلم الكلام وما إليها -.

٥- أن يكون ذا إلمام كاف بالمكتبة النحوية المطبوعة والمخطوطة.

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د. عبد الهادي الفضلي (ص: ٣٧ - ٣٨).

٦- أن يكون ذا خبرة بلغة النحاة، وأساليبهم في مؤلفاتهم والمنقول عنهم.

• صفات مكروهة في المحقق: الجرأة = لا إشفاق ولا حذر.

• صفات المحقق الإيجابية: الأمانة والصبر.

تحقيق متن الكتاب^(١)

ومعناه أن يؤدي الكتاب أداءً صافياً كما وضعه مؤلفه - كما وكيفاً - بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُجِل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل - وهو مخطئ في هذه النسبة - فيبدل المحقق ذلك الخطأ، ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأً نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيسقط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوبه.

وقد وجدت الأزهري - صاحب التهذيب - يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد، فحدثني نفسي أن أصححه بـ(مرار) كما هو معروف متيقن من كتب التراجم، ولكني وجدت أن القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديماً، وأنهم وجدوا ذلك بخط الأزهري^(٢)، وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقى الاسم على خطئه كما هو^(٣).

ووجدت ابن إسحاق في (السيرة)^(٤) يلقب أسماء بنت أبي بكر بـ(ذات النطاق)، وعهدي وعهد الناس بها أنها (ذات النطاقين)! فهمت - ولم أفعل - أن أجعلها: (ذات النطاقين)، ولكني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقب على ذلك بقوله: "وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: ذات النطاقين، وتفسيره: أنها لما أرادت أن تعلق السفارة شقت نطاقها باثنين، فعلقت السفارة بواحد وانتظمت بالأخر"، فلم يبدل ابن هشام (ذات النطاق)؛ أمانة منه، وحفاظاً على النص، مع شهرة اللقب الثاني، وورود حديث: «أزدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة».

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق النصوص" لعبد السلام هارون (ص: ٤٦-٤٨).

(٢) إنباه الرواة. للقطبي: ١: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) انظر: مقدمة تهذيب اللغة: ١: ١١ وما كتبه في الحاشية هناك.

(٤) السيرة: ٣٢٩ جوتنجن، و(تهذيب السيرة: ١٢٤).

لي ستحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديديتين: الأمانة، والصبر، وهما ما هما!

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع؟! وكيف نعالجه؟

فالجواب: أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية، أو في آخر الكتاب، وبين وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم.

ومع ذلك قد أجاز بعض المؤلفين أن يتصرف قراؤهم العلماء في كتبهم بالإصلاح والتصحيح، جاء في نهاية (عيون الأثر) لابن سيد الناس ما نصه: "قد انتهى بنا الغرض فيما أوردناه إلى ما أوردناه، ولم نسلك - بعون الله - فيه غير الاقتصاد الذي قصدناه، فمن عثر فيه على وهم أو تحريف أو خطأ أو تصحيف؛ فليصلح ما عثر عليه من ذلك، وليسلك سبيل العلماء في قبول العذر هنالك، ومن مر بخبر لم أذكره أو ذكرت بعضه فلعله بحسب موضعه من التبويب أو نسقه في الترتيب"^(١).

وهذا منهج نادر في إجازة التصحيح، ولا أظن أن عالماً قائماً لهذا الكتاب قد فعل ما أجازته مؤلفه.

(١) عيون الأثر: (١ / ٤٣١).

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني؛ لا بد من أن توضع في نصابها، وقد كشفت في أثناء تحقيقي لـ (كتاب الحيوان) عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردّها إلى أصلها، ومن أمثلة ذلك:

في الجزء الرابع ص ٧: "فلما أتوا على وادي" وهي: ﴿حتى إذا أتوا﴾، وفي ص ١٥٩: "على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل"، وهي ﴿إلا الحق قد جنتكم بينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل﴾.

وفي الجزء الخامس ص ٣٢: "إني مبتليكم بنهر"، وهي: ﴿إن الله مبتليكم بنهر﴾، وفي ص ١٣٧: "وأثمار من ماء غير آسن"، والوجه إسقاط الواو، وفي ص ٥٤٧ في بعض النسخ: "فلما جاء أمرنا وفار التنور"، وفي بعضها: "ولما جاء"، وكلاهما تحريف، وإنما هي: ﴿فإذا جاء أمرنا﴾... إلى غيرها كثير.

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل (الحيوان)، ولا يتصدى له يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة، وفي ذلك يصدق المثل القائل: (يؤتى الحذر من مأمنه).

ثم ذكر^(١) أمثلة أخرى، ثم قال ﷻ: وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما: فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر: فإن التزمّت في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلب عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

(١) أي: أ.عبدالسلام هارون ﷻ.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النص القرآني الخاطيء، يؤديه كما وقع من مؤلفه، والمسألة خلافية قديمة، بسطها ابن كثير في كتابه (اختصار علوم الحديث)^(١).

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي في أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير.

ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر، ثم الأربع عشر، ثم كتب القراءات الشاذة.

وفي كتب التفسير: يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات؛ كتفسير القرطبي، وأبي حيان، ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

ومما يجدر ذكره في نطاق تحقيق النص القرآني: أن بعض المؤلفين قد يستشهد بالنص، تاركاً للواو، أو الفاء، أو (إن)، أو (قل)، أو ما أشبه ذلك من الحروف والكلم، نحو: "وقل جاء الحق"، فيقتصر على: "قل جاء الحق"، أو على: "جاء الحق"، فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف؛ فقد جرى الشافعي - وهو من هو - في "الرسالة"^(٢) على استعمال ذلك الحذف، وكذلك فعل الجاحظ في "الحيوان"^(٣).

(١) ونصه ما يلي: "وأما إذا لحن الشيخ، فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي، وابن المبارك، والجمهور، وحكى عن محمد ابن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخريرة أنهما قالوا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ، وعن القاضي عياض؛ أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ: أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم ينهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي، ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها، منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكنايني الوقشي، لكثرة مطالعته وافتنانه، قال: وقد غلط في أشياء من ذلك، وكذلك غيره ممن سلك مسلكه.

قال: والأولى سد باب التغيير والإصلاح، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، وينبه على ذلك عند السماع.

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل: أن أباه كان يصلح لحناً الفاحش، ويسكت عن الخفي السهل. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٤٥).

(٢) رسالة الشافعي، فقرة ٦٤٣، ٩٧٤، ٩٧٥.

ومقاتل في "الأشباه والنظائر"^(٢) في أكثر من اثني عشر موضعاً، بل وقع ذلك أيضاً في "صحيح البخاري" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "لا يحسن الذي ييخلون"، بترك الواو.

وأما نصوص الحديث: فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث؛ لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته، فنبقئها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتجه إلى مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخرجه إن أمكن التخريج، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده، ولا سيما إذا كان ينبي على تلك الرواية حكماً خاصاً، فهذا قيد شديد يجرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث، وليس معنى ذلك أن نستهيئ بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة، ونستشعر لها من الحرص، ما يعادل خطر البالغ.

(١) الحيوان: (٤/ ٥٧).

(٢) تفسير مقاتل. مخطوطة أحمد الثالث.

تقويم النص (١)

يراد بالتقويم - هنا - معناه اللغوي الدال على تعديل الدرء، وإزالة العوج.

يقال: قوم الشيء تقويماً.. أي عدله تعديلاً. ويقال: قومته فهو قويم ومستقيم.. أي عدلته فهو معتدل. ويقال: أقامه إقامة فهو مستقيم.

أما النص فيراد به: متن الكتاب.

وفي ضوءه: فتقويم النص يعني: إبراز الكتاب كما وضعه مؤلفه، وذلك بإصلاح ما طرأ عليه من تغيير وتبديل، وتعديل ما لحقه من درء وعوج.

ويعرف الأستاذ أبو النور إقامة النص بأنها: "تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب"^(٢).

والفساد الذي يطرأ على النص حتى يصبح بحاجة إلى الإصلاح ينشأ عادة، إما: من سهو المؤلف، أو من غفلة الناسخ، أو جهله، أو تعمده لغاية ما.

والزيف الذي يقع في النص هنا يتمثل في الظواهر التالية:

١- التصحيف.

٢- التحريف.

٣- الخطأ.

ومعرفة كل من هذه الظواهر الثلاث ما يلي:

١. قراءة النص عدة مرات بتأن وانتباه وتركيز.

٢. معرفة لغة المؤلف وأسلوبه من خلال النص.

٣. مراجعة كتب المؤلف الأخرى، إن وجدت وكانت تشارك النص في مادته كلاً

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د. عبدالهادي الفضلي (ص: ١٥٢).

(٢) عبدالوهاب عبد السلام أبو النور (تكشيف كتب التراث) مجلة عالم الكتب (١/ ١٥٠).

أو بعضاً.

٤. مراجعة بعض المؤلفات الأخرى لغير مؤلف المخطوط التي تشارك المخطوط في موضوعه.

وبعد تعيين مواضع التصحيف والتحريف والخطأ، يقوم المحقق بإصلاحها وقف الطريقة التي سنذكرها فيما بعد.

قلت (عمر): ومما يضاف لما سبق:

٥. سؤال أهل الخبرة في الفن الذي كتب فيه ذلك المؤلف نفسه.

مقابلة النسخ (١)

والخطوة الرابعة من خطوات التحقيق هي: مقابلة النسخ، وتجري المقابلة بين النسخ إذا كانت النسخ التي عثر عليها الباحث متعددة.

والنسخ المتعددة للمخطوط قد تكون متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد تكون غير متفاوتة.

(١) فإذا كانت النسخ متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد رتبها الباحث وفق أهميتها واعتبارها، واعتمد أهمها وأعلىها قيمة وأصلاً، والبواقي نسخاً ثانوية؛ فإن طريقة المقابلة تأتي على النحو التالي:

أ- اعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.

ب- الرمز للنسخة الأصل بـ(آ) أو (صل) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يشير إليها، ويرمز لقبية النسخ بما يشير إليها أيضاً وفق التسمية التي يختارها لها الباحث كنسبة النسخة إلى ناسخها أو إلى المدينة الموجودة فيها، أو إلى المكتبة المحفوظة فيها، وما شاكل هذا.

ج- يكتب الباحث الفروق بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى في الهامش مسبوقاً بالرمز للنسخ.

فمثلاً عندنا أربع نسخ المخطوط في المكتبات لتالية:

- الحرم المكي الشريف.

- عارف حكمت.

- الظاهرية.

- برلين.

واعتمدنا نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف أصلاً، ورمزنا للبواقي كالتالي:

عارف حكمت = (ع) أو (عا).

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د. عبد الهادي الفضلي، (ص: ١٤٨).

الظاهرية = (ظ) أو (ظا).

برلين = (ب) أو (بر).

نَهْمَشُ للفروق الموجودة في النسخ الثانوية كالتالي:

(رقم التهميش) في (رمز النسخة):...

(١) في (ظ):...

(هـ) في (ب):... وهكذا.

والفروق بين النسخ تأتي بالزيادة والنقصان، أو بالخطأ، أو التحريف، أو التصحيف.

١- الزيادة والنقصان:

بمعنى وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة أو ما شاكل، في نسخة أو أكثر، وعدم وجودها في أخرى أو أخريات.

- فإن كان الفرق زيادة، وكانت تلك الزيادة في الأصل فقط، أو في الأصل وبعض النسخ يرقم أمام الزيادة من دون أن توضع بين الخطين العموديين، ويهمش أمام الرقم الهامشي بكتابتها بين الخطين العموديين المتوازيين، ويشار إلى عدم وجودها في النسخ الأخرى.

- وإن كانت الزيادة في غير الأصل، بمعنى كانت ناقصة في الأصل، وكان سياق النص يقتضيها؛ فتوضع في الأصل بين الخطين، ويرقم بعدهما، ويهمش بالإشارة إلى النسخة التي فيها هذه الزيادة.

- أما إذا كان سياق النص لا يقتضيها؛ فيرقم في موضعها، ويهمش بذكر الزيادة، والإشارة إلى النسخة أو النسخ الموجودة فيها.

٢- وإن كان الفرق في الخطأ أو التحريف أو التصحيف فقد سبق الحديث عنه في

فقرة (تقويم النص)^(١).

(١) انظر (ص: ٣٩) من هذه المذكرة.

(٢) وإن كانت النسخ غير متفاوتة فعلى الباحث - هنا - اتباع ما يلي:

أ- في الزيادة والنقصان:

الزيادة هنا هي وجود الفرق في كلمة أو سطر وما شاكل في بعض النسخ، وعدم وجودها في البعض الآخر.

وفي هذه الحالة ينظر الباحث إن كانت الزيادة مما يقتضيه سياق النص؛ فعليه أن يذكرها في النص محصورة بين خطي الزيادة، ومرقمة برقم التهميش، ثم يهمل لها بالإشارة إلى النسخ التي وجدت فيها.

ب- في الخطأ والتحريف والتصحيح:

سبق الحديث عنها في فقرة (تقويم النص).

وهذه الخطوات من العمل التحقيقي - التي مر الحديث عنها - والتي تشمل جمع النسخ ومقابلتها وما إلى ذلك، يصطلح عليها بـ(التحقيق الابتدائي Recension) عند بعضهم.

جاء في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص ٥٢) ما نصه:

"التحقيق الابتدائي: مصطلح يطلق على المرحلة الأولى في تحقيق النصوص القديمة من جمع النسخ المختلفة للمؤلف المخطوط، ومعرفة تاريخها، ومقابلتها بعضها ببعض، وذكر كل الاختلافات بينها، واختيار الأقرب منها للصواب حتى يكون أساساً للتحقيق النهائي، وهو: التصويب والتكملة والتعليق".

ضبط النصوص وتقييدها (١)

اختلف الناس في ضبط النصوص وتقييدها إلى قسمين:

- فمنهم من ذهب إلى وجوب تقييد كافة النصوص مطلقاً.
- ومنهم من ذهب إلى أنه يشكّل ما يشكّل.

قال ابن دقيق العيد: ينبغي الإتقان والضبط فيما يكتب مطلقاً (٢).

ولا شك أن القرآن الكريم وعلومه - لا سيما فيما يتعلق بالقراءات - هي أولى الكتب بالضبط والإتقان.

وكتب القراءات لا يكتفى بضبطها بالشكل فقط؛ بل لابد من تقييد تلك القراءات كتابة في حاشية الكتاب إذا لم يكتبها المصنف، كما يجب الإشارة إلى مصدر ذلك الضبط؛ إذ إن كل حركة توضع إلى الحرف تعطيه قراءة جديدة، وربما حكماً جديداً، سواء كان من جهة المعنى أو الإعراب، أو الحكم الشرعي وما يترتب عليه من اختلافات فقهية.

ولا يقل الأمر خطورة بالنسبة لكتب الحديث، لا سيما هذا الفن؛ لأنه بين إسناد ومتن (٣)، لذا وجب تقييد الأسماء بالشكل والإعجام؛ حذراً من بوادر التصحيف والإيهام (٤).

ولقد نقل عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله قوله: "أولى الأشياء بالضبط: أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه" (٥).

وأما المتن فهو: لفظ رسول الله ﷺ، وتغييره يؤدي إلى أن يقال ما لم يقل، أو يثبت حكم من الأحكام الشرعية بغير طريقه (١).

(١) هذه الفقرة من كتاب "توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين" د. موفق عبدالقادر (ص: ١٦١ - ١٦٣).

(٢) الاقتراح. لابن دقيق العيد: ص ٢٨٥.

(٣) الاقتراح: ص ٢٨٥.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: (١/ ٢٦٩)، وانظر: فصل "المؤتلف والمختلف" و"التصحيف والتحريف".

(٥) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: (١/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

ولقد اهتم المحدثون في ضبط وإعجام حديث رسول الله ﷺ اهتماماً كبيراً فاق كل تصور.

ونظرة سريعة إلى كتب السنة - مخطوطة كانت أو مطبوعة - ترينا مدى الجهد العظيم الذي بذلوه في الضبط والإتقان، فقد ضبطوا الروايات سداً ومنتناً، وشكلوها حرفاً حرفاً، ولقد اختلف الناس: هل الأولى ضبط كل ما يُكتب، أم يخص الضبط بما يُشكل؟^(٢).

ف قيل: إنما يُشكل ما يُشكل^(٣)، فإن في ضبط الكل عناء، وقد يكون بعضه لا فائدة فيه^(٤).

ونقل ابن الصلاح عن قوم: أنه ينبغي أن يُشكل ما يُشكل وما لا يُشكل؛ وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يُشكل مما لا يُشكل، ولا صواب الإعراب من خطئه^(٥)، وهذا هو السائد في عصرنا والغالب عليه.

ويُنبه هنا: أن ضبط الأسماء أو الكلمات يجب أن يشمل الضبط بالقلم في متن الكتاب، ثم بتقييدها كتابة في الحاشية، مع الإشارة إلى مصدر هذا التقييد؛ فإن ذلك أبلغ في إبانته وأبعد من التباسها، كما قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ^(٦).

(١) الاقتراح: ص ٢٨٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣، الاقتراح: ص ٢٨٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣.

(٤) الاقتراح: ص ٢٨٦.

(٥) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣.

وانظر: المحدث الفاضل: ص ٦٠٨، الإلماع: ص ١٤٩، الاقتراح: ص ٢٨٥ - ٢٨٧، شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (١١٩/٢)، فتح المغيث: (١٤٦/٢)، التقريب وتدريب الراوي: (٦٨/٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٤.

وانظر: أدب الإملاء والاستملاء: ص ١٧١، الإلماع: ص ١٥٧، إرشاد طلاب الحقائق: (٤٣٠/١)، الاقتراح: ص ٢٨٦، شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (١٢١/٢)، فتح المغيث: (١٤٩/٢)، تدريب (٧٠/٢).

مكملات التحقيق^(١)

- ١- التخريج.
- ٢- التعليق.
- ٣- التشكيل. سبق قبل قليل.
- ٤- الترقيم.
- ٥- التهميش.
- ٦- التكشيف. سيأتي قريباً، وبيان ذلك مفصلاً كما يلي:

١- التخريج:

التخريج: هو إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها التي استقاها المؤلف منها. ويعرفه الدكتور حسين محفوظ بقوله: "التخريج: هو تحديد مواطن النقول في النص، وتصحيحاً وضبطاً وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه"^(٢). وهو مأخوذ من تخريج الحديث الذي يعني ذكر إسناده إلى مصدره.. على سبيل التوسع في الاستعمال الاصطلاحي، وبخاصة في مجال تحقيق التراث، حتى أصبح يشمل إرجاع كل نص - حديثاً كان أو غير حديث - إلى مصدره الذي نقل عنه وأخذ منه. "وذلك إن من الدماء من لا يذكر من في تدوين مؤلفاتهم وكتابة أبحاثهم المصادر التي ينقلون عنها النصوص التي يستشهدون بها، أو يستخدمونها بشكل في مادة كتبهم". ومن هنا يأتي التخريج للنصوص المنقولة ضرورة منهجية يفرضها واجب استكمال البحث أو مادة الكتاب.

(١) هذه الفقرة ملخصة من كتاب "تحقيق التراث" د.عبدالهادي الفضلي (١٧٩ - ٢١٠).

(٢) عالم الكتب: (١/ ٦٥٠).

والنصوص التي تتطلب التخرّيج هي أمثال:

- ١- الآيات القرآنية.
- ٢- القراءات القرآنية.
- ٣- الأحاديث النبوية.
- ٤- الأقوال المأثورة.
- ٥- الخطب والوصايا.
- ٦- الأمثال.
- ٧- الأشعار والأرجاز.
- ٨- الآراء والأقوال.
- ٩- العبارات والجمل.. وما إليها.

وسياقي بيان طريقة التهميش والتحشية للتخرّيج في موضوع (التهميش).

ولعل من المفيد - هنا - أن أذكر أسماء بعض المصادر التي تساعد على الإرجاع والتخرّيج.

* فلمعرفة مواطن الآيات القرآنية وضبطها يرجع إلى:

— كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

* وفي تحديد نصوص القراءات، ومعرفة روايتها وأصحابها يرجع إلى:

— كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني.

— كتاب السبعة، لابن مجاهد.

— كتاب النشر في القراءات العشر، لابن الجوزي.

— كتاب تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي.

— كتاب المحتسب. لابن جني!

— تفسير ابن عطية.

— تفسير البحر المحيط، لابن حيان الأندلسي.

— مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.

* وفي الحديث يرجع إلى:

— المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، عن الكتب الستة، وعن مسند الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل، عمل فنسك ومنسنيج.

— مفتاح كنوز السنة، عمل فنسك، وترجمة محمد فؤاد عبد الباقي.

— تيسير المنفعة بكتابي (مفتاح السنة) و(المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) محمد فؤاد عبد الباقي.

— مفتاح الكتب الأربعة - المعتمدة عند الشيعة الإمامية - وهي: (الكافي) للكليني، و(من لا يحضره الفقيه) للصدوق، و(التهذيب)، و(الاستبصار) للطوسي، محمود بن مهدي الموسوي.

* وفي المأثورات من أقوال وخطب ورسائل ووصايا وحكم يرجع إلى أمثال الكتب

التالية:

— البيان والتبيين. للجاحظ.

— الحيوان. للجاحظ.

— الكامل. للمبرد.

— الأمالي. لأبي علي القالي.

— ذيل الأمالي. للقالي.

— سمط الآلي. للبكري.

— الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني.

— العقد الفريد. لابن عبد ربه.

— عيون الأخبار. لابن قتيبة.

— المعارف. لابن قتيبة.

— لطائف المعارف. الثعالبي.

— نهاية الأرب. النويري.

- صباح الأعشى. القلقشندي.
- المستطرف. الأبيشيبي.
- زهرة الآداب. الحصري.
- بلاغات النساء. ابن طيفور.
- رسائل البلغاء. محمد كرد علي.
- مجاني الأدب. لويس شيخو.
- بلوغ الأرب. الآلوسي.
- النبوغ المغربي. عبدالله كنون.
- المحتنى. ابن دريد.
- جمهرة خطب العرب. أحمد صفوت.
- جمهرة رسائل العرب. أحمد صفوت.

* وفي الأمثال يرجع إلى أمثال:

- مجمع الأمثال. الميداني.
- المستقصى. الزمخشري.
- جمهرة الأمثال. العسكري.
- الأمثال. القاسم بن سلام.
- الأمثال. زيد بن رفاعة.
- أمثال العرب. الضبي.
- الأمثال. السدوسي.

* أما الأشعار والأرجاز فيرجع فيها إلى ديوان الشاعر إن وجد الديوان، وكان اسم الشاعر مذكوراً في النص، وإلا فيرجع إلى كتب الأدب الكبرى، والمجموعات الشعرية: فكتب الأدب مثل:

- الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني.
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي.
- يتيمة الدهر. الثعالبي.
- خريدة القصر. الأصفهاني.
- دمية القصر. الباخري.
- الذخيرة. ابن بسام.
- سلافة العصر. ابن معصوم.
- أمالي القاضي.
- سمط الآلي. البكري.
-
- والمجموعات الشعرية مثل:

- جمهرة أشعار العرب. القرشي.
- المفضليات. الضبي.
- الوحشيات (الحماسة الصغرى). أبو تمام.
- الحماسة (الحماسة الكبرى). أبو تمام.
- الحماسة. البحتري.
- الحماسة البصرية.
- مختارات ابن الشجري.
- مختارات البارودي.

وفي غير ما ذكر، فالطريقة هي: أن يرجع إلى جميع المظان من الكتب والأبحاث، وعند عدم عثور الباحث على ضالته يرجع إلى الباحثين المعنيين مسترشداً بتوجيهاتهم، وأخذاً بدلالاتهم.

وعند اليأس من الظفر بالمنشود بعد بذل أقصى الجهد يشير المحقق إلى أنه بذل وسع طاقته فلم يوفق للعثور على المصدر.

٢ - التعليق:

عرّف (المعجم الوسيط) التعليق بقوله: "علق على كلام غيره: تعقبه بنقد أو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط (مو = مولد)"^(١).

وفي (معجم مصطلحات الأدب واللغة) قابله بـ (Commentary)، ونقل التعريف المتقدم عن (المعجم الوسيط)، ثم عقبه بقوله: "وقد يقصد بالتعليق gloss: التفسير الطويل أو القصير لما ورد في النص منسوبا إلى مؤلف النص أو إلى غيره"^(٢).

وجاء في (المعجم الأدبي ص ٧٣): "تعليقه: ما يدون أو يعلق على حاشية الكتاب من شرح أو إضافة أو استدراك أو فائدة، بمعناها: تهميشة، حاشية".

وفي ضوء ما تقدم؛ فالتعليق - كمصطلح من مصطلحات العمل في إحياء التراث الثقافي - يرادف ما كان يُعرف قديماً بالحاشية.

(١) مادة: علق.

(٢) ص ٦٣ - ٦٤.

والحاشية - كما يعرفها المعجم الوسيط -: "ما علق على الكتاب من زيادات وإيضاح (ج) حواشٍ".

ومن هنا كان تصريح (المعجم الأدبي). بمردفة التعليق للتهميشة والحاشية. والتعليق - كمصطلح تراثي - كان مستخدماً قديماً، ولكن بمعنى يقارب ما يصطلح عليه الآن، فقد كان من المؤلفين القدامى من يطلق مصطلح (التعليق) على "ما يكتبه المؤلف من آراء، أو يستفيدة من معلومات يسجلها في أوراق خاصة به، أو مسودات عامة يحتفظ بها"، ففي تمة اليتيمة نلاحظ النص الآتي في ترجمة الشاعر البهدي: ووجدت في تعليقاتي بعد فراغي من كتاب اليتيمة للبهدي، وقد نسيت اسم من أنشدنيه"^(١).

والتعليق بمعناه القديم المذكور يعطينا معنى ما كان يعرف لديهم بـ(التذكرة)، وهي مجموعة المعلومات التي يحتفظ بها للرجوع إليها عند الحاجة، ثم نقل حديثاً ليبدل بمفهومه على ما تدل عليه الحاشية من معنى.

وأهم ما يعلق عليه هو:

١. الكلمات اللغوية الغريبة.
٢. المصطلحات العلمية غير المشهورة.
٣. الأعلام، وخاصة المغمورة أو المشتبهة.
٤. المواضع الغامضة أو المشتبهة.
٥. إشارات المؤلف التاريخية والأدبية والدينية، وغيرها إذا كانت غير مشهورة.

ومن التعليق أيضاً:

- إكمال ما ينبغي من عبارات الكتاب.
- الإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف في كتابه.

(١) انظر: مصطلحات البحث والتأليف الأدبي عند العرب، مجلة المورد العراقية (٤- ٩ ص ٢٤١).

وينبغي أن لا يطال في التعليق، وإنما يؤتى به في حدود الضرورة ولافتقار إليه، وذلك لئلا يخرج إلى الشرح.

وسأتي الحديث عن طريقة تميش التعليقات في موضوع (التهميش).

* وأهم المعاجم التي يرجع إليها في معرفة الغريب، هي:

- لسان العرب لابن منظور.

- القاموس المحيط للفيروز آبادي.

- تاج العروس للزبيدي.

- المعجم الكبير. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

أما المصطلحات العلمية والفنية فتعرف من مظانها، وهي الكتب العلمية المتخصصة.

وهناك كتب توفرت على تعريف المصطلحات، وربما كان الرجوع إليها مفيداً، وهي أمثال:

- معجم المصطلحات العلمية لدى المسلمين. لويس شبرنجر، ومحمد العلا.

- معجم المصطلحات العلمية والفنية ليوسف خياط. — التعريفات للشريف الجرجاني.

- الكليات لأبي البقاء الكفوي. — أجد العلوم لصديق حسن خان.

- كشف ومصطلحات الفنون للتهانوي. — مفتاح السعادة لطاش كبري زاده.

- إحصاء العلوم للفارابي. — الموسوعة العربية الميسرة.

- موسوعة المورد للبلعكي.

- معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب لوهرة والمهندس.

- دوائر المعارف. باللغة العربية.

* وأما الأعلام فقد سلف أن أوردت بياناً بأهم الكتب التي تعنى بالتراجم والسير.

* ولعرفة المواضيع من بلدان ومياه وجبال وأمكنة، وما إليها؛ فيرجع إلى أمثال:

- معجم ما استعجم للبكري.

- معجم البلدان لياقوت الحموي.

- الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها للاسكندري.

- الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري.

الموسوعات ودوائر المعارف.

٣. التنقيط والتشكيل^(١):

• التنقيط: هناك من المؤلفين القدامى ومن النساخ من لا يعنى العناية الكافية في تنقيط الحروف المعجمة.

ومن أمثلة ذلك: نسخة خط المؤلف من نسختي كتاب الناسخ والمنسوخ للعتاقي اللتين اعتمدهما في تحقيقه ونشره.

فقد كان المؤلف مهملاً للتنقيط إهمالاً واضحاً وشائعاً من أول الكتاب إلى آخره.

وعلى أساس منه ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك، ويراجع عمله مستوعباً الحروف المعجمة بالتنقيط.

• التشكيل: أما التشكيل - يعني به: وضع الشكلة (الحركة) في موضعها من الحرف وفق قواعد العربية - فينبغي الاهتمام به، وبخاصة في الآيات القرآنية الكريمة، والكلمات الغريبة، والأعلام المشتبهة من أسماء الأناسي والمواقع الجغرافية.

كما ينبغي الالتزام به في المواضيع التي يؤدي تركه فيها إلى إغلاق المعنى أو قلبه إلى معنى آخر.

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د.عبدالهادي الفضلي.

٤ - الترقيم^(١)؛

ويعنى بالترقيم — هنا — استخدام علامات الترقيم، وهي من الأمور المهمة في إخراج المخطوط وإعداده للنشر؛ لذا فعلى المحقق أن يكون ملماً بما قبل البدء بعمله، وهي كالتالي:

- . - النقطة، تكتب في نهاية الفقرة التي اكتمل بها المعنى.
- : - النقطتان المتعامدتان، توضع بعد القول، ونحوه.
- ، - الفاصلة، توضع بين المفردات، والجمل المتعاطفة.
- ؛ - الفاصلة المنقوطة توضع حيث يكون ما بعدها علة لما قبلها.
- - الشرطتان بينهما فراغ، توضع بينهما الجمل المعترضة.
- " " - علامات التنصيص، توضع بينها ما نقل عن الغير، وكذا الأحاديث النبوية.
- () - القوسان، يوضع بينهما العنوان، أو ما نقل من كتاب الله تعالى.
- ؟ - علامة الاستفهام، توضع حيث يكون الاستفهام بأي أداة من أدواته.
- ! - علامة التعجب، توضع بعد كلام يترتب عليه ما يدعو للدهشة والعجب.
- ويمكن تكرارها إذا رأى الباحث أن الموقف يثير قدراً كبيراً من العجب.
- "" - القوسان الصغيران المضاعفان يستخدمان لخصر النصوص المنقولة من الكتب الأخرى.

[] - يستعملان لما يضيفه المحقق من عنده تقويماً للنص، حرفاً كان أو كلمة.

(...) - الثلاث نقط تستعمل في محل الفراغ والحذف.

التكذية أي: قول: كذا - تستعمل إشارة إلى ما استبهمت قراءته على المحقق، وأثبتته كما أورده في المخطوط.

(١) ينظر: "تحقيق التراث" لعبدالهادي الفضلي (ص: ١١٥-١١٦، ١٩١).

٥- التهميش^(١)؛

التهميش، مصدر الفعل (همش) — بالتشديد — وهمش الكتاب: علق عليه على هامشه، والهامش هو حاشية الكتاب^(٢).

والمراد به هنا: عمل هوامش للكتاب، بأن يضع المحقق رقماً، أو أي رمز آخر أمام ما يريد تخرجه والتعليق عليه من كلام المؤلف، ويضع مادة التخريج أو التعليق في الهامش.

وللباحثين في موضع الهوامش مذاهب:

- فمنهم من يفضل وضعها في أسفل الصفحة، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً.

- ومنهم من يؤخرها فيضعها في آخر الكتاب.

- ومنهم من يفصل، فيضع ما يتعلق بضبط النص في أسفل الصفحة، وما يخص عزو الآيات، وتخريج الأحاديث في آخر الكتاب.

والمختار وهي الأكثر مزايا، هي الطريقة الأولى.

٦- التكشيف أو الفهرسة:

والمراد عمل الكشافات والفهارس.

والكشاف هو: "قائمة أبجدية تظهر عادة في آخر الكتاب المطبوع، وبها أسماء الأشخاص أو أماكن أو موضوعات أو غير ذلك مما ورد في نصه، وأمام كل رقم الصفحة التي ورد بها".

والفهرس — كما يعرفه القاموس المحيط —: "الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، معرب

(فهرست)".

قال في المعجم الوسيط^(١):

(١) ينظر: "تحقيق التراث" لعبدالهادي الفضلي (ص: ١٩٣-١٩٦).

(٢) وكلمة همش، مولدة كما نص على ذلك الفيروزآبادي في "القاموس".

"(فهرس) كتابه جعل له فهرساً. (الفهرس): الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب مرتبة بنظام معين ولحق يوضع في أول الكتاب أو في آخره يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام أو الفصول والأبواب مرتبة بنظام معين.

وكلمة فهرس مُعرب فهرست الفارسية، ويقابلها في العربية الفصيحة، كلمة (تَبَّتْ).

ويصنّف فهرس الكتاب إلى نوعين:

- فهرس خاص: وهو الذي يتضمن العناوين العامة لموضوعات الكتاب، من أبواب وفصول وأمثالهما.

- فهرس عام (الفهارس التفصيلية=التحليلية): وهو الذي يشمل عدة فهارس تفصيلية، كفهرس الأعلام، والأماكن، والأشعار، ... الخ.

قلت^(٢): ولا يمكن هنا أن يفرض على الباحث نوعية الفهارس التفصيلية، لأن لكل بحث طبيعته، والقاعدة في هذا الفن هي أن: طبيعة البحث تفرض نوعية فهارسه.

فالباحث الذي يحقق كتاباً في التفسير، ليس كمن يحقق كتاباً في التاريخ، أو في اللغة أو الحديث.

والضابط في هذا: أن المفردات العلمية إذا كثرت في البحث استحقت أن تفرد بفهرس، وإلا فلا.

لكن ثمة فهارس لا يمكن أن يخلو منها تحقيق، وهي: الفهرس العام بالموضوعات، وفهرس المراجع.

لذا فإن الفهارس المتقنة عمل ضروري للانتفاع بأي كتاب...

(١) (٢/٧٠٤).

(٢) الكلام الآتي من كلامي (عمر).

وإليك نماذج من فهارس كتاب "وفيات الأعيان وأنباء الزمان" لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس:

- ١- فهرست التراجم.
- ٢- فهرست الأعلام.
- ٣- فهرست الجماعات والقبائل والأمم والطوائف.
- ٤- فهرست الأماكن.
- ٥- فهرست القوافي.
- ٦- فهرست التوقيعات والرسائل والخطب.
- ٧- فهرست مصادر المؤلف.
- ٨- فهرست الكتب المذكورة في المتن.
- ٩- فهرست الألفاظ التي ضبطها المؤلف.
- ١٠- فهرست الألفاظ التي شرحها المؤلف.
- ١١- مصادر الدراسة والتحقيق.
- ١٢- ملحقات وتصويبات.

وبذلك يتمكن القارئ من العثور على مراده من الكتاب بأيسر طريق، وأسرع وقت. ومن المناسب وأنا أتحدث عن "التخریجات والتعليقات"، و"الفهارس العلمية" أن أذكر أن "التخریجات"، و"مصادر التراجم" إذا أُشير إليها في الإحالات يستحسن أن يراعى فيها "الترتيب الزمني" تبعاً لوفيات مؤلفيها... أو التنظيم وفق "المدارس الفقهية" بالنسبة إلى التحقيقات والبحوث الفقهية والأصولية، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات المصنفين أو غير

ذلك من الفنون... لأن هذا الأسلوب في الترتيب يفيد المحقق والقارئ فائدة علمية كبيرة في معرفة المصادر ومؤلفيها وما يتعلق بنشأة ذلك العلم، وتطور التأليف في هذه الفنون^(١).

(١) قلت (عمر): ومن المهم مراعاة طبيعة البحث وما يحتاجه من فهرس، فلا يصح أن تكون فهرس في كتاب من كتب التراجم، كفهرس كتاب من كتب النحو أو شروح الحديث، مع الاتفاق على قدر معين من أنواع الفهرس، لكن لا بد من إحداث الفهرس الكاشفة التي تعين على الاستفادة من البحث.

جمع النسخ، واعتمادها^(١)

أولاً: مرحلة الجمع:

قبل أن نقوم بجمع نسخ المخطوط الذي نريد تحقيقه لا بد لنا من التأكد من أن المخطوط بعدُ لما يُنشر.

وعند وقوفنا على أن المخطوط مطبوع منشور لا بد لنا من التأكد من أن تحقيقه كان تحقيقاً غير مستوفٍ لشروط التحقيق.

وعند إحدى الحالتين: عدم النشر، أو عدم استيفاء النشر لشروط التحقيق؛ نقوم بجمع نسخ المخطوط.

أما إذا كان المخطوط قد نشر محققاً مستوفياً لشروط التحقيق فينبغي أن يعدل عن تحقيقه ونشره؛ احتفاظاً بصرف الجهود في عمل جديد.

ولمعرفة أن المخطوط مطبوع أو غير مطبوع: نرجع إلى مكان الكتب المطبوعة من فهراس ودوريات وسلاسل وما إليها^(٢).

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د.عبدالمهدي الفضلي.

(٢) قلت (عمر):

ومن الوسائل الحديثة: الملتقيات العلمية على الشبكة العالمية، كملتقى أهل الحديث، وملتقى أهل التفسير، وشبكات التواصل الاجتماعي: الفيس بوك، وتويتر، فقد سهلت الوصول إلى المعلومة بشكل كبير.

ومما يحسن ذكره هنا: أن مركز الملك فيصل أصدر كتاباً اسمه: "خزانة التراث"، وهو — كما في وصف المركز لهذا الإصدار العلمي الهام، ما نصه:

"في إطار اهتمام مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالتراث، وعمله على العناية به بعدد من الوسائل، قام بإنشاء مجموعة من القواعد المعلوماتية، منها: قاعدة للكتب المحققة والمنشورة، وقاعدة للرسائل الجامعية، وقاعدة بحثية لتعريف الباحث بالكتب والدوريات والرسائل التي تناولت موضوع بحثه، أو تلك التي تصلح أن تكون مرجعاً أو مصدراً لبحثه.

وتتويجاً لهذا الجهد، أنشأ المركز قاعدة باسم «خزانة التراث»، تشتمل على فهراس المخطوطات الإسلامية في جميع المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم، وتمت إتاحتها للباحثين والدارسين، تيسيراً عليهم، لما تشتمل عليه

ثانياً: مرحلة اعتماد النسخ:

بعد الفحص عن نسخ المخطوط ينتهي الباحث إلى إحدى النتائج التالية:

- ١- العثور على نسخة واحدة فقط؛ لأنها النسخة الفريدة.
- ٢- العثور على مسودة الكتاب فقط؛ لأن الكتاب لم يخرج إلى المبيضة.
- ٣- العثور على نسخ متعددة متفاوتة في الأهمية، ويمكن تصنيفها وترتيبها وفق ما لها من اعتبار.

٤- العثور على نسخ متعددة متفاوتة في الأهمية، فلا يمكن ترتيبها.

٥- الوقوف على نسخ كثيرة للمخطوط.

• النسخة الفريدة:

إذا كان بعد مراجعتنا لمكان وجود نسخ المخطوط الذي نريد تحقيقه لم نعثر له إلا على نسخة واحدة فتعتبر تلك النسخة هي الأصل أو الأم، وتعتمد في التحقيق والنشر.

ومن الأمثلة لهذا ما يلي:

١. كتاب (شرح أبيات سيوييه) لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (- ٣٣٨هـ) الذي لا توجد له إلا مخطوطة واحدة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث بطوب قبو في استانبول تحت رقم (٢٦٣٥).

وقد اعتمدها في تحقيق ونشر الكتاب المذكور كل من:

من معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية، حتى بلغ عد عناوين هذه المخطوطات أكثر من ٥٠ ألف عنوان.

وتتجاوز «خزانة التراث» حاجز اللغة، باشمالها على ترجمة للمعلومات المكتوبة بلغات متعددة كالفارسية والتركية والإنجليزية والألمانية والإيطالية، كما تتفادى الصياغة المنهجية الموحدة التي اتبعت في ترتيب الفهارس الاختلافات المنهجية في أسلوب التعامل مع مثل هذه الفهارس.

ويبذل المركز جهداً كبيراً لعلاج ما قد يكون من قصور، بتلقي ملاحظات الباحثين وآرائهم، والعمل في الوقت نفسه على البحث والتنقيب، مع استمرار التحديث والإضافة" اهـ.

- الدكتور زهير غازي زاهد. طبع الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٧٤. بمطبعة الغري الحديثة في النجف الأشرف.

- الأستاذ أحمد خطاب. وطبع الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٧٤ أيضاً بمطابع المكتبة العربية في حلب.

٢. كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك (- ٦٧٢هـ) الذي لا توجد له سوى مخطوطة دار الكتب المصرية المرقمة (١٠ اش نحو)، وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب الدكتور عبد الرحمن السيد، ونشر الجزء الأول منه سنة ١٩٧٤م.

٣. كتاب (التوطئة) لأبي علي الشلوبيني (- ٦٤٥هـ) الذي ليس له إلا نسخة وحيدة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٦٨ نحو تيمور)، وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب ونشره الدكتور يوسف أحمد المطوع، وصدر الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٧٣م.

أنواع الخط العربي^(١)

تعد معرفة أنواع الخط العربي من المتطلبات التي تعين المحقق على ضبط النصوص، وعدم الوقوع في التحريف والتصحيف.

ولقد اهتم المحدثون بالخط، ودعوا إلى العناية به، وسعوا جادين من أجل تحسينه، ولعل ﷺ أفضل وسائل العناية بالخط وتحسينه: الاهتمام بأدوات الكتابة وآلات النسخ. قال الخطيب البغدادي رحمته الله: "ينبغي أن يكتب الحديث بالسواد، ثم بالحبر خاصة دون المداد؛ لأن السواد أصبغ الألوان، والحبر أبقاها على مر الدهور والأزمان، وهو آلة ذوي العلم، وعدة أهل المعرفة والفهم"^(٢).

١- الخط الكوفي:



نموذج من الخط الكوفى العباسى المودق المشجر للكسرى من القرن السادس الهجرى (١٢ م) الوجود منه على قبر محمود القزوى

يعد الخط الكوفي أصل الخطوط العربية وأقدمها، وينسب اسمه إلى مدينة الكوفة التي مصرها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولقد اهتم المسلمون بتجويد وهندسة الخط الكوفي، وهندسة أشكاله، وتمطيط عراقاته "كاساته" حتى استحق أن يسمى باسم خاص، وهو الخط الكوفي.

وكانت الكوفة مركزاً مهماً للخط الجميل، وأصبحت له أشكال متعددة، كل شكل يناسب المادة التي عليها، ومن هذه الأشكال:

أ. الكوفي التذكري "اليابس".

ب. الكوفي اللين "خط التحرير المخفف".

(١) من كتاب "توثيق النصوص عند المحدثين" د. موفق عبدالقادر، (ص: ٢٦٥ وما بعدها).

(٢) الجامع لأحلاق الراوي والسامع (١/ ٢٤٩-٢٥٠)، أدب الإملاء والاستملاء: (ص ١٤٧-١٤٨).

ت. كوفي المصاحف الذي استعمل في كتابة المصاحف حتى القرن الخامس للهجرة، حيث غلبته على أمره خطوط النسخ والثلث بنشقاته المعروفة.



وتنوع الخط الكوفي إلى أنواع وأشكال عديدة قد تصل إلى سبعين نوعاً...
ومن الكوفة انبعثت تلك العناية بفن الخط إلى أرجاء العالم الإسلامي، وأخذ الخطاطون ينسجون منوال الخط الكوفي، وفي آخر أيام دولة بني أمية ظهر كاتب ماهر يسمى (قطبة)، خرج من قيود الخط الكوفي، وابتدع قاعدة جديدة، وبذلك فتح أمام الخطاطين باب الاستنباط والابتكار، وخرجوا من الخط الكوفي إلى خطوط جديدة...

٢- الخط المغربي:

يعد الخط المغربي فرعاً من فروع الخط الكوفي القديم، وكان يسمى بالخط (القيرواني)؛ نسبة إلى مدينة القيروان التي أسسها عقبة بن نافع رضي الله عنه سنة (٥٠ هجرية)، ثم انتقل إلى مدينة الأندلس، وتفرعت منه خطوط عديدة، منها: الخط الفاسي، والجزائري، والتونسي، والسوداني. ويعد الخط المغربي من أهم الخطوط العربية المنتشرة في أكثر أنحاء إفريقيا الشمالية.



٣ - خط النسخ:

وهو قريب الشبه إلى حد كبير بخط (الثلث)، إلا أنه أكثر منه بساطة. وسمي بالنسخ: لأن الكتاب كانوا ينسخون به المصحف، ويكتبون به المؤلفات. وهو مشتق من الجليل أو "الطومار" أو منهما، وكان ابن مقلة يسميه "البديع". وقد اختلف المؤرخون في أصل هذا الخط؛ فذهب فريق منهم إلى أن الحسن البصري المتوفى سنة (١١٠هـ) أخذ الخط من الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام المتوفى سنة (٤٠هـ)، وفي بعض الروايات أنه الذي قلب القلم الكوفي إلى قلم النسخ، وقلم الثلث.

ويقال: إن التطور الكامل إنما أتمه ابن مقلة. والخط النسخي كان مستعملاً في دواوين الكتابة سنة (٤٠٠هـ)... فمعظم النسخ الخطية السابقة للقرن الرابع مكتوبة بخط كوفي، ومنها بخط نسخي، ويحتمل أن علماء الكوفة اقتبسوه مباشرة من أحد الخطوط القديمة بجزيرة العرب. وقيل: إن الوزير أبا علي ابن مقلة، وأخاه أبا عبدالله ولداً طريقة اخترعاهما، وكتب في زمانهما جماعة فلم يقاربهما، وتفرد أبو عبدالله بالنسخ، والوزير بالدرج... وهو أول من كتب الخط البديع "الخط النسخي". ثم ظهر صاحب الخط البديع علي بن هلال، المعروف بـ(ابن البواب) المتوفى سنة (٤١٣هـ)، ولم يوجد من المتقدمين من كتب مثله ولا من قاربه، وإن كان ابن مقلة أول من نقل هذه الطريقة من خط الكوفيين، وأبرزها في هذه الصورة... وقد جودت مصر المملوكية الخطوط المشتقة من خط الطومار الكبير "خط الثلث وخط الثلثين"، والمدرسة العراقية العباسية جودت خط النسخ.. ويتميز خط النسخ: بالجمال، والوضوح؛ لذا استعمل في كتابة المصاحف، والأحاديث النبوية، والإجازات العلمية.



٥- الخط الفارسي:

كان الفرس قبل الإسلام يكتبون بالخط (الفهلوي) يستعملونه في رسائلهم وكتبهم، وحين أنعم الله تبارك وتعالى على أهل البلدان، وفتحت بلادهم وانتشر الإسلام فيما بينهم، حلت الكتابة العربية في بلاد فارس محل الكتابة الفهلوية، وهكذا نشأ الخط الفارسي، واختص به الفرس والعجم من أهل فارس وأفغان وأهل الهند.

والخط الفارسي أنواع عديدة منها: خط "الشكسته" وهو أقدم الخطوط نشأة وتداولاً في بلاد فارس، وله قواعد مخصوصة، وأول من وضع قواعده: الأستاذ شفيع، ثم جاء بعده الأستاذ: درويش عبد المجيد الطالقاني فأكمل قواعده، وخط "التعليق"، وهو خط جديد، وقد كثر استخدام خط التعليق في كتابة المخطوطات والمصاحف الكريمة.

وفي القرن التاسع عُرِفَ خط "النستعليق" الذي جمع بين خطي (النسخ) و(التعليق) كما يظهر من اسمه، ويمتاز بخفةٍ ولطف لا تظهر في التعليق... وأشهر حذاق هذا الخط هو "مير علي التبريزي" المتوفى سنة (٩١٩هـ)، وينسب إليه اختراع خط "النستعليق".

وقد اشتق من هذا الخط "خط جلي تعليق" وهو على النحو الذي سُمِّيَ به جلي الثالث، ويستعمل لكتابة الألواح الكبيرة، وقد ذُكر أن الخطاطين الأتراك قد تفوقوا على الخطاطين الإيرانيين في القلم الجلي.

وهناك "خط أنجه تعليق" ومعنى (الأنجه) باللغة التركية "دقيق"، وهو خط دقيق يستعمل لكتابة المخطوطات الرفيعة.

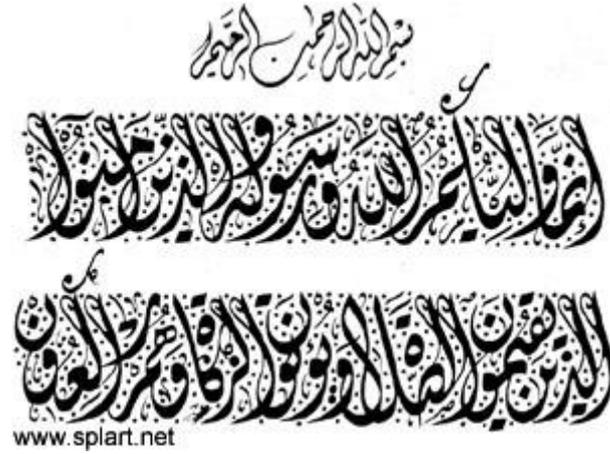
وكذلك خط "شكسته تعليق" أيضاً وعُرف بتجويد هذا الخط عبد المجيد الطالقاني (ومعنى كلمة شكسته بالفارسية: مكسور).
وهناك أيضاً "خط شكسته أميز"، وهو قلم خليط من حروف التعليق والشكسته، وليس له خاصية في قواعده ومعناه، وهو الخط الشبيه بالشكسته.



٦- الخط الديواني:

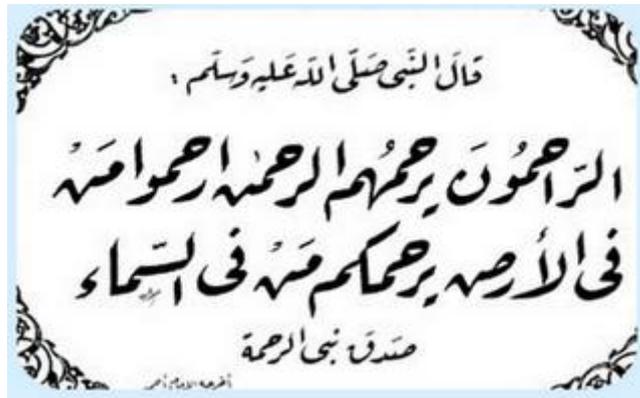
الخط الديواني من الخطوط التي تختص بالكتابات الرسمية في ديوان الدولة العثمانية وخاص بديوان الملوك والسلاطين وكتابة التعيينات في الوظائف الكبيرة، وتقليد المناصب الرفيعة...
ويقال: إن أول من وضع قواعده هو الخطاط: إبراهيم منيف، الذي عاش في عهد السلطان محمد الثاني، وقد أجاد الصر الأعظم شهلا باشا هذا القلم، وروج له في أنحاء الدولة العثمانية.
وقد عُرف بصفة رسمية بعد فتح السلطان محمد الفاتح العثماني القسطنطينية سنة (٨٥٧هـ).

وقد اشتق عن هذا الخط: حط "جلي ديواني" الذي عُرف في نهاية القرن العاشر الهجري وأوائل القرن الحادي عشر، ويقال إن الذي ابتكر هذا الخط شهلا باشا، وخط "جلي ديواني" شبيه بالديواني، إلا أنه يحتاج إلى كثير من التعديل والتزويق في حروفه ذات التقويسات.. وهو يمتاز عن أصله الذي تفرع منه ببعض حركات إعرابية ونقط مدورة زخرفية، وممن اشتهر بتجويد هذا القلم (غزلان بك)، و(حامد الآمدي)، و(محمد عزت)، و(هاشم محمد البغدادي).



٧- خط الرقعة:

تباينت الآراء في بدء نشوء خط الرقعة، ويحتمل أن يكون قد اشتق من الخط الثلثي والنسخي وما بينهما، وأنواعه كثيرة باختلاف غير جوهري فيما بينها.



مصطلحات ورموز المحدثين والنساخ^(١)

لقد اصطلح المحدثون والنساخ على مصطلحات ورموز معينة، وهذه المصطلحات تدل على معنى معين، لذا فإن معرفتها تُعين المحقق على ضبط نسخته، ومعرفة مدلول هذه الألفاظ والمصطلحات محتمة على المشتغل بفن التحقيق فهي علم لا يتم التحقيق دون معرفته، ومن هذه المصطلحات:

١- الدَّارَةُ في آخر كل حديث أو علم: كان من عادة المحدثين أن يضعوا دارة بين كل

حديثين.

نقل الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي بسنده عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج قوله: "فكلما انقضى حديث أدار دارة، ثم قال: هكذا كل الكتاب"^(٢)، فالدارة المحوِّفة هي بمثابة الفاصلة التي توضع للفصل بين الجملتين.

قال الخطيب: فأستحب أن تكون الدارات غفلاً، فإذا عورض بكل حديث نَقَطَ في الدارة التي تليه نقطة، أو خط في وسطها خطأً، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه.

قال الخطيب: رأيت في كتاب أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارة، وبعض الدارات قد نَقَطَ في كل واحدة منها نقطة، وبعضها لا نقطة فيه^(٣).

وكذلك رأيت في كتابي إبراهيم الحربي، ومحمد بن جرير الطبري بخطيهما^(٤).

فإذا وجدنا نسخة فيها دارة بين كل حديثين، وكانت هذه الدارة في وسطها نقطة أخطأ:

هكذا ⊖ أو ⊙ فإن ذلك يعني أن هذه النسخة قد عورضت وروجعت.

(١) من كتاب "توثيق النصوص عند المحدثين" د. موفق عبدالقادر، (ص: ١٩٩ وما بعدها).

(٢) المحدث الفاصل: ص ٦٠٦.

(٣) أي خالية لا علامة فيها.

(٤) الجامع لأحلاق الراوي: (١/٢٧٣)، وانظر: المحدث الفاصل: (ص ٦٠٦)...

والأمر لا يتوقف على الأحاديث، فإن كتب التراجم قد لا تخلو من مثل هذه الدارات، فنسخة "الضعفاء والمتروكون" للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، وسؤالات البرقاني للدارقطني، وسؤالات الحاكم للدارقطني، وسؤالات السهمي للدارقطني، وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، وسؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين للحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل^(١)؛ قد وُضع فيها دارة بين كل علمين، كما أن الكثير من هذه الدارات قد وضع في وسطها نقطة سوداء، مما يدل على أن هذه النسخ قد عورضت وروجعت.

ويُضع أحياناً أكثر من دارة، دارة أو دارتين أو ثلاث، وهذا يعني أن الرواية أو العلم قد عورض في النسخة مرة أو مرتين أو ثلاث.

نقل الخطيب بسنده عن عبد الله بن أحمد قوله: "كنت أرى في كتاب أبي إجازة - يعني دارة - ثلاث مرات ومرتين، وواحدة أقله، فقلت له: إيش تصنع بها؟ فقال: أعرفه إذا خالفني إنسان، قلت له: قد سمعته ثلاث مرات".

وقد تُرسم دارة واحدة في وسطها نقطة واحدة للدلالة على المعارضة مرة واحدة، أو دارة في وسطها نقطتان؛ للدلالة على المعارضة مرتين، أو ثلاث نقاط؛ للدلالة على المعارضة ثلاث مرات، وهكذا تُرسم عند المعارضة الأولى: ⊙ فإذا عارضه مرة ثانية زاد نقطة ثانية في نفس الدائرة، وإذا عارضه ثالثة، وضع نقطة ثالثة.

وأحياناً تُرسم كهيئة علامة التعانق في التجويد •• وبدون دارة، كما جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" لإمام عبد الغني الأزدي نسخة الفاتح برقم: (١١٤٢).

٢- التصحيح: لقد كان من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح، وهو كتابة "صح" على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية معنى، غير أنه عرضة للشك أو

(١) هذه الكتب مطبوعة راجع فهرسة المصادر.

الخلاف، فيكتب عليه: "صح"؛ ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه^(١).

كما أن علامة: "صح" توضع بعد مراجعة النسخة فإذا وجد سقطاً أشار إليه، هكذا، إما إلى جهة اليمين: / أو إلى جهة اليسار: (وألحقه في حاشية الكتاب ويكتب كلمة: "صح" أيضاً، إشارة إلى دخول هذا اللحق في الأصل.

٣- التضييب^(٢): ويسمى أيضاً التمرريض: فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث اللغة، أو يكون شاذاً عند أهله يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمةً أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمدُّ على ما هذا سبيله خطُّ أوله مثل الصاد، ولا يُلزَق بالكلمة المَعْلَم عليها؛ كيلا يُظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدِّها دون حائها^(٣).

وتكتب فوق الكلمة هكذا: "ص".

ونجد أحياناً كلمة: "كذا" تُكتب فوق الكلمة، وهي الأخرى تدل على مخالفة الناسخ للمؤلف، أو علامة على الشك والتردد^(٤)، أو تنبيه من الناسخ على أنه متيقظ ومتثبت عند نسخه للكتاب، وأنه هكذا وجده في الأصل الناقل عنه. وقد سبق أن ذلك يعرف بـ"التكذية".

وفي بعض المخطوطات يضع الناسخ في حاشية الكتاب الطاء المهملة "ط" إشارة إلى أنه يرى أن المصنّف قد غلط في هذه المسألة^(٥)، وأحياناً يضعها في متن الكتاب، (قال نضر بن

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص ٣١٥)، وانظر: فقرة "مختصرات بعض الرموز" فإن كلمة "صح" تعني عند بعض الحفاظ "التحول من إسناد إلى إسناد".

(٢) التضييب لغة: (تغطية الشيء، ودخول بعضه في بعضه)، انظر: لسان العرب: (١/ ٥٤٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح: (ص ٣١٥ - ٣١٦).

(٤) انظر: "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة": (١/ ١٩١).

(٥) من ذلك كتاب "شرح الإمام الجصاص الرازي المتوفى (٣٧٠هـ) على مختصر الإمام الطحاوي" في الفقه الحنفي، مخطوط نسخة يوسف أفندي، قونيه.

عيسى بن علي بن خروي: وصلت إلى الموصل في سنة خمس وثمانين وخمسمائة، ووجدت ثمة "صحاح اللغة" بخط الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب.. إلا أنه مع ذلك فيه تصحيف كثير لا يشك أنه من المصنف لا من الناسخ.. وقد بينت ما صحّف فيه، وأثبتته في متن الكتاب بعلامة "ط"، قال طاش كبرى زاده: (أراد به الخطيب)^(١).. وعلى كل حال فإن استخدام الرمز "ط" علامة على الخطأ، وهو استعمال خاص غير شائع عند المحدثين.

٤- اللّحَق: كثيراً ما نلاحظ في المخطوطات سطوراً ملحقة في حواشي الصفحات.

وهذه لها معان، منها: ما يسمى بـ "اللّحَق"^(٢)، وهو تخريج الساقط والإشارة إلى دخوله في الأصل، إذ إن الناسخ قد يُسقط شيئاً من الأصل، وبعد إعادة قراءته للأصل أو معارضته يتبين له هذا السقط، فيخط من موضع سقوطه في السطر خطأ صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفاً يسيرة إلى جهة اللّحَق، ومنهم من يمد العطفة إلى أول اللّحَق للإيضاح، ويكتب اللّحَق مقابلاً للخط المنعطف، ثم يكتب عند انتهاء اللّحَق: "صح" ومنهم من يكتب مع: "صح": "رجع"، ومنهم من يكتب: "انتهى اللّحَق".

ومنهم من يكتب في آخر اللّحَق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار جماعة من أهل المعرفة المغاربة، وليس ذلك بمرضي لأنه تطويل موهم.^(٣)

والمعنى الثاني للحواشي: ما يُخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة، أو نحو ذلك مما ليس في الأصل، فقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: لا يخرج لذلك خط تخريج لئلا يلبس ويحسب من الأصل.^(٤)

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة: (١/ ١١٥).

(٢) بالتحريك: هو شيء يلحق بالأول. انظر: [الصحاح: ٤/ ١٥٤٩].

(٣) انظر: المحدث الفاصل: (ص ٦٠٦، ٦٠٧)، الجامع: (١/ ٢٧٩)...

(٤) الإلماع: (ص ٦٦٤)، مقدمة ابن الصلاح: (ص ٣١٥)، إرشاد طلاب الحقائق: ص ٤٤١، ٤٤٠، فتح المغيث: (٢/ ١٧٥).

وينبه هنا إلى أن هذا النوع من الحواشي يخلو من كلمة "صح" أو "صحح، رَجَع" أو "انتهى اللحق"، وتضاف أحيانا كلمات مثل: "في نسخة أخرى"، أو "قاله فلان"، وأحيانا تكون هذه الحواشي للمؤلف نفسه من مؤلف آخر، أو تعليق خاص به، غير أنه لم يشأ وضعه في صلب الكتاب^(١).

ويرمز لها بكلمة "حاشية"، أو بالحرف "ح"، أو "خ" أي: نسخة أخرى، أو بكلمة "طُرَّة"، أو بالحرف "ط".

ومن المفيد أن أذكر أن ذكر الفروق بين النسخ في بعض حواشي النسخ له فوائد علمية عظيمة؛ إذ يرشدنا إلى نسخ أخرى جديدة ربما لم نتمكن من العثور عليها.

٥- إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نُفي عنه بالضرب، أو الحك، أو المحو، أو غيره، وأولاهها: الضرب، ثم قال الأكثرون: يخط فوق المضروب عليه خطأ دالا على إبطاله مختلطا به، ولا يطمسه بل يكون ممكِن القراءة، ويسمى هذا الشق.

وقيل: لا يخلط بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفا طرفا الخط على أوله وآخره مثاله هكذا: T ، وقيل: يُحوق على أوله نصف دائرة، وكذا على آخره بنصف دائرة أخرى، مثاله هكذا: ().

ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة في أول الزيادة وآخرها، وسمّاها صفرا؛ لإشعارها بخلو ما بينهما من صحة، ومثال ذلك هكذا: ○

وقيل: يكتب: "لا" في أوله و"إلى"، أو "زائدا" و"من" و"إلى" في آخره^(٢).

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم: ص ٦٧.

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٨٤، ٨٥)، وانظر: المحدث الفاصل: (ص ٦٠٧)، الجامع لأحلاق الراوي: (١/ ٢٧٦).

٦- الاعتناء بضبط ما تختلف فيه الروايات وتمييزها، فيجعل كتابه على رواية، ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الحاشية، أو من نقص أعلم عليه، أو من خلاف كتبه، معيّنًا في كل ذلك من رواه بتمام اسمه، لا رامزًا، إلا أن يبين ذلك أو الكتاب أو آخره.

واكتفى كثيرون بالتمييز بحمرة، فالزيادة تُلحقُ بحمرة، والنقص يُحوقُّ عليه بحمرة، مينا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره.

ولعل أحسن من فعل ذلك اليونيني (ت: ٧٠١هـ) في تعليقه على "صحيح البخاري" — النسخة اليونينية —، إذ ذكر اختلاف الروايات في حاشية الكتاب.

٧- اعتاد النساخ أن يضبطوا الحروف المهملة، وقيل: تجعل تحت الدال، والراء، والسين، والصاد، والطاء، والعين التُّقطُ التي فوق نظائرها.

وقيل: فوقها كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها، وقيل: تحتها حرف صغيرها مثلها.

وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير وفي بعضها تحتها همزة^(١).

قال ابن دقيق العيد: ومن عادة المتقنين أن يبألغوا في إيضاح المشكل؛ فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً^(٢).

ونقل الخطيب البغدادي بسنده عن ابن إدريس قوله: "كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن أصحّف فيه فأقول: أبو الجوزاء؛ فكتبت أسفله: حور عين"^(٣)، ومثل ذلك: ما جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام الدارقطني: [باب بَجْتَر، بالباء المضمومة، والتاء]، [باب حَرِي، بالحاء]، [أما سِمَاك] باب [عُمَر].

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٧١، ٧٢)، الجامع لأخلاق الراوي: (١/ ٢٦٩)، الإلماع: (ص ١٥٧)، مقدمة ابن الصلاح:

(ص ٣٠٥)، الاقتراح: (ص ٢٨٦)، التبصرة والتذكرة: (٢/ ١٢١)، فتح المغيبي: (٢/ ١٤٩، ١٥٤-١٥٧).

(٢) الاقتراح: (ص ٢٨٦).

(٣) الجامع: (١/ ٢٧٠).

فيلاحظ هنا أن: (ح) تعني الحاء المهملة، وتكتب أحياناً حـ.
 و: ٧^(١) تعني علامة الإهمال، وتوضع فوق الحرف على الأغلب.
 و: عـ: تعني العين المهملة، وتوضع تحت الحرف، وتكتب أحياناً: ع.
 و: ك، أو ك: تعني الكاف، وتكتب لأمّاً مائلة، ويوضع فوقها خطأً مائلاً لتمييزها عن اللام.

٨- قد يقع الناسخ في وهم فيقدم مثلاً اسماً على اسم، فيستخدم حروفاً تنبه على التقديم والتأخير.
 ح

هكذا: [محمد بن عبدالرحمن] أي أن (عبد الرحمن) متقدم على (محمد)، و(محمد) متأخر عن (عبد الرحمن)، فيكتب على الصواب (عبد الرحمن بن محمد).

أو قد يكتب "م" "م" "م" أي: "متقدم" "متأخر"، ومثاله ما جاء في "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة" [..وهو أول حديث سمعته منه قثا أبو أحمد حامد بن محمد بن يحيى بن بلاب البزار..]^(٢).

لذا.. يجب أن يكتب على الصواب: [..قثا أبو حامد أحمد بن^(٣)].

٩- نجد في بعض هوامش المخطوطات لا سيما النسخ المعرضة، أو التي قرئت على مؤلفها رموزاً تدل على المعارضة أو على قراءتها على مؤلفها. فيكتب على هامش الصفحات

(١) هذا أقرب رسم وجدته للعلامة التي يضعها النساخ، وهو قريب جداً من صنعهم، ولكي يتفق، فتحذف الزيادة المائلة من الجهة اليمنى، وتنطبق العلامة تماماً.

(٢) "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة": الورقة: (٣ ب).

(٣) "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة": (١/٨٣).

"عو"، أو "بلغ"، والمراد بها: أن النسخة قد "عورضت"، وأن هذه الصفحات قد "بلغ قراءتها على المخرجة له" أو "بلغ مقابلة".

١٠- بعض الكتب تُعارض وتقابل بأكثر من نسخة، وقد يكون الناسخ من أهل العلم، فيأخذ بالمقارنة بين هذه النسخ، ويشير إلى الفروق بين نسخته والنسخ الأخرى في الحاشية إما بقوله: "في أخرى...." أو "زيادة في أخرى بخط البيهقي". وأحياناً يكتب "خ" أو "حـ" ثم يذكر الفروق، وأحياناً يضع الناسخ هذه الزيادة في الأصل.

أو يكتب فوق أول كلمة من الزيادة حرف "حـ" حاء مهملة ممدودة، أي: حاشية، ويكتب فوق آخر كلمة من الزيادة "إلى" أي: إلى هنا انتهت الحاشية.

١١- يضع الناسخ - أحياناً - كلمة "معاً" فوق الكلمة، وهذه الإشارة تدل على أن لهذه الكلمة قراءتان، مثال ذلك:

"سرخس^{معاً}"، أي أن هذه الكلمة: بفتح الأول والثاني، وسكون المعجمة، ويقال أيضاً: بسكون الراء، وفتح الخاء، على وزن جعفر.

١٢- كثيراً ما يضع النساخ أول كلمة من الصفحة في أسفل الصفحة التي تسبقها، وذلك للمحافظة على ترتيب الصفحات فلا تتقدم صفحة على أخرى، وسماها بعضهم "التقييدة".

١٣ - مختصرات بعض الرموز: غلب على رواة الحديث الاقتصار على الرمز في بعض صيغ التحمل والرواية، ويمكن بيانها بالصورة الآتية:

(أ) حدثنا = ثنا، نا، دثنا.

(ب) حدثني = ثني، دثني.

(ج) أخبرنا = أنا، أرنا، وعند البيهقي: أبنا، قال ابن الصلاح: وليس بحسن^(١).

(د) وأما كتابة [ح] في: ثنا، و[أخ] في: أنا.

فقال ابن الجزري: إنه مما أحدثه بعض العجم، وليس من اصطلاح أهل الحديث^(٢).

(هـ) أما: أخبرني، وأنبأنا، وأنبأني؛ فإن أهل الحديث لم يصطلحوا على اختصارها^(٣).

(و) ويلاحظ هنا: أنهم يكتبون من (حدثنا) الثاء والنون والألف، فيكون صورة (ثنا) بلا

نقط^(٤)، ويكتبون من (أخبرنا) الألف والنون والألف، فيكون صورة (أنا) بلا نقط^(٥)، هكذا

في الاثنين بالعطف من الألف، ولا تكون إلا ماثلة بتدوير غير منتصبة على الاستواء^(٦).

(ز) قال: حدثنا = قثنا^(٧).

وجاء في "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة" [قثنا] بحذف حرف النون.

وينبه إلى أن هذه الحروف قد لا تُنقط وهو الأغلب في المخطوطات؛ لذا وجب الحذر

والتيقظ عند قراءتها، ومعرفة أسلوب الناسخ في الكتابة.

(١) مقدمة ابن الصلاح: (ص ٣٢٠) للخوف من الاشتباه بـ(أنبأنا).

(٢) فتح المغيث: (٢/ ١٨٩)، الوافي بالوفيات. للصفدي: (١/ ٤١).

(٣) انظر: فتح المغيث: (٢/ ١٨٩)، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (٢/ ١٥٣).

(٤) اجتهدت في البحث عن صورة من النت، أو من الحواسيب لهذا المصطلح فلم أستطع، فليعلم أنه بدون نقط تماماً.

(٥) اجتهدت في البحث عن صورة من النت، أو من الحواسيب لهذا المصطلح فلم أستطع، فليعلم أنه بدون نقط تماماً.

(٦) الوافي بالوفيات: (١/ ٤١).

(٧) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (٢/ ١٥٤)، فتح المغيث: (٢/ ١٨٩).

(ح) إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته: [ح]، وهي حاء مفردة مهملة.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: ولم يأتنا عن أحد - ممن يعتمد - بيان لأمرها^(١).
ثم نقل ابن الصلاح أنه وجد بخط بعض الحفاظ رحمهم الله تعالى في مكانها بدلاً عنها:
[صح] صريحة.

وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى صح، وحسن إثبات [صح] هاهنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سَقَط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً^(٢).

قال ابن الصلاح: وحكى لي بعض من جمعني وإياه الرحلة بخراسان عمّن وصفه بالفضل من الأصبهانيين: أنها حاء مهملة؛ من التحويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر^(٣).
واختار النووي هذا الرأي، وقال: وهي كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري^(٤).

(ط) صلعم^(٥)، أو صم، أو صلّم، صلى الله علم^(٦)، أو صلّع.
(ر) " " " = المساويات وتستعمل تحت كلام متقدم، وتعني تكراره من غير كتابته مرة أخرى.

(ش) •• = النقاط الثلاث للفصل بين شطري البيت.

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٤) شرح مسلم للنووي: (١/ ٣٨)، وانظر: صيانة صحيح مسلم: (ص ١٠٣)...

(٥) كذا جاءت في (أدب الإملاء والاستملاء) وهي من فعل الناشر، لأن أهل الحديث يكرهون هذه الاختصارات المزعجة، قال السيوطي في (تدريب الراوي: ٧٧ / ٢): "ويقال: إن أول من رمزها بصلعم قطعت يده"، كما أن هذه الرموز لم تذكر في النسخة المخطوطة، وإنما كتبت كاملة.

(٦) فتح المغيث: (٢/ ١٦٣).

(ت) = = شرطتان أو معترضتان متوازيتان، توضع في آخر الحاشية من الصفحة التي لم يتم فيها الكلام كما يوضع مثلها في أول الحاشية من الصفحة التالية، إشارة إلى أن البحث في هذه الصفحة تابع لما في تلك المتقدمة لعدم اتساعها.

وغير ذلك من الرموز والمصطلحات التي يشير إليها المصنف في مقدمة الكتاب، لا سيما فيما يتعلق بأسماء الكتب والمصادر التي يقتبس منها.

قال الصفدي رَحِمَهُ اللهُ: "وَجَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُؤَرِّخِينَ وَالْأَدْبَاءِ إِذَا جَاءَ ذِكْرُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، أَوْ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ، أَوْ بَيْتٍ شَعْرٍ اشْتَهَرَ أَوْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ آتِئًا؛ أَنْ يَذْكَرَ أَوَّلَ الْآيَةِ ثُمَّ يَقُولُ: "الْآيَةُ" بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ: أُرِيدُ، أَوْ أَعْنِي.

وَكَذَا يَذْكَرُ لَفْظًا مِنَ الْحَدِيثِ وَيَقُولُ: "الْحَدِيثُ" وَأَوَّلَ الْبَيْتِ وَيَقُولُ: "الْبَيْتُ"، وَبَعْضُهُمْ يَقْرَأُ الْآيَةَ وَيَكْمَلُ الْحَدِيثَ إِنْ كَانَ يَحْفَظُهُ وَهُوَ الْأَحْسَنُ، وَبَعْضُهُمْ يَقْتَصِرُ عَلَى لَفْظِهِ كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ، لَكِنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ قَلِيلًا"^(١).

(١) الوافي بالوفيات. للصفدي: (١/ ٤٢).

الاختصارات (١)

دأب بعض القدماء من المؤلفين على استعمال المختصرات للعبائر التي يتكرر ورودها في الكتاب، فعلى المحقق الامام بها، وهي كالتالي:

إلى آخره	الخ	١
حينئذ	ح	٢
فلا نسلم	فلائم	٣
انتهى	اهـ	٤
هذا خلف	هف	٥
ممنوع	مم	٦
تعالى	تعـ	٧
صلى الله عليه وسلم	ص	٨
صلى الله عليه وسلم	صلم	٩
صلى الله عليه وسلم	صلع	١٠
صلى الله عليه وسلم ^(٢)	صلعم	١١
عليه السلام	ع	١٢

(١) من كتاب "تحقيق التراث" د. عبد الهادي الفضلي.

(٢) قلت (عمر): وهذا لا يعني التسليم بهذا النوع من الاختصارات — كما سبق — وإن فعله بعض النساخ، لكنه من باب الإعلام.

رضي الله عنه	رض	١٣
رضي الله عنه	رضه	١٤
رحمه الله	رح	١٥
رحمه الله	رحه	١٦
حدثنا	ثنا	١٧
قال حدثنا	قثنا	١٨
أخبرنا	أنا	١٩
أنبأنا	أنبا	٢٠
سؤال	س	٢١
جواب	جـ	٢٢
جزء	جـ	٢٣
جمع	جـ	٢٤
مجلد	مجـ	٢٥
مفرد	م	٢٦
فحينئذ	فح	٢٧
عليه السلام	عم	٢٨

أصل	ص	٢٩
شرح	ش	٣٠
المصنف	المص	٣١
الظاهر	الظه	٣٢
وظاهر	وظ	٣٣
المقصود	المقصـ	٣٤
للشارح	للشـ	٣٥
صحح	صحـ	٣٦
قبل الميلاد	ق. م	٣٧
التاريخ الميلادي	م	٣٨
التاريخ الهجري	هـ	٣٩
صفحة	ص	٤٠
سطر	س	٤١
نسخة بدل	خ ل	٤٢

مراحل التحقيق الأولية^(١)

أولاً - توفر النسخ، واختيار نسخة تكون أصلاً يعتمد عليه في التحقيق:

لقد اهتم العلماء قديماً بالكتب، وبذلوا جهوداً جبارة من أجل الحصول عليها، وكان الخلفاء والملوك والسلاطين يرسلون النساخ من أجل أن يستنسخوا لهم الكتب والمصنفات، واشتهر الكثير من النساخ وعرفوا بجمال الخط ودقته، كما عرف الكثير من المصنفين بحسن الخط وجماله، أو بردائة الخط وصعوبة قراءته، ولعل أول الخطوات التي يتخذها المشتغل بفن التحقيق بعد اختياره تحقيق كتاب ما هو: السعي من أجل جمع نسخته، وذلك بالرجوع إلى الفهارس العامة؛ ككتاب "تاريخ الأدب العربي" للمستشرق الألماني كارل بروكلمان Carl brocKelmann (ت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م)، ويقع في مجلدين، وأتبعهما بملحق في ثلاث مجلدات.

وقد قام بنقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، فأصدر ثلاثة أجزاء، ثم توفي قبل إتمامه، ثم صدر الجزء الرابع - الجزء السادس بترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر، وبذلك توقفت ترجمة هذا الكتاب الثمين.

أو "تاريخ التراث العربي" لفؤاد سزكين، وهو باللغة الألمانية أيضاً.

وقد قامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بترجمة ما يتعلق بالعلوم الإسلامية والإنسانية.

أو غير ذلك من فهارس المكتبات العالمية، كفهارس مكتبات العراق، أو مصر، أو المغرب، أو تونس، تركيا، أو إيران، أو إسبانيا، أو بريطانيا وإيرلنده، أو أمريكا، أو المملكة العربية السعودية، لا سيما أن فيها العديد من المراكز العلمية التي تخصصت بجمع المخطوطات العربية، سواء الأصول أو تصوير المخطوطات العربية بالقاهرة أو الكويت، أو غير ذلك من المكتبات العالمية التي اهتمت بجمع الكتب المخطوطة أو تصويرها.

(١) هذه الفقرة من كتاب: "توثيق النصوص وضبطها عند الحديثين" د. موفق عبد القادر، ص: (٨٠ - ٨٤).

وبعد أن تتوفر النسخ الخطية للكتاب المراد تحقيقه يأخذ المحقق بدراسة هذه النسخ، ويجب أن يراعي في اختيار نسخة تتخذ كأصل ما يلي:

(أ) قدم النسخة المخطوطة: لا شك أن قدم النسخة المخطوطة لا سيما إذا كان الكتاب بخط المصنف قد يكون من أهم الأسباب التي ترشحه لأن يتخذ كأصل أم يعتمد عليه في تحقيق الكتاب ونشره.

(ب) النسخة التامة: إن قدم النسخة قد لا يكون مبرراً كافياً لأن تتخذ أصلاً في تحقيق الكتاب ونشره، بل لا بد أن تتوفر أمور أخرى تُعين القَدَم، ولعل أهم هذه الأمور هو الحصول على نسخة كاملة غير ناقصة، فكم من نسخة قديمة أو بخط المصنف لا تصلح أن تتخذ كأصل؛ وذلك لكثرة السقط الذي فيها أو الطمس، أو غير ذلك من عوامل التآكل والرطوبة، أو أنها من مسودة المصنف.. أو أن المصنف كتبها بخطه الرديء الصعب القراءة..

أو غير ذلك من الأمور التي تُعيق المحقق وتمنعه من أن يتخذ النسخة القديمة كأصل يعتمد عليه في تحقيق الكتاب.

فالحصول على نسخة كاملة متقنة هي من أهم المبررات التي يتذرع بها المحقق لاتخاذها كأصل.

وينبه هنا على مسألة مهمة؛ وهي: أن المحقق قد يقف على أكثر من نسخة وبخط المصنف، أو أنها قد قرئت عليه ووضعت خطه عليها، وفي هذه الحالة يجب الاعتماد على النسخة التي عُرضت على المصنف آخر مرة، وهذه تُعرف بحسب التواريخ التي سُجلت عليها وثبتت عليها سماعات المؤلف، أو قرئت عليه؛ فيعتمد في ذلك: النسخة الأخيرة في المعارضة.

ومثال ذلك:

نسخ "فتح المغيث" للسخاوي (ت ٩٠٢هـ-)، فإن على نسخ الكتاب خطوطاً للمؤلف، ومع ذلك فإن آخر النسخ قد أضاف إليها المؤلف نفسه كثيراً من القضايا والاستدراكات العلمية تزيد على بعض النسخ بمقدار ثلث الكتاب، وهذه النسخة هي نسخة مكتبة الحرم المكي.

وقد يُنبه المؤلف نفسه إلى أن هذه النسخة هي التي يجب أن تُعتمد، وأن ما سبق له تأليفه قد رجع عنه، كما في نسخة "غاية المقصد في زوائد المسند" لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، حيث نص المؤلف نفسه في نسخة "الإسكندرية" على أنها هي النسخة التي قام بتعديلها، وأنها هي المعتمدة.

(ج) إن النسخة التي عورضت وقوبلت على نسخ أخرى وقرأها عدد من العلماء، وصححت، وكتبت عليها البلاغات والسماعات، وخطوط العلماء، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضبط والتقيد، ومن المعروفين بجودة الخط وحسنه، مع قلة أخطائها، وندرة التصحيف والتحرif فيها = يجعلها هي المرشحة لأن تتخذ كأصل يعتمد عليه في التحقيق.

(د) قد لا يقف المحقق إلا على نسخة وحيدة، وهذا أمر يحدث كثيراً، فإن كانت النسخة قد عورضت وقوبلت وصححت وقرأها عدد من العلماء، أو قرئت على مصنفها، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضبط والتقيد، وذي خط حسن جميل... فإن هذه النسخة خير ألف مرة من كتاب تعددت نسخته، غير أنها لم تف بالمطلوب، وهو: الوصول إلى ما كتبه المؤلف. فنسخة واحدة مقابلة ومعارضة قد تكفي في التحقيق.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "...وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة، والله أعلم" (١).

(١) شرح مسلم للنووي: (١/١٤).

كيف تجمع الأصول؟^(١)

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي، فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق هو: أن يبحث في فهارس المكتبات العامة، على ما بها من قصور وتقصير، وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، فإن عددها يربو على الألف في بلاد الشرق والغرب^(٢).

وكتاب الفيكونت فيليب دي طرازي، المسمى "خزائن الكتب العربية في الخافقين"، يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات العامة التي تناهز ألفاً وخمسمائة مكتبة^(٣).

ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن المحقق أن يدعي إماماً تاماً بما فيها، أو يفكر في استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات.

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقارنة مجتهدة، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

وكتاب بروكلمان في "تاريخ الأدب العربي"، يعد من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات، وكذلك كتاب "تاريخ آداب اللغة العربية" لجورجي زيدان، فإذا

(١) هذه الفقرة من "تحقيق النصوص" لعبد السلام هارون، ص: (٣٩ - ٤١).

(٢) قلت (عمر): وقد ذكر د. عبد الهادي الفضلي في كتابه (تحقيق التراث) (ص: ٦٥ - ٧٧) أكثر من ٢٢٠ مكتبة توجد فيها مخطوطات عربية على مستوى العالم - وفهرسها حسب الدول -، كما ذكر أسماء بعض الكتب التي تدل الباحث على أسماء المكتبات المهمة باقتناء المخطوطات.

كما ذكر أيضاً (ص: ٧٧ - ٩٩)، أسماء لمجاميع فهارس المخطوطات الموجودة في بعض الدول الإسلامية والشرقية والأوروبية، فمن المهم أن يطلع الباحث عليها، ليكون ثقافة جيدة في أسماء هذه المكتبات.

(٣) ذكر أن منها في مصر ١٦ مكتبة، وفي الجزائر ٨، وفي فلسطين ٦، ولبنان ٣، وسوريا والعراق والحجاز واليمن ١٥، والمغرب الأقصى ١٠، وتونس ٧، والولايات المتحدة ٢٨٥، وألمانيا والنمسا ١٤٥، ولاتحاد السوفيياتي ١٢٠، وبريطانيا ٧٦، وفرنسا ٦٧، وإيطاليا ٤٨، وسويسرا ٢١، وهولندا ١٥، وبلجيكا ١٣، واليابان ٩، والدانمرك ٦، واليونان ٢، والمهند ٣، وإيران ٢، وفي هذه المكتبات جميعاً نحو ٢٦٢ مليون مجلد، وتاريخ هذا الإحصاء هو سنة ١٩٤٨.

أضاف إليها الباحث أن ينقب بنفسه في فهارس المكتبات العامة وملحقاتها الحديثة، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها، أمكنه أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه.

• فحص النسخ:

يواجه فاحص المخطوطات جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدرها قدرها.

١- فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يحدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً، ويروي القفطي^(١) أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب، أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصابي، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها؛ لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان، ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، ولكنه يدلنا على أن التريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف.

وكما يحدث التزييف في التأليف يحدث أيضاً في الخط، ويروي التاريخ أن بعض الخذاق قد تمكن من تقليد الخطوط تقليداً متقناً، ذكر ابن الأثير أن علي بن محمد الأحمد المزور^(٢)، كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه.

٢- وأن يدرس المداد (الحبر) فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده.

٣- وكذلك الخط، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط، ونظام كتابته، يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

(١) أخبار العلماء: ٢٧٥.

(٢) كانت وفاته سنة ٣٧٠ كما في الكامل لابن الأثير: (٨/٩).

٤ — وأن يفحص اطراد الخط ونظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقةً فيهبط ذلك بقيمتها، أو يرفعها.

٥ — وعنوان الكتاب، وما يحمل صدره من إجازات وتعليكات وقرارات.

٦ — كما أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم.

٧ — وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه، حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها. وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيية)، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً؛ لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فبتتبع هذه التعقييات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

٨ — وأن ينظر في خاتمة الكتاب؛ لعله يتبين اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وتسلسل النسخة.

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أموراً أخرى، تعينه على تقدير النسخة، فلعل مخطوطٍ ظروف خاصة تستدعي دراسةً خاصة.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه^(١)

ونعني بذلك التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وسبب ذلك أن من الكتب ما نسب إلى غير مؤلفه تعمدًا لغاية تجارية أو نفسية، أو اشتباهاً أو غفلةً أو جهلاً أو غيرها. كما أن من الكتب ما سقط منه اسم مؤلفه لعوامل طبيعية كالرطوبة والأرضة، أو غير طبيعية كحذف اسم المؤلف ووضع اسم آخر موضعه لدوافع تجارية أو نفسية كما أُلحِت. وللتأكد من صحة النسبة يسلك طريقتان هما:

أولاً: قراءة نص الكتاب:

فقد يعثر الباحث عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى واحد من أمرين، هما:

أ- اسم المؤلف أو عصره.

ب- نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول:

كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج (- ٣١١هـ) المنشور في سلسلة (تراثنا) سنة ١٩٦٣م في القاهرة بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري.

قرب محققه أنه من تأليف مكّي بن أبي طالب القيرواني المتوفى سنة ٤٣٧هـ.

ولكننا عندما نرجع إلى الكتاب ونقرأ نصه فإننا سنقف في الصفحة ١٤١ من الجزء الأول منه على الإشارة إلى أن هناك من النحاة من يذهب إلى القول بأن (اسم الفعل) يعدّ قسمًا رابعًا من الكلمة النحوية، فقد جاء فيه ما نصّه: "هذا باب ما جاء في التزليل من الأسماء التي سميت بها الأفعال، ... وقد أبطلنا قول من قال هي قسم رابع في غير كتاب من كتبنا".

ونحن حين نعلم أن القول بوجود (قسم رابع لأقسام الكلمة) لم يُعزَّ إلى غير (أبي جعفر أحمد بن صابر — الذي عاش في القرن السابع الهجري) كما يفهم من كلام السيوطي في "بغية

(١) هذه الفقرة من كتاب "تحقيق التراث" د. عبد الهادي الفضلي، ص: (١٢٣).

الوعاة"، فنحن حين نعلم ذلك، ننتهي إلى أن كتاب (إعراب القرآن) ليس من تأليف مكّي بن أبي طالب؛ للفرق الزمني بين ابن صابر - المشار إلى رأيه - وابن أبي طالب.

وعليه: فلا بد أن يكون مؤلف كتاب (إعراب القرآن) معاصراً لابن صابر أو متأخراً عنه.

وهذه النتيجة تهينا إلى نفي نسبة الكتاب إلى الزجاج، وكذلك نفي تقريب نسبه إلى مكّي بن أبي طالب، كما أنه يرجع بعصر المؤلف إلى أواخر القرن السابع الهجري.

المثال الثاني:

كتاب (تنبيه الملوك والمكايد) المنسوب للجاحظ (ت: ٢٥٥هـ).

فقد دَرَسَ العلامة عبدالسلام هارون دراسة داخلية، أسلمته إلى نفي نسبه إلى الجاحظ، ومن الأدلة على ذلك: أنه تحدث في أحد أبوابه عن (نكت مكايد كافور الأحمدي!) ، (ومكيدة توزون بالمتقي بالله)، وكافور عاش بين سنتي (٢٩٢ - ٣٥٧ هـ) ، والمتقي بالله عاش بين سنتي (٢٩٧ - ٣٥٧) وهذا كله بعد تاريخ وفاة الجاحظ.

وكذلك مقدمة كتابه لا تنتمي إلى أسلوب الجاحظ بشيء.

والأمثلة على هذا كثيرة، نكتفي بهذين المثالين للدلالة على المراد^(١).

ثانياً: الرجوع إلى ما يلي:

- أ. فهارس المؤلفين والكتب.
- ب. كتب التراجم والطبقات.
- ت. فهارس المكتبات العامة والخاصة.

(١) ذكر د. عبدالمهدي عدداً من الأمثلة يحسن الرجوع إليها (١٢٤ - ١٢٦).

أصول النصوص^(١)

١- أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها.

ومن ذلك ما صنعه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب، الذي ألف كتابه ست مرات^(٢) يزيد في كل منها شيئاً عند قراءتها عليه، وأملى على الناس في العرضة الأخيرة ما نسخته: "قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العرضة هي التي تفرد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة، أسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً ليس من قولي فهو كذاب علي، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً".

وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم.

وهنا أمر قد يوقع المحقق في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو "وكتب فلان" أي المؤلف؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف، وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق.

٢- وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا، والملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليل، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل.

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق وموجباً للبحث الأمين، حتى يؤدي النص تأدية مقارنة.

(١) هذه الفقرة والتي تليها من كتاب "تحقيق النصوص" لعبد السلام هارون (ص: ٢٩ - ٣٤).

(٢) ابن النديم: (١١٣ - ١١٤).

وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يعد أصولاً ثانوية إن وجد معها الأصل الأول؛ وأما إذا عدم الأصل الأول فإن أوثق المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً.

٣- وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة المنقولة في أثناء أصول أخرى؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمّنوا كتبهم -إن عفوا وإن عمداً- كتاباً أخرى أو جمهوراً عظيماً منها^(١).

ومن هؤلاء: ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة، أذكر منها وقعة صفين التي أمكنني أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعد أن قضيت في ذلك قرابة الشهر، وقد بينت ذلك الأرقام في مقدمتي لوقعة صفين التي نشرتها "سنة: ١٣٦٥هـ".

ومنها: جمهور كبير من كتاب المغازي للواقدي، انتبسه في أثناء كتابه، وهو في الجزء الثالث من ص ٣١٨-٤٠٧ أي نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة.

ولعل أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادي صاحب "خزانة الأدب"، فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة، منها كتاب: "فرحة الأديب" لأبي محمد الأسود الأعرابي، وكتاب "اللبص" لأبي سعيد السكري؛ كما تضمن قدراً صالحاً من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية.

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنما يستعان به في تحقيق النص.

(١) قلت (عمر): ومن أشهر الأمثلة التي ينطبق عليها كلام أ.عبدالسلام هارون رَحِمَهُ اللهُ، كتاب ابن عروة الحنبلي - علي بن حسين بن عروة العلاء، أبو الحسن الدمشقي ثم الحنبلي، ويعرف بـ(ابن زكنون) بفتح أوله (ت: ٨٣٧هـ-)، واسمه: "الكواكب الدراري في ترتيب مُسند الإمام أحمد على أبواب البخاري" في (١٢٠ مجلداً)، قال عنه السخاوي في "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" (٥/ ٢١٤) في بيان طريقتيه في الشرح: "طريقته فيه أنه إذا جاء لحديث الإفك - مثلاً - يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مُفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه، ويستوفي ذلك الباب من "المغني" لابن قدامة ونحوه!" اهـ.

٤- والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها، أو تعذر الوصول إليها، يهدرها كثير من المحققين! على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية في التحقيق، وحثهم في ذلك ما يؤدي بالمطبعة هو عين ما يؤدي بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخا بصورة حديثة.

وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة بنا، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستفلد الألماني، وجاير الألماني، وبيغان الهولندي، جدير بأن يكون أصولا "ثانوية"، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم يتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم مترلون بمتزلة الرواة الثقات، ورواياتهم مترلة مترلة ما يسمية المحدثون بالوجادة.

وأما الطباعات التي تخرج للتجارة ولا يقول عليها محقق أمين فهي نسخ مهذرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

٥- وأما المصورات من النسخ فهي بمتزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلها كل الأداء.

فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا. وهكذا.

٦- وهنا تعرض مشكلة المسودات والمبعضات، وهو إصلاح قديم جدا.

ويراد بالمسودة: النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهدبها ويخرجها سوية.

أما المبيضة: فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم.

ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر الحو والتغيير.. إلى أمثال ذلك.

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول.

مثال ذلك: ورد في "إرشاد الساري" شرح صحيح البخاري للقسطلاني أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى — وهو ولد الكرمانى شارح البخاري — صنع أيضاً شرحاً للبخاري سماه "مجمع البحرين وجواهر الحبرين"، قال: "وقد رأيتُه وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه، مسودة". وإن لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبها بلا ريب.

٧- وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسودته كانت المسودة أصلاً ثانوياً استثنائياً؛ لتصحيح القراءة فحسب.

٨- على أن وجود نسخة المؤلف لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية.

فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه "البيان والتبيين" مرتين، كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء وقد ذكر أن الثانية "أصح وأجود".

وقد ظهر لي ذلك جلياً في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب، وأشارت إلى ذلك في مقدمته.

وكتاب "الجمهرة" لابن دريد قال ابن النديم: "مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص". ثم قال: "وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه". وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ.

وشيء آخر جدير بالتنبيه: وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد على ضروب شتى من التأليف، ومن أمثلة ذلك: التريزي، فسر الحماسة ثلاث مرات، كما ذكر صاحب كشف الظنون، قال: "شرح أولاً شرحاً صغيراً، فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً، ثم شرح شرحاً طويلاً مستوفياً. وأول المتوسط: أما بعد حمد الله الذي لا يبلغ صفاته الواصفون".

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط. أما الصغير فممنه قطعة بدار الكتب المصرية "برقم ١١٩٥ أدب" تشمل باب الحماسة. أما الكبير فما لم نقتد إلى معرفته.

ومما هو جدير بالذكر أن صاحب كشف الظنون، وكذا البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ذكرا أن للزجاجي أمالي ثلاثة: كبرى، ووسطى، وصغرى. لكنني أثبت في مقدمة نشرتي لهذه الأمالي أنها واحدة، وأن اختلافها في تلك الصور الثلاث إنما هو من صنع التلاميذ والرواة، وذلك بدراستي لتلك النصوص التي تعزى مرة إلى الصغرى، ومرة إلى الوسطى، وأخرى إلى الكبرى.

منازل النسخ^(١)

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى.

١- فأولها نسخة المؤلف، وقد سبق حدها وتعريفها.

٢- وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا.

٣- والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل في المرتبة الأولى إذا أعورتنا نسخة المؤلف، وهي كثيرا ما تعوزنا.

٤- وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجا إلى حدق المحقق. والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ولكننا إذا اعتبرنا بقدوم التاريخ فقد نفاجا بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر في حرصه وإشاراته إلى الأصل. فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنا وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قد التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين.

ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي وجود إجازة بخط الناسخ - وهو الربيع تلميذ الشافعي - ولكنها ليست إجازة رواية، كالمألوف في الإجازات، ولكنها إجازة النسخ، ونصها: "أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ

(١) من كتاب "تحقيق النصوص" لعبد السلام هارون (٣٧ - ٣٩).

كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وسنين ومائتين، وكتب الربيع بخطه"اهـ.

على أنه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة. فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التي تثبت في العادة في نهاية النسخة، ينقلها كما هي، غير مراعاة للفرق الزمني بينه وبين النسخ الأول، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنين من الزمان، وهنا يتحكم الخط والخبرة به، والمداد والخبرة به، واسم النسخ الأول والثاني، في تحقيق هذا التاريخ.

المعارضة بين النسخ أهميتها ونتائجها (١)

أولاً: أهمية المعارضة بين النسخ:

تعد المعارضة من أفضل الطرق لمعرفة أصوب الروايات وأتقنها، وهي الأسلوب العلمي الدقيق الذي أرشدنا إلى معرفة الخطأ من الصواب.

ولقد عرف المسلمون المعارضة كأفضل وسيلة علمية لتقويم النصوص منذ فجر الإسلام ذلك أن رسول الله ﷺ: "كان يعرض القرآن على جبريل في كل سنة مرة، فلما كانت السنة التي قبض فيها عَرَضَهُ عليه مرتين..."(٢).

قال البغوي في "شرح السنة": "يقال: إن زيد بن ثابت شهد العَرَضَةَ الأخيرة التي عَرَضَهَا رسول الله ﷺ على جبريل، وهي التي بَيْنَ فيها ما نُسخ وما بقي"(٣).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت؛ لأنه كتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وشهد العَرَضَةَ الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كَتَبَةَ المصاحف رضي الله عنهم أجمعين(٤).

قال الذهبي: "ومن جلالته زيد: أن الصديق اعتمد عليه في كتابة القرآن العظيم في صحف، وجمعه من أفواه الرجال، ومن الأكتاف، والرِّفَاع، واحتفظوا بتلك الصحف مدة، فكانت عند الصديق، ثم تسلمها الفاروق، ثم كانت بعد عند أم المؤمنين حفصة، إلى أن ندب عثمان زيد بن ثابت، ونفرا من قريش إلى كتاب هذا المصحف العثماني الذي به الآن في الأرض أزيد من ألفي ألف نسخة، ولم يبق بأيدي الأمة قرآن سواه - والله الحمد -"(٥).

(١) هذه الفقرة من كتاب "توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين"، د.موفق عبدالقادر (١١٧) وما بعدها .

(٢) أحمد في المسند: برقم ٢٤٩٤، ٣٠٠١.

(٣) شرح السنة: (٤/ ٥٢٥ - ٤٢٦).

(٤) شرح السنة للبغوي: (٤/ ٥٢٥ - ٥٢٦).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١/ ٤٤١).

وبعد تدوين الحديث النبوي الشريف، وتعدّد نسخ الكتاب الواحد ظهرت الحاجة الماسة إلى المعارضة بين هذه النسخ لمعرفة أدقها وأصوبها، حتى إن النسخة التي لم تُعارض وتقابل وتراجع عدّها أهل الحديث نسخة ليست بذی بال.

قال الخطيب البغدادي: "يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع"^(١).

وعن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتب؟ قال: قلت: نعم، قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: فلم تكتب!"^(٢).

وقال يحيى بن أبي كثير: "مثل الذي يكتب ولا يعارض، مثل الذي يقضي حاجته ولا يستنجي بالماء"^(٣).

وقال الشافعي: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فأشهد له بالصحة"^(٤).

قال القاضي عياض رحمته الله: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمُتَعِينَةٌ لا بد منها، ولا يجزى للمسلم التقى الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقّق ووثق بمقابلتها بالأصل..."^(٥).

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل فقد أجاز الرواية منه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر الإسماعيلي، والبرقاني، والخطيب البغدادي، وشرط الخطيب:

(أ) أن تكون نسخته نُقلت من الأصل.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١/ ٢٧٥).

(٢) المحدث الفاضل: (ص ٥٤٤)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١/ ٢٧٥)، جامع بيان العلم لابن عبد البر: (٧٧/ ١)، أدب الإملاء والاستملاء: (ص ٧٩).

(٣) المحدث الفاضل: (ص ٥٤٤)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١/ ٢٧٥)، جامع بيان العلم لابن عبد البر: (٧٧/ ١)، أدب الإملاء والاستملاء: (ص ٧٨، ٧٩)...

(٤) الجامع لأخلاق الراوي: (١/ ٢٧٩).

(٥) الإملاء: (ص ١٥٩).

(ب) وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض، وهذا أيضاً شرط الإسماعيلي والبرقاني^(١)، وابن الصلاح^(٢).

(ت) قال ابن الصلاح: ولا بد من شرط ثالث: وهو أن يكون ناقل النسخة.. صحيح النقل قليل السقط^(٣).

إن المعارضة بين النسخ تقودنا إلى عدة أمور، ومن هذه الأمور (فوائد معارضة النسخ):

- ١- اختلاف الروايات.
- ٢- السقط.
- ٣- التصحيف والتحريف.
- ٤- التقدم والتأخير.
- ٥- الإعادة والتكرار.
- ٦- الخطأ الإعرابي والإملائي.

وسياأتي شرح ذلك بالتفصيل قريباً.

وينبّه هنا إلى أن الباحث في حالة اختياره نسخة تكون أصلاً لعدة اعتبارات علمية سبق الحديث عنها.. ففي حالة معارضته لهذه النسخة بالنسخ الأخرى، فما هي الطريقة العلمية الصحيحة الواجب اتباعها في إثبات هذه الفروق؟

هل يعتمد اعتماداً كلياً على نسخته، ويضعها في صلب الكتاب ثم الإشارة إلى بقية الفروق من النسخ الأخرى في حاشية الكتاب، دون تحمّل مسؤولية الاختيار، أو تغيير تصحيف أو تحريف، أو خطأ بين، أو إتمام نقص...؟

(١) الكفاية: (ص ٣٢٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: (ص ٣١٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: (ص ٣١٢).

أم يعتمد على كل النسخ ويتحمل مسؤولية الاختيار من النسخ كلها، وإعمال الفكر وإكداد الذهن لاختيار الكلمة المناسبة والتعبير الدقيق، وإثبات النص الذي يراه صحيحاً من أي نسخة كانت في صلب الكتاب، مع ذكر بقية الفروق في حاشية الكتاب..؟
وفي حالة اختياره النص المختار ما هي الطريقة العلمية التي يجب عليه أن يسلكها في هذا الطريق..؟

❖ **الأمر الأول:** وقبل الحديث عن هذه الأمور أحب أن أقول: إن تحقيق النصوص أمانة دينية وأخلاقية، وإن من واجب المحقق أن هذه النصوص أمانة دينية وأخلاقية، وإن من واجب المحقق أن يعلم أن هذه النصوص إنما هي وثائق تاريخية لا يحق له أن يتلاعب بها، وأن يجعل من نفسه مصححاً أو مقوماً لهذه الوثائق.. وأن الأمانة العلمية تقتضي منه الحرص التام على نقل هذه الوثائق كما هي، فإن هذه النصوص وثائق يحكم بها على كاتبها سلباً وإيجاباً، كما أنها تمثل واقعاً وحدثاً حدث ومضى لذا فإن تبديل أي نص أو تغييره يعد تلاعباً خطيراً في هذه الوثائق، وبالتالي فقداناً للأمانة الواجب توفرها في المحقق الأمين، وعدواناً على حق المصنف الذي كتب هذا الكتاب...

لذا فإن على المحقق أن يضع في ذهنه قبل كل شيء إثبات ما قاله المصنف خطأً كان أم صواباً، وأن لا ينصب نفسه حكماً على هذه النصوص فيصح لها تصحيح النصوص أو تبديلها بنصوص أخرى.. هذا أمر.

❖ **الأمر الثاني:** على المحقق أن يكد ذهنه ويشغل فكره ليصل إلى النص السليم الذي قاله المصنف، وأن يتحرى الدقة التامة والحذر الشديد؛ ليفرق بين خطأ النسخ وخطأ المصنف، واختلاف النسخ واختلاف الروايات.

❖ **الأمر الثالث:** أن يتنبه المحقق إلى اختلاف الروايات وأن يسلك طريقاً واضحاً، ويلتزم رواية معينة في حالة اختلاف الروايات، وأن يجذر المختلفة للمصنف الواحد..

❖ **الأمر الرابع:** أن الغاية من المعارضة بين النسخ هو: الوصول إلى ما كتبه المصنف.. لذا فإن اتخاذ نسخة معينة تكون أصلاً، وإثبات ما فيها في صلب الكتاب خطأً كان أم صواباً مع

الإشارة إلى الفروق بين هذه النسخ في الحاشية قد تؤدي بالباحث إلى إثبات ما لم يقله المصنف، وبالتالي قد تؤدي أيضاً إلى مبدأ المعارضة.. إذن أن الغاية من المعارضة إثبات ما قاله المصنف على وجه الدقة والصواب، فالمعارضة وسيلة لإثبات صحة ما قاله المصنف من عدمه.. وفي حالة إثبات ما لم يقله المصنف بحجة أننا هكذا وجدناه في نسختنا، والإشارة إلى فروق النسخ المخالفة لنسختنا، والتي تحتمل الصواب، نكون قد جعلنا من المعارضة "غاية" لا "وسيلة"، وذلك الأمر بالنسبة إلى إتمام النقص فإن المحقق في حالة إثباته في صلب الكتاب المحقق كلاماً ناقصاً؛ اعتماداً على نسخته التي اتخذها أصلاً مع الإشارة إلى هذا النقص من فروق النسخ في حاشية الكتاب، فإنه يكون قد أثبت كلاماً ناقصاً للمصنف كان الأولى به إثباته في صلب الكتاب، يُضاف إلى هذا كله: أن المعارضة وسيلة لإثبات صحة وتمام ما قاله المصنف.. لا غاية في حد ذاته.

❖ **الأمر الخامس:** الأصل في تعدد النسخ أنها جميعاً من قول المصنف، وأن اتخاذ نسخة لأسباب علمية وتاريخية لا يعني بالضرورة إلغاء بقية النسخ.. لذا فإن أي إضافة من النسخ الأخرى في صلب الكتاب لضرورة تقتضيها سلامة النص من إتمام نقص أو تصحيح تحريف أو تصحيف بعد دراسة النصوص والتوثق من كلام المصنف.. فإن ذلك لا يعني أننا قد تعددنا على حق المصنف، نظراً لأن الأصل أن هذه النسخ جميعها من قول المصنف.. وأن هنالك بوناً شاسعاً بين أن يلحق المحقق نصاً أو أن يبدل كلمة بكلمة من عنده، وبين أن يضيف سقطاً، أو يصلح خطأً أو خطأً من فروق النسخ بعد دراسة وتأمل دقيقين..

❖ **الأمر السادس:** لعل أفضل الطرق في تحقيق النصوص - والله أعلم - هو: اتخاذ نسخة تكون أصلاً بعد دراستها دراسة علمية دقيقة، ثم معارضتها بالنسخ الأخرى، والإشارة إلى الفروق بين النسخ في حاشية الكتاب، مع التحري الدقيق والحرص التام على عدم إضافة أي لفظة أو تغيير أي عبارة من نسخة الأصل سواء من النسخ الأخرى أو من النقول عن المصنف.. اللهم إلا لضرورة علمية لا مناص منها، فعندئذ يلجأ المحقق إلى الإضافة أو التبديل، مستعيناً بالنسخ الأخرى، ولا يتم ذلك إلا بعد التمحيص الدقيق والدراسة المتأنية لهذه الإضافة أو التبديل.

ثانياً: نتائج المعارضة بين النسخ:

كان المحدثون وأهل العلم لا يدعون نسخهم حتى يقابلوها بنسخة الأصل وتسمى المعارضة أيضاً.

وهي في اللغة في قولهم: قابلت الكتاب قبلاً ومقابلة، أي جعلته قبالته وصيرت في أحدهما كل ما في الآخر.

وعارضت بالكتاب الكتاب: أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر^(١).

وهي في الاصطلاح: أن يقابل الناسخ نسخته أو ما نقله بأصل شيخه، أو بأصل موثوق به، وإصلاح ما يوجد من فروق أو تصحيف أو تحريف، أو زيادة أو نقص، وتسمى النسخة القديمة: الأصل، وتسمى النسخة الجديدة: الفرع^(٢).

وتعد المقابلة بين النسخ من أفضل الوسائل للوصول إلى ما كتبه المصنف، وهي الطريق الصحيح لمعرفة أصوب الروايات وأتقنها.

لذا فإن أهل الحديث كانوا من أحرص الناس على مقابلة أصولهم، قال القاضي عياض: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمُتَعِينَةٌ لا بد منها، ولا يجزى للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقّق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابله لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقّق ذلك"^(٣).

إن المقابلة بين النسخ ستؤدي بنا إلى عدة نتائج، ومن هذه النتائج:

١- اختلاف الروايات:

- (١) فتح المغيث: (١/ ١٦٥)، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (٢/ ١٣٣).
- (٢) انظر المحدث الفاضل: (ص ٥٤٤)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١/ ٢٧٥)، الكفاية: (ص ٢٣٧)، جامع بيان العلم: (١/ ٢٧٧)، الإلماع: (ص ١٥٨)، أدب الإملاء والاستملاء: (ص ٧٧، ٧٩)، مقدمة ابن الصلاح: (ص ٣١٠)، إرشاد طلاب الحقائق: (١/ ٤٣٥)، الاقتراح: (ص ٢٩٢)، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: (٢/ ١٣٣ - ١٣٥)، فتح المغيث: (٢/ ١٩٦)، تدريب الراوي: (٢/ ٧٧)، المقنع: (٢/ ١٦٩).
- (٣) الإلماع: (ص ١٥٨ - ١٥٩).

كثيراً ما تقودنا الفروق بين النسخ إلى أمر هام وخطير، ألا وهو: الاختلاف بين الروايات. ولنضرب أمثلة على ذلك من كتاب "تقييد المهمل وتمييز المشكل" للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، المتوفى سنة (٤٩٨هـ) قسم "كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة" "قسم البخاري": (قال البخاري: حدثنا عمرو بن خالد، حدثنا أبو إسحاق، عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة^(١)).

قال الشيخ رحمته الله: كان في نسخة أبي زيد المروزي: حدثنا عمر بن خالد. هكذا نقله عنه أبو الحسن القاسبي، وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي.

وذلك وهم، والصواب: عمرو: بفتح العين وسكون الميم، وهو عمرو بن خالد الحراني الجزري. وليس في شيوخ البخاري من يقال له: عمر بن خالد^(٢).

ومثال ذلك أيضاً: (قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا معتمر، قلب: سمعت أبي قال: سمعت أنساً، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ: "من لقي الله لا يشرك به شيئاً..."^(٣) الحديث.

سقط ذكر مسدد في هذا الإسناد من نسخة أبي زيد المروزي، قاله أبو الحسن القاسبي، وعبدوس بن محمد. وذلك وهم لا يتصل السند إلا به^(٤).

إن الترجيح بين الروايات المختلفة، وإثبات أدقها وأصوبها يجب أن يكون مبنياً على أدلة علمية، وإثباتات بينه واضحة..

كما أن اختلاف الروايات يجب أن يُشار إليه في هامش الكتاب؛ فإنه الغاية من مقابلة النسخ.

(١) البخاري: (١ / ١٥) كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان.

(٢) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين (قسم البخاري): ص ٧٥-٧٦، وانظر: فتح الباري: (١ / ٩٦)، عمدة القاري: (١ / ٢٤١)، إرشاد الساري: (١ / ١٢٥).

(٣) صحيح البخاري: (١ / ٤١) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

(٤) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة (قسم البخاري): ص ٨٨، وانظر: فتح الباري: (١ /

يُضاف إلى ذلك أن ترجيح الروايات بعضها على بعض يجب أن لا يُثبَّت إلا بعد تدقيق وتمحيص دقيقين.. وأحياناً كثيرة لا يمكن للمرء التثبت من الرواية؛ إذ يكون المصنف قد ذكر أكثر من رواية وفق مراجعته للكتاب فتتعدد النقول والروايات عنه.

لذا يجب الحذر الشديد من اختلاط هذه الروايات، وتداخل بعضها في بعض، ومثال ذلك "الموطأ" لمالك بن أنس... فإنه ما زال ينقح ويزيد وينقص في "الموطأ" إلى آخر عمره.. وبذلك تعددت الروايات عنه، حيث ذكر له الروذاني في "صلة الخلف بموصول السلف" (١) اثني عشرة رواية.

وقد يعيد المؤلف النظر في كتابه؛ فتتوفر عندئذ للكتاب أكثر من نسخة، من ذلك كتاب "البيان والتبيين" لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، المتوفى سنة (٢٥٥هـ). قال ابن النديم في "الفهرست": (كتاب "البيان والتبيين" هذا الكتاب نسختان: أولى وثانية، والثانية أصح وأجود..) (٢).

ومن ذلك أيضاً كتاب "فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي" تأليف الإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ).

إذ أن للكتاب أكثر من نسخة، عليها خطوط المؤلف، ومع ذلك فإن آخر النسخ قد أضاف إليها المؤلف نفسه كثيراً من القضايا والاستدراكات العلمية تزيد على بعض النسخ بمقدار ثلث الكتاب، وهذه النسخة هي نسخة مكتبة الحرم المكي.

وقد ينبه المؤلف إلى أن النسخة الفلانية هي التي يجب أن تُعتمد وأن ما سبق له تأليفه قد رجع عنه.

(١) صلة الخلف: ص ٣٣-٤٠.

(٢) الفهرست: ص ٢١٠، معجم الأدباء: (١٦ / ١٠٦).

كما في كتاب "غاية المقصد في زوائد المسند" للإمام نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧هـ) حيث نص المؤلف نفسه في نسخة "الإسكندرية" إلى أنها هي النسخة التي قام بتعديلها وأنها هي المعتمدة.

لذا وجب التنبيه عند عملية التحقيق، والحرص الشديد على جمع الكتاب الواحد، ودراسة هذه النسخ دراسة متأنية، والحذر التام من خلط الروايات أو النسخ بعضها من بعض، والمحافظة التامة على استقلالية كل نسخة، لا سيما إذا ظهرت علامات تدل على اختلاف الروايات، أو أن هذه النسخة مسوَّدة، والأخرى مبيضة، أو أن المصنّف قد عدل عن باقي النسخ، واعتمد واحدة منها.

ولعل من المفيد هنا أن أنقل ما كتبه عن اختلاف نسخ كتاب "المؤتلف والمختلف" (١) للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي المتوفى سنة (٣٨٥هـ):

"توفرت لدينا من كتاب "المؤتلف والمختلف" نسختان: الأولى ناقصة من الأول، وهي النسخة "التيمورية"، ورمزت لها بالحرف (ت)، والثانية من "سراي مدينة"، ورمزت لها بالحرف (أ).. وكلا النسختين نسخ قيمة كما سيأتي في وصف النسخ، غير أن الدارقطني رحمه الله تعالى لم يضبط الكلام بالحروف بصورة مستمرة، بل يضبطه بالحروف مرة، وبالتشكيل بالقلم مرات، وهذا الأمر قد يؤدي إلى وقوع النساخ في الخطأ، ولكن هذا الأمر سلّم منه النسختان والحمد لله تعالى، أو قد يؤدي إلى خطأ الناقلين عنه ممن جاء بعده فينسبون للدارقطني قولاً لم يقله، أو يذكرون عنه قولاً خلاف ما جاء عنه في النسختين، أدّى هذا الأمر إلى أن يأتي حافظ من الحفاظ فينسب قولاً للدارقطني خلاف ما هو موجود عندنا في النسختين، ويأتي حافظ آخر فيعترض على الحافظ الذي تقدمه، ويذكر أن الدارقطني لم يقل كذا وإنما قال كذا.

(١) المؤلف والمختلف. للدارقطني: (١/ ١٢٥ - ١٢٨).

وهذا ما سيلاحظه القارئ وهو يطالع هذا الكتاب القيم، وهناك أمر هام في اختلاف النسخ لعل مرده إلى اختلاف الروايات للكتاب عن الدارقطني، فقد روى الكتاب عن الدارقطني أكثر من تلميذ من تلاميذه، وهذا أمر أدى إلى اختلاف جوهرى أحياناً..

مثال ذلك في باب [عناد] رسم في النسختين "بكسر العين المهملة" وفي هامش نسخة (أ) "قيده الأمير بفتح العين"، وفي الإكمال: (٦ / ٦٢) "عناد: بفتح العين وتليه نون مفتوحة"، ونقل ناصر الدين الدمشقي في التوضيح: (٢ / لوحة: ٢٥٧) ضبط ابن ماكولا، وقال: (وسبقه الدارقطني إلى هذا قفل: عناد) هكذا رسمه بالفتح، ولا شك أن هذا خلاف ما جاء في النسختين.

ومثاله: أيضاً: باب [سُحْمَة، وَسُحْمَة] فقد جاء في نسخة (ت) [سُحْمَة]، وفي نسخة (أ) [سُمْحَة]، ومثله في الإكمال: (٤ / ٣٦٥).

- وفي باب [مَيْثًا] في نسخة (ت) [مَيْثًا] بكسر الميم، وفي نسخة (أ) [مَيْثًا] بفتح الميم.

إن اختلاف نسخ "المؤتلف والمختلف"، وتعدد رواة الكتاب عن الدارقطني؛ جعل الحفاظ ينقلون عن الدارقطني أقوالاً مختلفة في الترجمة الواحدة، وربما يخطئ بعضهم بعضاً كما سيلاحظه القارئ وهو يطالع الكتاب.

إن تعدد روايات الكتاب عن الدارقطني، وعدم ضبط الدارقطني للكتاب بالحروف، واكتفائه بضبط الشكل بالحركات؛ أدى إلى اختلاف النقول عن الدارقطني، وإلى اختلاف نُسخ الكتاب في بعض مواضع الكتاب.

إن تعدد روايات الكتاب عن الدارقطني، وعدم ضبط الدارقطني للكتاب بالحروف، واكتفائه بضبط الشكل بالحركات أدى إلى اختلاف النقول عن الدارقطني، وإلى اختلاف نُسخ الكتاب في بعض مواضع الكتاب.

إن تعدد نسخ الكتاب الواحد يجب أن يكون دافعاً قوياً للمحقق في بذل المزيد من العناية بهذه النسخ، والحرص التام على اتخاذ نسخة من هذه النسخ لتكون أصلاً، ثم مقابلة هذا الأصل، ببقية النسخ الأخرى، والإشارة إلى الفروق بين هذه النسخ في حاشية الكتاب.

قال الإمام العراقي: "إذا كان الكتاب مروياً بروایتين أو أكثر ويقع الاختلاف في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخة واحدة أن يبيّن الكتاب أولاً على رواية واحدة^(١)، ثم ما كان من رواية أخرى ألحقها في الحاشية، أو غيرها مع كتابة اسم راويها معها، أو بالإشارة إليه بالرمز^(٢) إن كانت زيادة، وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو بالرمز إليه، وإن شاء كتب الرواية الأخرى بحمرة، وما نقص منها حوق عليه الحمرّة..."^(٣).

النتيجة الثانية من نتائج وثمرات المقابلة بين النسخ، هي:

٢- السقط:

كثيراً ما يقف المحقق أثناء مقارنته بين النسخ على سقط وقع به الناسخ، وقد يكون السقط كلمة، أو جملة، أو سطراً كاملاً أو أكثر من ذلك.

وأسباب السقط كثيرة منها: انتقال النظر من كلمة أو جملة إلى أخرى تحتها مشابهة لها في الحروف أو المعنى... أو انشغال القلب بأمر ما، أو السهو، أو غير ذلك من الأسباب..

(١) أي: (ولا يجعله ملفقاً من روايتين لما فيه من الالتباس)، قاله السخاوي في (فتح المغيث: ٢ / ١٨٧).

(٢) قال ابن دقيق العيد في (الاقتراح: ص ٢٨٨): "ولقد قرأت جزءاً على بعض الشيوخ، كاتبه يعلم على الكاف علامة شبيهة بالخاء التي تُكتب على الكلمات دلالة على أنها كلمة أخرى، وكان الكلام يساعد على إسقاط الكلمة وإثباتها في مواضع، فقرأت ذلك على أنها نسخة، وبعد فراغ الجزء تبين لي إصلاحها؛ فاحتجت إلى إعادة قراءة الجزء).

(٣) التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: (٢ / ١٥١-١٥٢)، وهذا الكلام أصله لابن الصلاح كما في مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: (ص ٣١٩-٣٢٠).

وقد يتنبه الناسخ بعد المعارضة والمقابلة فيشير إلى هذا السقط ويكتبه في الهامش، ويشير إلى دخوله في الأصل، ويكتب كلمة "صح" أو مع كلمة "صح" "رجع"، أو "انتهى اللحق" كما في فصل (مصطلحات ورموز النسخ)^(١).

وهذا أمر لا إشكال فيه؛ إذ يلحق في الأصل، ويشير المحقق إلى ذلك في حاشية التحقيق، وإذا لم يُشر إلى ذلك فلا بأس عليه.

أما إذا لم يلحق ذلك السقط، وعُثر عليه في النسخ الأخرى، فإنه يوضع بين []^(٢) معقوفتين، ويشار في حاشية الكتاب إلى أن هذه الزيادة من نسخة كذا وكذا.

أما إذا لم يقف المحقق إلا على نسخة واحدة، فإن بإمكانه أن يتم النقص سواء أكان هذا النقص من الناسخ، أو ما اندرس بسبب التآكل والرطوبة.. بالرجوع إلى المصادر التي اقتسبت نص كلام المؤلف، أو المصادر التي لها صلة بمادة الكتاب.

وكان بعض الحفاظ: **يُلحِقُ الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة: يعني، كما فعل الخطيب الحافظ^(٣)**، إذ روى عن عمر بن مهدي، عن القاضي الحاملي بإسناده، عن عروة، عن عمرة بنت عبدالرحمن يعني عن عائشة أنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يديني إلى رأسه فأرجله".

قال الخطيب: كان في أصل ابن مهدي: عن عمرة أنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يديني إلى رأسه"، فألحقنا فيه "عائشة" إذ لم يكن منه بُدٌّ، وعلمنا أن الحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر، وقلنا فيه: "يعني عائشة" لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك.

هكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا^(٤).

(١) ص: ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) هذا الاصطلاح مأخوذ في الأصل من مصطلحات النسخ في بيان الزائد على النص، وكان يرسم هكذا □ فوق الكلام المراد شطبه.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤١.

(٤) الكفاية: ص ٢٥٣، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤١.

وقال الخطيب: باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد إذا كان في الأصل حديث محفوظ معروف، وقد سقط من إسناده رجل، جاز أن يلحق بمكانه ويكتب في موضعه، ومثل مثلاً بالحديث السابق^(١).

وذكر أبو داود أنه قال لأحمد بن حنبل: وجدت في كتابي: "حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير"، يجوز لي أن أصلحه: "ابن جريج"، فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به^(٢).

قال ابن الصلاح: وهذا من قبيل ما درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن؛ فإنه يجوز له استدراكه من كتاب غيره، إذ عرف صحته، وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه، وإن كان في المحدثين من لا يستجيز ذلك^(٣).

وينبّه هنا أن هنالك سقطاً لا يمكن إلحاقه في الأصل؛ نظراً لأن السقط من مصنف الكتاب وهو هكذا في أصله، وأن هذا السقط قد قرأه الحفاظ، وأشاروا إليه في مصنفاتهم، فإلحاق السقط وإصلاحه يسيء إلى الكتاب وإلى المصادر التي جاءت من بعده واعتضت عليه، وإنما يُشار إلى السقط في حاشية الكتاب، وتُنقل أقوال الحفاظ حول هذا الأمر.

ومثال ذلك ما جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام الدارقطني، قال الدارقطني: (عَرَعَرَةَ بنُ البرند بن النعمان عِلْجَةَ...)^(٤).

وقد نقل ابن ماكولا نصّ كلام الدارقطني في كتابه "تهذيب مستمر الأوهام" الورقة: (٣٢ ب)، وقال: (وفي هذا أوهام، منها قوله: البرند بن النعمان بن عِلْجَةَ لأنه: النعمان بن عبدالله بن عِلْجَةَ).

وقد أسقط [أبو الحسن: عبدالله] من النَّسَب^(٥).

(١) الكفاية: ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) الكفاية: ص ٢٥١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤٢.

(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (١/١٧٧).

(٥) ومثله في هامش الإكمال: (١/٢٥٢).

فأيُّ إلحاقٍ للسقط هنا معناه إفساد للأصول، وتخريب لكتب التراث.

لذا يجب أن يجذر المحقق ويتقي ربه، ويدرس الإلحاق جيداً قبل إلحاقه بالأصل المحقق.

وهنا تظهر مقدرة المحقق العلمية، وقدرته على الاستفادة من المراجع التي اقتبست كلام المصنّف، ومعرفته للنصوص، وفهمه الدقيق.

ومثال الإلحاق الذي يشعر المحقق أن الواجب يُحتمُّ عليه إلحاقه وإثباته في النص:

ما جاء في كتاب "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط" لابن الصلاح: (... فاحتفزتُ فدخلتُ على رسول الله ﷺ) (١).

فإلحاق [كما يحتفز الثعلب] ضرورة تقتضيها سلامة النص:

(أ) لأن أصل هذه الزيادة موجودة في صحيح مسلم (١/ ٦٠): وابن الصلاح رَوَى اللهُهُ هو بصدد شرح الحديث.

(ب) أن ابن الصلاح رَوَى اللهُهُ تعالى أشار إلى هذه الإضافة في شرحه للحديث فقال: (ومعناه تضاممت، وهذا أقرب من حيث المعنى، ويدل عليه تشبيهه بفعل الثعلب، وهو تضامته للدخول في المضائق، والله أعلم) (٢).

أما إذا كثر السقط، وبلغ عدّة سطور أو صفحات، وعُثر عليه في مصدر آخر، فالأصح نقله في الحاشية وعدم وضعه في الأصل، ذلك أن كثيراً من المصنّفين كان من عادته إذا نقل من المصادر اختصر، أو أنه يتصرف بالنقل.

لذا وجب الحذر والاحتياط وعدم وضع الكلام المنقول في الأصل، وإنما وضعه في حاشية الكتاب.

النتيجة الثالثة من نتائج معارضة النسخ:

(١) صيانة صحيح مسلم: (ص ١٨٨).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (ص ١٩٠).

٣- التصحيف والتحريف:

إن الكلام عن "التصحيف والتحريف" هو قريب من الحديث عن "السَّقَط"؛ فإن كثيراً من النُّسَاح يقعون في "التصحيف والتحريف"، والنسخة الجيدة هي التي تسلم من "التصحيف والتحريف" أو ينذر فيها...

فإن كان "التصحيف والتحريف" من فعل النساخ وجب على المحقق أن يثبت ما هو صواب من فروق النسخ، ويشير إلى ذلك في حاشية الكتاب.

وأما إذا كان في تحقيقه معتمداً على نسخة واحدة فيرجع إلى المصادر التي اقتبست كلام المصنّف، ونقلت عنه للتأكد هل إنَّ المصنّف أخطأ أن الناسخ، أو من بعده، فإن كان "التصحيف والتحريف" من الناسخ أو ممن بعد المصنّف؛ فلا مانع حينئذ من تصحيح الخطأ وحصره بين [] معقوفتين، والإشارة إلى التصحيح والتعليق عليه في حاشية الكتاب.

وأما إذا كان المصنّف نفسه هو صاحب "التصحيف والتحريف"؛ فلعل من الأسلم والأحوط أن يثبت كما هو، ويشار إلى الصواب في حاشية الكتاب.

قال ابن الصلاح: "إذا وقع في روايته لحن أو تحريف..وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضييب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة.. وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ - وربما غيره - صواباً ذا وجه صحيح، وإن خفي، واستغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها"^(١).

وقال القاضي عياض: (الذي استمر عليه عمل أكثر الأشيخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطرودوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها ولم يجيء في الشاذ من ذلك في الموطأ

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٣٩.

والصحيحين وغيرها؛ حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم يبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم^(١).

فمن أمثلة "التصحيف والتحريف" الذي سببه خطأ الناسخ: ما جاء في "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح، قال ابن الصلاح: قولها: "ثم عزم الله لي فقتلتها" أصلها المحقق إلى: قولها: "ثم عزم الله لي [فقتلتها]"، وعلق في الحاشية قائلاً: "في الأصل: (فقتلتها) وهو تحريف، والتصويب من صحيح مسلم".

وأما إذا كان الخطأ في أصل المصنف، والذي قد يكون سببه وهم المصنف نفسه؛ فإن تغييره قد يؤدي إلى إفساد الأصول وتغييرها، وبالتالي العبث بكتب التراث التي هي أمانة في عنق كل مسلم وباحث، ومثال ذلك:

ما جاء في "التاريخ الكبير" للبخاري: (جميع بن عمير.. روى عنه العلاء بن صالح، وصدقة بن المثني..)^(٢)، ونقل الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" بسنده كلام البخاري بنصه وقال: (وقوله: صدقة بن المثني، وهم، وإنما روى عنه صدقة بن سعد الحنفي)^(٣).

ومن الأمثلة الدالة على مجانبة الصواب في اختيار الفروق بين النسخ:

١- جاء في [التاريخ الكبير: ٢ / ١٤٧]: (بركة الأزدني الشامي)، ونقل الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) في كتابه [المؤتلف والمختلف: ١ / ٢٠٣] عن البخاري أنه قال: "بركة الأزدني، وكذا جاء في [الجرح والتعديل: ٢ / ٤٣٩] "الأزدني" تبعاً للبخاري، وكذا في [ثقات ابن حبان: ٦ / ١١٨]، وقال ابن ناصر الدين في [التوضيح: ١ / ٤٦٧] (..قاله البخاري، لكنه قال: بركة الأزدني الشامي، وكذا وجدته بخط أبي النرسي في "التاريخ").

(١) الإلماع: (ص ١٨٥ - ١٨٦).

وانظر: الجامع لأخلاق الراوي: (٢ / ٢٣)، الكفاية: (ص ١٩٤-١٩٨)، جامع بيان العلم: (٢ / ٨٠-٨١)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: (ص ٣٣٩-٣٤٠)، إرشاد طلاب الحقائق: (١ / ٤٧٣-٤٧٤)، الاقتراح: (ص ٢٩٣-٢٩٤)...

(٢) التاريخ الكبير: (٢ / ٢٤٢).

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (١ / ٤٤٩).

وكذا جاء في إحدى نسخ "التاريخ الكبير" للبخاري: "الأزدي" غير أن محقق "التاريخ الكبير" أثبت "الأردني"، وقال: (وقع في كو "الأزدي" خطأ) فأثبت المحقق "الأردني" بناءً على نسخة أخرى من "التاريخ الكبير"، ورجح أنها هي الصواب.

في حين أن نسخة (كو) وهو رمز نسخة (كوبريلي) وهي نسخة الجليلة الموثقة المصححة المقابلة على عدة أصول، وقرئت على الشيوخ الأجلة غير مرة كما ذكر في آخر "التاريخ الكبير"، وما جاء بها هو المنقول عن البخاري، وهو قوله: "الأزدي"، وأن البخاري قد وهم، وأن صوابه "الأردني" فإثبات المحقق "الأردني" اعتماداً على نسخة أخرى هو مجانب للصواب.

إن اختيار النص السليم في حالة ظهور اختلاف بين النسخ الخطية يجب أن يراعى فيه أهمية النسخ وقيمتها العلمية، من قديم وقراءات، وسماعات عليها.. وجودة خط النسخ، ومترلته العلمية.. وغير ذلك من الأمور التي تقدم الحديث عنها في أهمية النسخ، ومعرفة قيمتها العلمية.

إضافة إلى مراجعة واسعة للفن المشتغل فيه لمعرفة من نقل هذا الكلام من الأئمة..

وكل هذا يتطلب من المحقق الصبر والأناة وطول النفس، إضافة إلى الدقة والاستيعاب للفن المشتغل فيه..

٤- التقديم والتأخير:

وهذه هي النتيجة الرابعة من نتائج معارضة النسخ:

فكثيراً ما يلاحظ المحقق أثناء التحقيق تقديماً وتأخيراً.. وهذا التقديم والتأخير يقع أحياناً في الأسماء، وأحياناً في الفروق بين النسخ، فنجد باباً يتقدم على باب، أو ترجمة تتقدم على ترجمة، أو حديثاً يتقدم على حديث.. وهكذا.

وللتقديم والتأخير أسباب، منها: اختلاف روايات الكتاب، ومنها: وهم المصنف نفسه، ومنها: سهو الناسخ، ومنها: الخطأ في تسلسل الأوراق عند ترتيب الكتاب وتجليده.. إلخ.

لذا يجب على المحقق التيقظ التام، وعم الجزم بشيء إلا بعد دراسة هذا التقديم والتأخير، ومعرفة أسبابه وطرق علاجه..

قال السخاوي رحمته الله: (ومما ينبه عليه أمور؛ أحدها: إذا وقع في الكتاب تقديم وتأخير؛ فمنهم من يكتب أول المتقدم كتابة: يؤخر، وأول المتأخر: يُقدم، وآخره إلى كل ذلك بأصل الكتاب إن اتسع المحل، أو بالهامش.

ومنهم من يرمز لذلك بصورة: (م)، وهذا حسن بأن لم يكن المحل قابلاً لتوهم أن الميم رقم لكتاب مسلم.

ثم إن محله في أكثر من كلمة لكون شيخنا كان يرى في الكلمة الواحدة الضرب عليها وكتابتها في محلها^(١).

ومن أمثلة التقديم والتأخير في النسخ والذي قد يرجع سببه إلى اختلاف الرواية؛ ما جاء في "المؤتلف والمختلف" للدارقطني إذ جاء في باب (غسيل) [..زاد المحاملي: ويروي عن حمزة بن أبي أسيد الساهدي، روى عنه أبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم، ويحيى الحماني]^(٢).

وهذه الزيادة ذكرت في نسخة سراي مدينة قط، ولم تُذكر في النسخة التيمورية في هذا الموضوع، واقتبس هذه الزيادة عن الداقطني: الأمير ابن ماكولا في (الإكمال)، ثم أعيد باب [الغسيل] في النسخة التيمورية فقط في مكان آخر^(٣)، وذكرت هذه الزيادة، والتي من حقها أن تُقدم وتوضع في نفس الموضوع الذي ذكر في نسخة سراي مدينة.

ومثال التقديم والتأخير بسبب سهو الناسخ ما وقع في كتاب "المؤتلف والمختلف" للدارقطني، النسخة التيمورية؛ إذ يُقدم أحياناً ترجمة على أخرى، غير أنه يتنبه لهذا الخطأ، فيضع حرف [خ] على أول الترجمة المتقدمة، وحرف [م] على أول الترجمة المتأخرة وهما رمزان يدلان

(١) فتح المغيث: (٢/ ١٨٤).

(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٣/ ١٧٤٣).

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٣/ ١٧٣٩).

على أن الترجمة التي فوقها حرف [خ] يجب أن تُؤخَّر، والترجمة التي فوقها حرف [م] يجب أن تقدم.

وأما التقديم والتأخير بسبب خطأ في ترتيب أوراق المخطوطة عند هذا التجليد: فهذا أمر يُدرِك إما أثناء قراءة الكتاب وملاحظة اختلال الكلام وعدم ترابطه، أو عند قراءة تسلسل أرقام الصفحات، أو قراءة ما يكتبه النُّساخ في حاشية آخر الصفحة؛ إذ كثيراً ما يكتبون أول كلمة من الصفحة الآتية في حاشية التي قبلها وسماها البعض: التقييده، ولقد رأيت بعض النُّساخ يكرر آخر كلمة في الصفحة، في الصفحة التي تليها^(١)، أو ملاحظة أسلوب المصنّف، فمثلاً إذا كان المصنّف قد رتب الأعلام ترتيب الكتاب.. وغير ذلك من الطرق الكثيرة التي ترشدنا إلى حدوث تقديم أو تأخير في ترتيب تسلسل الكتاب.

٥- الإعادة والتكرار:

نلاحظ أحياناً في بعض المخطوطات تكراراً لبعض الكلمات أو الأبواب، أو الأعلام.. وأسباب التكرار والإعادة كثيرة، منها:

اختلاف الرواية.. كما تقدم مثاله في الفقرة السابقة "التقديم والتأخير" إذ تكرر باب "غسيل" في كتاب "المؤتلف والمختلف" للدارقطني في النسخة التيمورية فقط، مع زيادة فقرة لم تُذكر في الباب أول مرة.. في حين أن هذا الباب لم يُكرَّر في نسخة سراي مدينة.

ويكون التكرار والإعادة أحياناً بسبب وهم المصنّف، جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" للدارقطني: [باب إلياس، والناس، قد مضى هذا الباب في باب النون]، وعلق الكتاب قائلاً: (كذا قال الدارقطني، ولم يذكره في حرف النون، وفي تهذيب مستمر الأوهام: (الورقة: ١٢١ ب) نقل قول الدارقطني وقال: (و لم نجد في كتابه في باب النون، والله الموفق).

(١) وهو ناسخ كتاب "معاني الأخبار" للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، نسخة الأحمدية بحلب رقم: (٢٧٤).

وكذا ناسخ كتاب "إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين" وتاريخ النسخ سنة (٨٤٣هـ).

وقد يكون الخطأ من النسخ، فنراه يكرر الكلمة الواحدة مرتين، أو الترجمة الواحدة مرتين، وقد يتنبه إلى ذلك فيضرب على المكرر، أو يضع حرف [ك]، أو غير ذلك من الحروف التي تدل على معنى التكرار والإعادة، كما في فقرة رموز ومصطلحات النسخ.

ومثال التكرار والإعادة، ما جاء في نفح الطيب (٢ / ٣١) الترجمة: (٧٣) (محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله البكري الوائلي الشريشي المالكي) ثم أعاده في (٢ / ٢١٧) الترجمة رقم: (٣١٤)، فلعلها إعادة من المصنف ظناً منه أنهما اثنان، أو لعلها فروق نسخ، وخطأ من النسخ، والله تعالى أعلم.

ومن أمثلة الوهم الذي يقع فيه المصنف أن يفرق بين الرجلين، وهما واحد فيكرر ترجمتهما. أو يظن الرجلين واحداً فيخلط ترجمتهما. وألف الحفاظ مؤلفات في ذلك نبهوا فيها إلى مثل هذه الأوهام^(١).

٦- الخطأ الإعرابي والإملائي:

كثيراً ما يقع النسخ في أخطاء إملائية ونحوية، ونلاحظ هذا في فروق النسخ كثيراً. والمطلوب من المحقق أن يتثبت من عدة أمور قبل التغيير الذي يعمد إليه. ومن هذه الأمور:

(أ) أن لا يلجأ إلى إثبات الصواب إلا بعد التأكد من أن هذا الخطأ هو خطأ حقيقة، ولا يمكن أن يحتمل وجهاً من وجوه العربية.

(ب) يجب معرفة المصنف وما يتعلق بشخصيته العلمية فقد يكون المصنف هو نفسه يلحن^(٢)، وعندئذ يجب على المحقق أن يجمع أخطاء المصنف اللغوية ويضعها في فهرست

(١) من ذلك كتاب "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغدادي، طبع.

وكتاب "غنية الملتبس إيضاح الملتبس" للخطيب البغدادي أيضاً، حقق رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، الرياض، ويُعد كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام الدارقطني من هذا النوع أيضاً إذ كثيراً ما يتعقب البخاري في جمعه أو تفريقه بين الرواة، وكذا كتاب "الإكمال" لابن ماكولا.

(٢) إذا كان الخطأ من المصنف فيجب تركه كما هو وعدم إصلاحه، مع بيان ذلك الخطأ في الحاشية.

الكتاب، ويشير إليها في الدراسة ليعرف القارئ حقيقة الأمر، ويطلع على أخطاء المصنّف اللغوية، كما يجب البحث عن شخصية الناسخ، ومعرفة ترجمته..سواء من كتب التراجم، أو من خلال قراءة خطّه لمعرفة إن كان الخطأ منه أو من المصنّف.

وفي حالة إصلاح اللحن من قبل المحقق يجب عليه أن يضع ما أصلحه بين معقوفتين []، ويشار في حاشية الكتاب إلى ما كان في الأصل..وفي هذا حفظ للأمانة العلمية، والدقة في النقل، هذا إذا كان الخطأ من النّسّاخ...

قال الخطيب: "والذي نذهب إليه: رواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه، وإن كان قد سُمع ملحوناً؛ لأنّ من اللحن ما يُحيل الأحكام، ويُصير الحرام حلالاً، والحلال حراماً، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصّلين والعلماء من المحدثين" (١).

ويُنَبّه هنا إلى أن الخطأ النحوي أو الإملائي هو غير الخطأ العلمي، الذي يقع فيه المصنّف، وإنّ من الأوهام العلمية ما لا يمكن إصلاحها، بل تبقى على حالها، ويُشار إلى هذا الخطأ في حاشية الكتاب، كما تقدم في فقرة "التصحيف والتحرّيف"؛ لأنّ في إصلاحها إفساد خطير للأصول وعبث بكتب التراث (٢)..والكتابة هي خط وإملاء وتركيب؛ لذا يجب المحافظة على هذه الأركان الثلاثة، فإذا أهمل ركن من هذه الأركان استغلق المعنى، ولم يفهم الغرض منها...لذا وجب على المحقق التنبّه إلى طريقة الناسخ في خطه وإمائه، وتركيبه للحروف، ومعرفة الانحناءات في الحروف، والتدويرات، والتقسيمات، وطمس بعض الحروف وتفريع بعضها، والتميز بين الدال، والراء، والزاي، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وكذا الفرق بين الحاء المهملة، والحاء المعجمة، والباء، والتاء، والثاء، والياء.

قلت (عمر): ومن أشهر الأئمة المحدثين الذين عرفوا باللحن: الإمام ابن عدي صاحب "الكامل في الضعفاء".

(١) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ٢٣).

(٢) انظر: الكفاية ١٨٦، الجامع: (٢/ ٢١)، جامع بيان العلم: (١/ ٨٠)، الإلماع: (ص ١٨٥).

إن معرفة طريق رسم الناسخ لكلمة، وفهم مراده تُعين المحقق على تجنب الخطأ الذي قد فيه من تصحيف أو تحريف، سواء بالكتابة أو فهم المعنى على غير مراد الناسخ..

إن الجهل بالقواعد الإملائية، وعدم معرفة أسلوب الناسخ في رسم الحروف وأشكالها الكتابية قد تؤدي بالمحقق إلى تحريفات وتصحيفات تشوه الكتاب وتفسده.

إن عمل المحقق في الدرجة الأولى يقوم أساساً على تحرير النص كما كتبه المصنّف خطأً كان أم صواباً، مع بيان خطئه في الحواشي والتعليقات.

ولقد أرخص بعض المصنفين للعلماء من القراء إصلاح الأخطاء أو الأوهام التي تقع في مصنفاتهم، وعدّوا هذا الإصلاح من باب النصيحة في الدين. قال أبو سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨هـ) في مقدمة كتابه "غريب الحديث" (...وكل من عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه، ونحن نسأل الله ذلك...)^(١).^(٢)

ولا شك أن هذا الأسلوب في تصحيح "متن" الكتاب بناءً على طلب مؤلفه لم يأخذ به أحد من العلماء ممن جاء من بعدهم، فإن كتبهم قد بقيت كما ألفوها هم، ولم يسمح أحد لنفسه أن يدخل في "متن" هذه المصنّفات شيئاً جديداً.

(١) "غريب الحديث للخطابي": ١ / ٤٩، طبع بتحقيق الأستاذ عبدالكريم إبراهيم العزبائي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(٢) وتابعه على تقرير هذا المعنى: أبو موسى المديني (ت: ٥٨١هـ)، وابن الأثير (ت: ٦٠٦)، وابن سيد الناس (ت: ٧٣٤)، ينظر: المجمع المغيث (٣ / ٥٣٧)، النهاية في غريب الحديث: (١ / ١١)، عيون الأثر: (٢ / ٤٣١).

مكملات التحقيق وضرورياته^(١)

أولاً - المقدمة:

من مكملات التحقيق ومقتضياته أن يقدم المحقق للكتاب مقدمة تتضمن أهمية الكتاب، والأسباب التي دفعته إلى تحقيقه ونشره، ولقد كان المؤلفون رحمهم الله تعالى يكتبون في أول الكتاب مقدمة تتضمن أهمية هذا الكتاب والأسباب التي دعتهم إلى تصنيفه، ومنهجهم في هذا الكتاب^(٢).

ثانياً - ترجمة المصنف:

لا بد للمحقق أن يترجم للمصنف ترجمة وافية تُعرف القارئ به، وبمصادر ترجمته، والترجمة هذه تختلف وفق أسلوب المحقق وثقافته، ووفق مصادر ترجمة المصنف وما كتبت عنه. وأذكر هنا مثلاً للعناصر الرئيسة لترجمة بدر الدين ابن جماعة كما جاءت في كتاب "مشيخة قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ".

(أ) اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومذهبه.

(ب) مولده ومنشؤه.

(ت) طلبه للعلم، ورحلاته العلمية.

(ث) شيوخه وتلاميذه، والمدارس التي درس فيها.

(ج) أقوال العلماء فيه، وثنائهم عليه.

(ح) مؤلفاته.

(١) ملخصاً ومختصراً من "توثيق النصوص وضبطها" د. موفق عبدالقادر (ص: ٢٦٧).

(٢) قلت (عمر): وهي آخر ما يكتبه المحقق؛ لأنها أشبه ما تكون بالملخص الدقيق عن مضامين الكتاب، وهذا لا يتأتى أن يكون بشكل دقيق إلا بعد الفراغ من العمل تماماً.

(خ) وفاته.

ومن الضروري أن لا يكتفي المحقق بذكر المؤلفات، بل عليه أن يذكر أماكن وجودها إن كانت مخطوطة، والإشارة إلى ما طبع منها قدر الاستطاعة... كما عليه أن يحرص على عدم الإطالة بالترجمة، والإسهاب في التعبيرات الأدبية... وإنما يعطي صورة بأسلوب علمي رصين، مع تجنب العبارات القاسية والشديدة في حق العلماء رحمهم الله تعالى.

ثالثاً - ترجمة موجزة لناسخ الكتاب:

إذا تمكن المحقق من معرفة اسم ناسخ الكتاب، وعثر له على ترجمة، فمن الضروري أن يترجم له ترجمة موجزة؛ لأن معرفة الناسخ وترجمته تعطي قيمة علمية للكتاب..

رابعاً - دراسة الكتاب^(١):

ينبغي أن تتضمن دراسة الكتاب النقاط التالية:

- ١- تعريف عام بموضوع الكتاب.
- ٢- مقارنة الكتاب بما قبله وما بعده من مؤلفات مماثلة له لإبراز أهميته العلمية والمنهجية.
- ٣- تعريف بالمؤلف تعريفاً وافياً، مع ذكر مصادر ترجمته.
- ٤- بيان مضامين الكتاب.
- مقاس صفحاتها.
- عدد أسطر الصفحة.
- عدد كلمات السطر.
- عدد صفحات الكتاب أو أوراقه.
- نوع الخط.

(١) النص الآتي في (رابعاً) مستفاد من كتاب د. عبدالهادي الفضلي [تحقيق التراث: ص ٢١٣-٢١٤].

- نوع الحبر ولونه.
 - نوع الورق.
 - اسم الناسخ (إن وجد).
 - التعريف بالناسخ (إن أمكن).
 - تاريخ النسخ (إن وجد).
 - القراءات والسماعات والتملكات وما إليها (إن كانت).
 - ٥- وصف النقوص والتغيرات في النسخة أو النسخ.
 - ٦- وصف الزيادات والإضافات في النسخة أو النسخ.
 - ٧- وصف الاختلافات بين النسخ.
 - ٨- ذكر أشياء أخرى تتعلق بالنسخة أو النسخ أو النسخ وقف عليها المحقق.
 - ٩- بيان طريقة التحقيق والتعليق التي انتهجها المحقق.
 - ١٠- ذكر الصعوبات التي مر بها المحقق أو مرت به.
 - ١١- ذكر أمور أخرى يرى المحقق من المستحسن أن تذكر هنا.
 - ١٢- ملاحظات ذات فائدة في مجالي التحقيق والتعليق يستحسن المحقق إبداءها.
- خامساً: دراسة سماعات الكتاب والمجالس العلمية التي دونت في آخر الكتاب.**
- وقد سبق شيء من الكلام الذي يبين أهمية دراسة وفحص هذا الأمر بالنسبة للمحقق.
- سادساً: الإشارة إلى رقم صفحات المخطوط.**

سابعاً: تقسيم الكتاب:

أي مراعاة تقسيم الكتاب حسب ما تركه المؤلف دون تدخل من المحقق، وهذا من أبسط قواعد التحقيق.

خلافًا لما صنعه محققو كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، حيث قسّموه إلى أقسام: القسم الأول من الجزء الأول، القسم الثاني من الجزء الأول ... الخ. وكذلك ما صنعه في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم.

فإن هذا التقسيم غير موجود في المخطوط، وإنما فعله المحققون اجتهاداً منهم!

ثامناً: الإضافات والزيادات على النص:

مثل وضع عناوين داخل النص، أو إضافات على التراجم داخل النص، ونحو ذلك، وهذا كله خطأ، وقد سبق شيء من الكلام على ذلك في الحديث عن "المقابلة على النسخ ونتائجها".

تاسعاً: التعليقات والتخریجات:

وقد سبق الكلام عليها في فقرة التعليق^(١).

عاشراً: الفهارس العلمية:

إن الفهارس لأي كتاب إنما هي كالمفاتيح للخزائن... فكم من كتاب قلّ نفعه لأنه لم يفهرس، وكم أضع الباحث عن اسم أو حديث أو جملة من الوقت وهو يبحث في كتاب لم يفهرس، وقد يجد بغيته، وقد لا يجدها...

لذا فإن الفهارس المتقنة عمل ضروري للانتفاع بأي كتاب...

وإليك نماذج من فهارس كتاب "وفيات الأعيان وأنباء الزمان" لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس:

١٣ - فهرست التراجم.

١٤ - فهرست الأعلام.

١٥ - فهرست الجماعات والقبائل والأمم والطوائف.

١٦ - فهرست الأماكن.

(١) راجع ص: (٥٠) من هذه المذكرة.

- ١٧- فهرست القوافي.
 ١٨- فهرست الدوبيت والمواليا.
 ١٩- فهرست التوقيعات والرسائل والخطب.
 ٢٠- فهرست مصادر المؤلف.
 ٢١- فهرست الكتب المذكورة في المتن.
 ٢٢- فهرست الألفاظ التي ضبطها المؤلف.
 ٢٣- فهرست الألفاظ التي شرحها المؤلف.
 ٢٤- مصادر الدراسة والتحقيق.
 ٢٥- ملحقات وتصويبات.

وبذلك يتمكن القارئ من العثور على مراده من الكتاب بأيسر طريق، وأسرع وقت. ومن المناسب وأنا أتحدث عن "التخریجات والتعليقات"، و"الفهارس العلمية" أن أذكر أن "التخریجات"، و"مصادر التراجم" إذا أُشير إليها في الإحالات يستحسن أن يراعى فيها "الترتيب الزمني" تبعاً لوفيات مؤلفيها... أو التنظيم وفق "المدارس الفقهية" بالنسبة إلى التحقيقات والبحوث الفقهية والأصولية، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات المصنّفين أو غير ذلك من الفنون... لأن هذا الأسلوب في الترتيب يفيد المحقق والقارئ فائدة علمية كبيرة في معرفة المصادر ومؤلفيها وما يتعلق بنشأة ذلك العلم، وتطور التأليف في هذه الفنون^(١).

(١) قلت (عمر): ومن المهم — كما سبق — مراعاة طبيعة البحث وما يحتاجه من فهارس، فلا يصح أن تكون فهارس في كتاب من كتب التراجم، كفهارس كتاب من كتب النحو أو شروح الحديث، مع الاتفاق على قدر معين من أنواع الفهارس، لكن لا بد من إحداث الفهارس الكاشفة التي تعين على الاستفادة من البحث.

القسم الرابع من أقسام مادة (مناهج البحث) حسب المنهج:

عناية المحدثين بتوثيق رواياتهم للكتب

• الرواية وأثرها في توثيق النصوص وضبطها^(١)

تعد الرواية بالسند من أفضل الوسائل التي اتبعها المحدثون في سبيل المحافظة على سلامة وصحة النصوص وجودتها..

ومن أجل ذلك وضع المحدثون القواعد والضوابط التي تحافظ على سلامة هذه الروايات شفوية كانت أم كتابية^(٢)...

إضافة إلى أن الرواية للنصوص - شفوية كانت أم كتابية بالسند المتصل - تُعد من أفضل الوسائل التي اتبعها المحدثون من أجل المحافظة على الأصول الخطية للكتاب الواحد، وعدم السماح بتداخل الروايات بعضها في بعض، كما أن رواية النصوص بالسند المتصل تُعد من أفضل الوسائل التي تحافظ على سلامة النصوص من التحريف والتصحيف... وكان شعارهم في رواية الأصول هو: "الأسانيد أنساب الكتب"^(٣).

إن التزام المحدثين بأصول الرواية الدقيقة، والمحافظة التامة على صيغ التحمل المتنوعة، التي تدل على طريقة سماع رواية الكتاب من أفضل الوسائل العلمية التي حافظت على سلامة الأصول من أن تتغير أو أن تتبدل.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وهو يتحدث عن صحيح مسلم ونسخه - : (تنبيهات:

الأول: اختلفت النسخ في رواية الجلودي، عن إبراهيم، هل هي: بحدثنا إبراهيم، أو أخبرنا، والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم، أو قراءة عليه؟

(١) منقول من كتاب (توثيق النصوص) د. موفق عبدالقادر: (ص: ٢٧-٢٨).

(٢) انظر تعريفات: "الصحيح" وأقسامه، و"الحسن" وأقسامه، وصفة من تقبل أو تُرد روايته في كتب "مصطلح الحديث".

(٣) هدي الساري: ص ٥.

فالأحوط إذن أن يُقال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا إبراهيم، فيلفظ القارئ بهما على البَدَل، وجائز لنا الإقتصار على أخبرنا، فإنه كذلك فيما نقلته من ثبت الفراوي من خط صاحبه عبد الرزاق الطبسي، وفيما انتخبته بنيسابور من الكتاب من أصل فيه سماع شيخنا المؤيد وسمعته عليه عند تربة مسلم رحمه الله وهو كذلك بخط الحافظ أبي القاسم الدمشقي العساكري، عن الفراوي وفي ذلك أيضاً.

فحكم المتردد في ذلك المصير إلى أخبرنا لأن كل تحديث من حيث الحقيقة إخبار وليس كل إخبار تحديثاً والله أعلم.

الثاني: اعلم أن لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتا لم يسمعه من مسلم يُقال فيه أخبرنا إبراهيم عن مسلم ولا يُقال فيه: قال أخبرنا، أو حدثنا مسلم.

وروايته لذلك عن مسلم إما بطريق الإجازة، وإما بطريق الوجادة، وقد غفل أكثر الرواة عن تبين ذلك وتحقيقه في فهارسهم، وبرنامجاتهم، وفي تسمياتهم وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا مسلم، وهذا الفوت في ثلاثة مواضع مُحَقَّقة في أصول معتمدة...^(١).

وأما رواية "النسخ" التي هي بمثابة "كتب" مستقلة، فلقد وضع لها أهل الحديث قواعد، قال البخاري: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها"^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: (عن همام) هو ابن منبه، وهذا الحديث من "نسخته" المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق، عن معمر، عنه.

(١) "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح: (ص ١١٣-١١٤)، شرح مسلم للنووي: (١/١٢-١٣).

(٢) "صحيفة همام بن منبه" برقم: (١٠٣)، البخاري: (١/١٠٠) برقم (٤٢).

المؤتلف والمختلف، وأشهر من صنّف فيه^(١)

هناك صلة وثيقة بين "التصحيف والتحريف"، وبين علم "المؤتلف والمختلف"، وقد لاحظ هذه الصلة الإمام السخاوي فقال - وهو يتحدث عن التصحيف -: "...ولو جعل بعد الغريب لكان حسناً، أو بعد المؤتلف والمختلف"^(٢).

والمؤتلف والمختلف لغة: (اسم فاعل من "الائتلاف" بمعنى "الاجتماع والتلاقي" وهو ضد النفرة، والمختلف: اسم فاعل من "الاختلاف" ضد الاتفاق)^(٣).

واصطلاحاً: "هو ما يتفق في الخط دون اللفظ"^(٤).

للمؤتلف والمختلف صور متعددة منها:

١ - المؤتلف في صورة حروفه والمختلف في شكله، مثل:

"سلام" و"سلام" الأول: بفتح المهملة وتخفيف اللام، والثاني بفتح المهملة وتشديد اللام.

"سلم" و"سلم" الأول: بفتح السين وسكون اللام، والثاني: بفتحهما.

٢ - المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها:

مثل: "سراج" و"سراح" الأول: بكسر السين المهملة وبالجميم، والثاني: بسين مهملة، وحاء

مهملة، "البزّار" و"البزّاز" الأول: آخره راء، والثاني: آخره زاي.

٣ - المؤتلف في صورة الخط، والمختلف في بعض الحروف:

مثل "زَيْر" و"زَيْرين"، الأول: بضم الزاي، وفتح النون التي تليها، وسكون الياء المشناة تحت،

وآخره راء.

(١) منقول من كتاب "توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين" د. موفق عبدالقادر (ص: ١٨١ وما بعدها).

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٦٧).

(٣) انظر فتح المغيث: (٣/ ٢١٣)، تيسير مصطلح الحديث د/ محمود الطحان: (ص ٢٠٧).

(٤) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧)، فتح المغيث: (٣/ ٢١٣).

والثاني: مثله سواء سوى أن آخره نون، فالراء والنون من الحروف المتقاربة في رسم الخط، "وزكار" و"رجاز"، الأول: بفتح الزاي، ثم كاف مشددة ثم راء، والثاني: أوله راء ثم جيم مشددة، ثم زاي.

ومما تقدم يظهر لنا أن فن "المؤتلف والمختلف"، له علاقة وثيقة بـ"التصحيف والتحريف" الأمر الذي حدا بالعلماء إلى أن يذكروا نفس الكتب لكلا الفنين عندما يتعرضون لمن ألف فيهما، وكذا قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابه "المؤتلف والمختلف" في باب "هَبَّار" في ترجمة "نُعَيْم بن هَبَّار" قال: (ذكرناه في "التصحيف")، وعلى هذا فيمكننا أن نعد كتب "التصحيفات" من كتب "المؤتلف والمختلف" أو العكس.

التصحيف والتحريف، وأشهر من صنّف فيه^(١)

عندما تفتشت آفة التحريف والتصحيف بين الناس شرع الحفاظ من أهل الحديث بتصنيف كتب "التصحيف والتحريف" وكتب "المؤتلف والمختلف".

* **والتصحيف:** "هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط"^(٢).

* **والتحريف:** "هو العدول بالشيء عن جهته، وحرّف الكلام تحريفاً عدل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه، فالتحريف أعم من التصحيف"^(٣).

وقد قسم ابن الصلاح التصحيف أقساماً، ويمكن إجمالها باختصار^(٤):

(١) التصحيف في الإسناد.

(٢) التصحيف في المتن.

(٣) تصحيف البصر.

(٤) تصحيف السمع.

(٥) تصحيف اللفظ [ويمكن إلحاقه بتصحيف المتن].

(٦) تصحيف المعنى دون اللفظ.

وقد ذكر ابن الصلاح أمثلة فلتراجع هناك.

ولأجل هذا استنفر الأئمة جهودهم في التصنيف في هذا الباب لبيان الخطأ من الصواب، وقد ذكر د. موفق عبدالقادر منها تسعة عشر كتاباً من أشهرها:

(١) منقول من كتاب "توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين" د. موفق عبدالقادر (ص: ١٦٥ وما بعدها).

(٢) هذا الفصل والذي يليه هو جزء من بحث كتبه في مقدمتي لكتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام الدارقطني: (١/ ٥٧ -

٨٢) مع بعض الإضافات عليه.

(٣) توجيه النظر للجزائري: (ص ٣٦٥)، تصحيقات المحدثين: (١/ ٣٩).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص ٢٥٦).

(١) تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري (ت: ٣٨٢هـ).

(٢) إصلاح خطأ المحدثين، لأبي سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨هـ).

(٣) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).

ولقد حذر الأئمة الحفاظ من خطر التصحيف والتحريف، وأدركوا خطره على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وعلى اللغة، والأدب، وعالم الفكر والدين.

قال يحيى بن معين: "من حدث وهو لا يفرق بين الخطأ والصواب فليس بأهل أن يحمل عنه"^(١).

وقال سليمان بن موسى: "لا تأخذوا الحديث عن الصحفِين، ولا تقرأوا القرآن على المصحفِين"^(٢).

وقال عبدالعزيز التنوخي: "كان يقال: لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأذخوا القرآن من مصحفِي"^(٣).

بعض أمثلة الكلم التي يقع فيها التصحيف^(٤):

ومن أمثلة الكلم التي يقع فيها التصحيف ما يلي:

١- اخرج - ارحراج.

٢- ابواب - اثواب.

٣- اميال - امثال.

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، تحقيق/ عبدالعزيز أحمد، القاهرة ١٩٦٣، م: ١٧.
(٢) الجرح: (١ / ١ / ٣١)، وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف: (ص ١٠)، تصحيفات المحدثين: (١ / ٦)، التمهيد لابن عبد البر: (١ / ٤٦).

(٣) الجرح: (١ / ١ / ٣١)، تصحيفات المحدثين: (١ / ٧)، شرح ما يقع فيه التصحيف: (ص ١٣)، وفتح المغيث: (٢ / ٢٣٢)، التمهيد لابن عبد البر: (١ / ٤٦).

(٤) ينظر: تحقيق التراث. د. عبد الهادي الفضلي: (١٥٩ - ١٦٣).

- ۴ - اخبار - اخبار - اخبار .
- ۵ - اجتياز - اجتياز - اجتياز - اختبار
- ۶ - باتوا - بانوا .
- ۷ - باتت - بانت .
- ۸ - جرس - جرش - حرس - خرس .
- ۹ - جرير - حرير - حرير - حرير .
- ۱۰ - جبر - حبر - خبر - حيز - خير - خبز .
- ۱۱ - جائر - حائر - حائر - حائر - جائر .
- ۱۲ - حمار - حمار - حمار .
- ۱۳ - خبيث - حثيث .
- ۱۴ - سرج - سرح - شرح - شرح - شرح .
- ۱۵ - طريف - ظريف .
- ۱۶ - عتيد - عنيد - عبيد .
- ۱۷ - عبد - عند - عيد .
- ۱۸ - غيب - عيب - غيث - عيث .
- ۱۹ - الغار - الغاز - العار .
- ۲۰ - غيوب - عيوب - عيون .

• علم الأثبات والمشیخات^(١)

تعريفات أساسية:

كثيراً ما يتردد على أسماعنا، أو نقرأ بعض العناوين، مثل: معجم الشيوخ، ومشیخة، والثبّت، والفهرس، والبرنامج، والسند، والتقييد، وأحياناً نقرأ لفظة الأوائل، والإجازات، والمرويات، والسماعات، فما هو المقصود من هذه الألفاظ؟ إن هذه الألفاظ تكاد جميعها تتفق وتتقارب في الغاية والمضمون، إذ إنها جميعها تمثل طرقاً ومسلكاً من مسالك علم الرواية وما يتعلق بها عند المحدثين، وأن معظم هذه الألفاظ قد وقع تحت تأثيرها، واتسع مداها في ظلها، وإن اختلفت أنماطها وتعددت أساليبها. لذا أضحي من الأفضل للباحث والدارس أن يبدأ بعرض موجز لهذه العناوين على اعتبارها تمثل الخطوة الأولى في دراستنا هذه...^(٢)

١- المعجم لغة: مصدر ميمي من (أعجم الكلام)، و الكتاب؛ إذا أزال عجمته وإهنامه بالنقطة والشكل، وجمعه معجمات، ومعاجم^(٣).

وفي اصطلاح اللغويين: ديوان لمفردات الكتاب، مرتّب على حروف المعجم، أي الهجاء^(٤).

وفي اصطلاح المحدثين: ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك.

والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء^(١).

(١) منقول من كتاب "علم الأثبات والمشیخات" د.موفق عبدالقادر (ص: ١٥ وما بعدها).

(٢) لقد أطل الإمام محمد عبدالحی بن عبدالکبیر الکتاني، المتوفى سنة (١٣٨٢هـ) النفس في بيان معاني (المشيخة)، و(الفهرس)، و(البرنامج) في [فهرس الفهارس والأثبات: ١ / ٦٧-٧١]، وأما تعريفنا لهذه المعاني فإنه مقتضب وموجز ليسهل على الطالب حفظه.

(٣) انظر: الصحاح: (٥ / ١٩٨١-١٩٨٢) مادة (عجم)، تهذيب اللغة: (١ / ٣٩٢)، المفردات: (٣٢٤)، النهاية في غريب الحديث: (٣ / ١٨٧)، لسان العرب: (٢ / ٣٨٧-٣٨٩) مادة (عجم)، تاج العروس: (٨ / ٣٩٠-٣٩١) مادة (عجم)، الكليات: (١٤٨-١٤٩).

(٤) انظر: لسان العرب: (١٢ / ٣٨٧، ٣٨٨)، المعجم الوسيط: (٢ / ٥٨٦).

والظاهر أن أهل الحديث هم أول من استخدم لفظ (المعجم)، وأرادوا به الترتيب الهجائي، ففي حديث عطاء بن أبي رباح (ت ١٤١ هـ): (وسئل عن رجل ألهز^(٢) رجلاً فقطع بعض لسانه، فعجم! فقال: يعرض كلامه على المعجم، فما نقص كلامه منها قسمت عليه الدية). قال ابن الأثير الجزري: (المعجم: حروف أ، ٩، ت، ث، سميت بذلك من التعجيم؛ وهو: إزالة العجمة بالنقط)^(٣).

وجاء في مقدمة (التاريخ الكبير) للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦ هـ): (الجزء الأول من كتاب (التاريخ الكبير) مرتباً على حروف المعجم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم ﷺ أجمعين)^(٤)، وقال الإمام البخاري في صفة ترتيبه لكتاب (التاريخ الكبير): "هذه الأسماء وضعت على: أ، ب، ت، ث.."^(٥).

وقال البخاري في كتاب ((الجامع الصحيح)): "باب تسمية من سمي ﷺ أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبدالله على حروف المعجم"^(٦).

وقال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) في صفة ترتيبه لكتاب ((الجرح والتعديل)): "وخرجنا الأسماء كلها على حروف المعجم..."^(٧).

٢- المشيخة:

الشيخ لغة: الذي استبانته فيه السن، وظهر عليه الشيب، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخره، وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين، والجمع: أشياخ، وشيخان، وشيخة، ومشيخة،

(١) الرسالة المستطرفة: (١٣٥).

(٢) اللهز: الضرب، انظر: النهاية: (٤ / ٢٨١).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣ / ١٨٧)، لسان العرب: (١٢ / ٣٨٨) مادة (عجم).

(٤) التاريخ الكبير: (٣ / ١).

(٥) التاريخ الكبير: (١ / ١).

(٦) الجامع الصحيح المطبوع مع فتح الباري: (٧ / ٣٢٦) كتاب المغازي برقم (١٣).

(٧) الجرح والتعديل: (٢ / ٣٨).

ومَشِيخَة، ومَشِيخَة، ومَشِيوخاء، ومَشَايخ^(١)، وقد يعبرُ به فيما بيننا عن من يكثر علمه لما كان من شأن الشيخ أن يكثر تجاربه ومعارفه^(٢).

وفي اصطلاح المحدثين: أطلقوها على الكراريس التي يجمع فيها الإنسان شيوخه^(٣).

وأما الصلة بين المعاجم والمشيخات فإن: المشيخات من معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتب المشايخ فيها على حروف المعجم بعينها في أسمائهم.

وأما المشيخة فهي أعم من ذلك لأنها تشمل أشكالاً مختلفة في الترتيب^(٤).

٣- الثبُّت: بسكون الموحدة، الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة^(٥).

الثبُّت بالتحريك: الحجة والبينة^(٦).

وفي اصطلاح المحدثين: الثبُّت: ما يثبت في المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره^(٧).

أو هو: الفهرس الذي يجمع فيه المحدث مروياته وأشياخه، كأنه أخذ من الحجة لأن أسانيده وشيوخه حجة له^(٨).

٤- الفهرس، لغة: بالكسر، الكتاب الذي يجمع فيه أسماء الكتب، معرب فهرست،

(١) لسان العرب: (٣ / ٣١) مادة (شيخ).

(٢) المفردات: (٢٧٠).

(٣) فهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٦٨)، (٢ / ٦٢٤)، في الرسالة المستطرفة: (١٤٠)، (وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف، وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم).

(٤) انظر: الإعلان بالتوبيخ: (٢٣٧)، فهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٦٧)، (٢ / ٦٢٤).

(٥) فتح المغيث: (١ / ٣٣٧)، وانظر: الصحاح: (١ / ٢٤٥) مادة (ثبُّت).

(٦) النهاية في غريب الحديث: (١ / ٢٠٦)، لسان العرب: (٢ / ٢٠) مادة (ثبُّت)، وانظر: أساس البلاغة: ٦٩، تاج العروس: (١ / ٥٣٤) مادة (ثبُّت).

(٧) فتح المغيث: (١ / ٣٣٧).

(٨) تاج العروس: (١ / ٥٣٤) مادة (ثبُّت)، وانظر: فهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٦٩).

وقد فهرس كتابه فهرسةً، وجمع الفهرسة: فهارس^(١).

وفي اصطلاح المحدثين: أطلقوه على الكتاب الذي يجمع فيه المحدث أسماء شيوخه، وأسائيد مروياته^(٢).

٥- البرنامج: بفتح الموحدة والميم، صرّح به عياض في (المشارق)، وقيل: بكسر الميم، وقيل بكسرهما، كما في بعض شروح (الموطأ): الورقة الجامعة للحساب، وعبارة المشاركة: زمام يرسم فيه متاع التجار وسلعهم، وهو معرب برنامجة، وأصلها فارسية^(٣)، وجمعه: وجمعه: برامج^(٤).

وفي اصطلاح المحدثين: الكتاب الذي يكتب فيه المحدث أسماء شيوخه، وأسائيد مروياته^(٥). مروياته^(٥).

٦- السند، لغة: المعتمد، وسند في الجبل يسند سنوداً: صعد ورقى، وجمعه: مسائيد، وأسائيد^(٦).

وفي اصطلاح المحدثين: الإخبار عن المتن، أو رفع الحديث إلى قائله، والمحدثون يستعلمون السند لشيء واحد^(٧).

٧- التقييد: المقيد لغة: اسم مفعول، وهو ضد المطلق، وقيد العلم بالكتاب ضبطه،

(١) انظر: فتح المغيث: (٢/ ٥٩)، تثقيف اللسان: (٥٤)، النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٢٣١)، القاموس المحيط:

(٢/ ٢٣٨)، تاج العروس: (٤/ ٢١١) مادة (فهرس).

(٢) انظر: فتح المغيث: (٢/ ٥٩)، تدريب الراوي: (٢/ ٢٩)، مفاتيح العلوم للخوارزمي: (٣٩)، تاج العروس: (٤/

٢١١) مادة فهرس، فهرس الفهارس والأثبات: (١/ ٦٩-٧٠).

(٣) تاج العروس: (٨/ ٢) مادة (برنامج).

(٤) المعجم الوسيط: (١/ ٥٢) وزاد: (والخطة المرسومة لعمل ما كبرامج الدروس، والإذاعة).

(٥) انظر: فهرس الفهارس والأثبات: (١/ ٧١).

(٦) انظر: الصحاح: (٢/ ٤٨٩) مادة (سند)، أساس البلاغة: (٣١٠)، النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٤٠٨)، المصباح

المنير: (١/ ٢٩١)، تاج العروس: (٢/ ٣٨٢) مادة (سند).

(٧) انظر: المنهل الروي: (٢٩، ٣٠)، نزهة النظر: (١٩)، فتح المغيث: (١/ ١٧).

وكذلك قيد الكتاب بالشكل شكله، وتقييد الخط تنقيطه وإعجامه وشكله، وقيد الشيء في دفتر، أو ورقة سجله^(١).

وفي اصطلاح المحدثين: الكتاب الذي يكتب فيه المحدث أسماء شيوخه وأسانيده مروياته^(٢).

٨- الأوائل: الأول لغة: السابق الذي يترتب عليه شيء بعده^(٣).

وفي اصطلاح المحدثين: قال الكتاني^٣: "في الزمن الأخير لما كسلت المهمم وهدمت مصنفات الحديث أو كادت وثقل على الناس الرحلة بأسفار السنة الضخمة إلى البلاد ليسمعوها على المشايخ عدلوا إلى جمع أوائل المصنفات في كراسة أو أكثر، يحملها الطالب فيقرأها على مشايخه فيرجع من رحلته أو وجهته وهو يقول: أروي المصنف الفلاني عن شيعي سماعاً لأوله، وإجازة لباقيه"^(٤).

٩- المسلسلات: المسلسل لغة: من السلسلة، وهو اتصال الشيء بالشيء^(٥).

واصطلاحاً: الأحاديث المسلسلة التي تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة إلى رسول الله ﷺ^(١).

(١) انظر: ((الفانيد في حلاوة الأسانيد)) لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، و((أسانيد الفقيه أحمد بن حجر الهيتمي)) المتوفى سنة (٩٧٤هـ) اختيار وترتيب أبي الفيض محمد بن ياسين بن عيسى الفاداني المكي، و((النفحة المسكية في الأسانيد المكية)): وهي إجازة للناطقة القاضي محمد بن عبدالله بن الحسين العمري، المتوفى سنة (١٣٨٠هـ) تأليف أبي الفيض محمد بن ياسين بن عيسى الفاداني المكي، و((فهرس الفهارس والأثبات)): ١ / ١٦٥ وما بعدها.

(٢) انظر: كتاب ((تقييد العلم)) للخطيب البغدادي، و((التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد)) لأبي بكر محمد عبدالغني الشهير بابن نقطة البغدادي، المتوفى سنة (٦٢٩هـ)، و ((ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد)) لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي، المتوفى سنة (٨٣٢هـ)، وقد استخدم هذه التسمية أبو زكريا يحيى بن أحمد النفري الحميري، المعروف بالسراج الأندلسي الفاسي، المتوفى سنة (٨٠٥هـ) في ((فهرسته)) نسخة المكتبة الوطنية بباريس رقم: (٧٥٨).

(٣) المصباح المنير: (١ / ٣٠).

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٩٤)

(٥) انظر: القاموس المحيط: (٣ / ٣٩٧)، مادة (سلسل)، فتح المغيث: (٣ / ٥٣).

١٠ - الإجازات، والمرويات، والسماعات: سيأتي الحديث عنها في ((فصل الرواية وأثرها في توثيق النصوص)).

قال الكتاني رحمته الله: اعلم أنه بعد التبع والتروي ظهر لنا أن الأوائل كانوا يطلقون لفظة المشيخة: على الجزء الذي يجمع فيه المحدث أسماء شيوخه ومروياته عنهم، ثم صاروا يطلقون عليه بعد ذلك (المعجم) لما صاروا يُفردون أسماء الشيوخ ويرتبونهم على حروف المعجم، فكثر استعمال وإطلاق المعجم مع المشيخات.

وأهل الأندلس يستعملون ويطلقون (البرنامج)، أما في القرون الأخيرة فأهل المشرق يقولون إلى الآن (الثبت)، وأهل المغرب إلى الآن يسمونه (الفهرسة)^(١).

قلت: وبعد النظر والتأمل يتبين لنا أن (السند)، و(التقييد)، و(الأوائل)، و(المرويات)، و(السماعات)، و(المسلسلات)، و(الإجازات).. ما هي إلا مصنفات يدون فيها المحدث أسماء شيوخه ومروياتهم... وأن التعدد في هذه المسميات يرجع إلى الاختلاف في الأسلوب والطريقة المتبعة في كتابة هذه المصنفات، إضافة إلى الغاية التي يصبو إليها المؤلف من تأليفه الكتاب.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٢٤٨)، التبصير والتذكرة: (٢ / ٢٨٨)، فتح المغيث: (٣ / ٥٣)، الرسالة المستطرفة: (٨١).

(٢) فهرس الفهارس والأثبات: (١ / ٩٤).

نبذة تاريخية عن نشأة معاجم الشيوخ والمشيخات^(١)

تعد الدراسة على الشيوخ إحدى ميزات التعليم الإسلامي، وكانت الحلقات العلمية التي يعقدها المحدثون قد ظهرت منذ وقت مبكر؛ حيث إنها وجدت منذ العهد الأول للدعوة الإسلامية، إذ كان رسول الله ﷺ يجتمع بمن آمن به في دار الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي (ت ٥٣هـ)، "وكانت داره بمكة على الصفا، وهي الدار التي كان النبي ﷺ يكون فيها أول الإسلام، وفيها دعا الناس إلى الإسلام، وأسلم فيها قوم كثير"^(٢).

وعن أبي واقد الليثي (أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، قال: فوقفا على رسول الله ﷺ، فأما أحدهما: فرأى فرجة في الحلقة^(٣) فجلس فيها...)^(٤).

قال الحافظ ابن حجر: "وفيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم... وفي الحديث فضل ملازمة حلق العلم، والذكر، وجلوس العالم والمذكر في المسجد"^(٥).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «جلست مع عصابة من ضعفاء المهاجرين، إن بعضنا ليستر ببعض من العري! وقارئ يقرأ علينا، فنحن نستمع إلى كتاب الله، إذ جاء رسول الله ﷺ فجلس وسطنا ليعدل نفسه بنا، ثم أشار بيده؛ فاستدارت الحلقة وبرزت وجوههم له» ومن كان أكثرهم علماً، وأسرعهم فهماً؛ فإنه يقربه ويدنيه، ويجعله مما يليه^(٦).

(١) ملخصاً من كتاب "علم الأثبات ومعاجم الشيوخ" د. موفق عبدالقادر (٥٩ - ٦٤).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد: (١/ ٢٤٢).

(٣) "ياسكان اللام: كل شيء مستدير خالي الوسط، والجمع حلق بفتحيتين، وحكي فتح اللام في الواحد وهو نادر" فتح الباري: (١/ ١٥٧)، وقال أيضاً: (١/ ٥٦٢): "بفتح المهملة ويجوز كسرهما، واللام مفتوحة على كل حال، جمع حلقة ياسكان اللام على غير قياس، وحكي فتحها أيضاً".

(٤) البخاري برقم (٦٦) في العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، و(٤٧٤) في الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، ومسلم برقم (٢١٧٦) في السلام، باب من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها، والترمذي برقم (٢٧٢٤) في الاستئذان، وأحمد: (٥/ ٢١٩).

(٥) فتح الباري: (١/ ١٥٧).

(٦) الفقيه والمتفقه: (٢/ ١٢٢).

ولقد كان أصحاب الرسول ﷺ يتدارسون العلم ويتذاكرونه، ويحرصون على أوقاتهم ولا يفرطون فيها...

وكان رسول الله ﷺ يستمع من أصحابه ما يحفظونه؛ ففي حديث وفد عبد القيس:

"...وباتوا وأصبحوا يعلموننا كتاب ربنا، وسنة نبينا ﷺ، فأعجب النبي ﷺ، وفرح بها، ثم أقبل علينا رجلاً رجلاً يعرضنا على ما تعلمنا وعلمنا، فمنا من تعلم التحيات، وأم الكتاب، والسورة، والسورتين، والسنة، والسنتين..."^(١).

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك؛ فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وأجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به».

قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: «لا! ونبيك الذي أرسلت»^(٢).

ولقد لازم أبو هريرة رضي الله عنه (ت ٥٧، أو ٥٨، أو ٥٩هـ) رسول الله ﷺ ملازمة مدهشة، حتى أصبح من رواة الألفاظ، وصاحب أطول الأسانيد وأوسعها، وقد بلغ مجموع أحاديثه في [تحفة الأشراف: (٣٣٧٠) حديثاً^(٣)]، وقال رضي الله عنه عن نفسه: "إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة! وإني كنت ألزم رسول الله ﷺ بشبع بطني حتى لا آكل الخمير، ولا ألبس الحبير، ولا يخدمني فلان ولا فلانة..."^(٤).

(١) مسند أحمد: (٢٠٦ / ٤).

(٢) البخاري: (٣٥٧ / ١) في الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء ح (٢٤٧)، ومسلم: (٢٠٨١ / ٤) ح (١٧١٢).

(٣) انظر: مقدمة (تحفة الأشراف): ٧ / ١٠.

(٤) أخرجه البخاري: (٧٥ / ٧) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه.

برقم (٣٧٠٨)، و(٥٥٧ / ٩) في الأطعمة، باب الحلوى والغسل برقم: (٥٤٣٢).

ولعل الدراسة المتأنية لمسانيد الصحابة والرواة عنهم الذين أوردتهم الإمام المزيّ رحمته في كتابه القيم (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) تُظهر لنا صحة ما قرّرناه من أن رواية الحديث النبوي الشريف حسب الشيوخ قد ظهرت في وقت مبكراً جداً.

ونظراً للعدد الهائل من الأسماء التي وردت في هذا السفر الضخم، فإن دراسة هذه الأسماء وتحليلها يكاد يكون أمراً مستحيلاً لبحث موجز كبحتنا، أضف إلى هذا: أن تحليل الأسانيد والطرق في هذا النوع من المصنّفات أمرٌ غير مستطاع؛ نظراً لأن كتابنا هذا قد قصد به تقديم عرض عام لا جمع للمادة... غير أنني سأكتفي بعرض مقتضب لكبار الرواة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه للوصول إلى معرفة بعض التصورات؛ لتمهيد الطريق شيئاً فشيئاً أمام نشأة معاجم الشيوخ والمشيخات، وبيان أن رواية الحديث النبوي الشريف منذ فجرها لم تكن رواية عشوائية، وإنما كانت منتظمة ومنسّقة تسير وفق منهج علمي دقيق في غاية الدقّة، وأن الرواية حسب الشيوخ كانت العمود الفقري، والركن الأساسي الذي قام عليه فن الرواية عند المسلمين...

المناهج والأساليب المتبعة في تصنيف معاجم الشيوخ، والمشيخات، والفهارس، والبرامج^(١):

إن الأنماط المتبعة في تصنيف معاجم الشيوخ، والمشيخات، والبرامج، والفهارس، والأثبتات والأسانيد تختلف باختلاف الغاية والهدف الذي صنف من أجله صاحب المشيخة أو المعجم كتاب غير أنها جميعها قد نمت وترعرعت، وبمرور الزمن، وتعاقب الأيام في ظل فن الرواية وأقسامها المختلفة.. كما أنها جميعها تشترك في غاية واحدة، وتتفق في هدف مشترك، ألا وهو: العناية بالأسانيد، ومحاولة الوصول إلى رواية حديث، أو جزء أو كتاب بإسناد متصل إلى مصدره الأصلي.

أولاً: مدرسة الأسانيد، ومرويات الشيوخ:

لقد ولدت معاجم الشيوخ والمشيخات وترعرعت في أقدم مدرسة للحديث النبوي الشريف، هذه المدرسة هي مدرسة الأسانيد والمتون، ذلك أن جميع الاستقراءات العامة المتوافرة لدينا من أقدم المعاجم والمشيخات تجعلنا نعتقد اعتقاداً جازماً أن معاجم الشيوخ الأولى إنما كانت تقوم على منهج العناية برواية حديث، أو جزء، أو كتاب بإسناد إلى مصدره الأول من غير تركيز على صياغة ترجمة الشيوخ، اللهم إلا ذكر أسمائهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم، وأنسابهم وكناهم، مع التطرق إلى مهنتهم، أو مذهبهم الفقهي، أو انتمائهم العقدي في أثناء سياق نسبهم.. مع ذكر موطنهم، أو مكان الرواية عنهم، وتواريخ اللقاء أو السماع عن الشيوخ في بعض الأحيان..

وفي كثير من الأحيان لا يتطرق المصنف إلى ذكر اسم الكتاب أو الجزء الذي يرويهِ، وإنما يكتفي بسياق سنده إلى صاحب الكتاب مستخدماً إحدى طرق الرواية المختلفة.

إن التركيز على رواية المرويات عن طريق معاجم الشيوخ، وبالإسناد المتصل في الكثير من معاجم الشيوخ والمشيخات، مع عدم الحرص على بيان سيرة المترجم أو شيء عن نشأته

(١) منقول من كتاب "علم الأثبتات والمشيخات" د. موفق عبدالقادر (ص: ٦٥ وما بعدها).

الشخصية، أو المدرسة التي تعلم أو درس فيها، أو شيوخه وتلامذته، أو ذكر أسماء المصنفات التي رواها أو ألفها، أو سنة ومكان وفاته.. هو المنهج السائد للمعاجم والمشيخات المتقدمة في التأليف..

إن عدم التركيز على السيرة العامة للشيوخ في كثير من المعاجم الشيوخ والمشيخات لا يعني بالضرورة عدم التطرق إلى بعض العناصر المتعلقة بترجمة الشيوخ، فإن بعض المعاجم والمشيخات التي ركزت على مرويات الشيوخ قد تطرقت في كثير من الأحيان إلى بيان حال بعض الشيوخ جرحاً أو تعديلاً وإيجازاً، كما تطرق البعض إلى بيان طبيعة هذه المرويات، وهل هي من الغرائب، أو المشهورة، أو الصحيحة، أو الحسان، أو الضعيفة، وغير ذلك مما له علاقة بقبول الرواية، وبيان درجتها....

إن تسمية المشيخات بمعاجم الشيوخ يعني أن المصنف قد رتب أسماء شيوخه على حروف المعجم، أي: أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي، كما أن هذا الترتيب لا يعني بالضرورة أن يكون ترتيباً دقيقاً لاسم الشيخ، واسم أبيه، وجدده، وبقية سياق نسبه على هذا النحو:

أ- آبي اللحم.

ب- آدم بن أبي إياس.

ت- آدم بن سليمان القرشي.

ث- آدم بن علي العجلي^(٢).

فإن هذا الترتيب للاسم الأول، والثاني، والثالث؛ لم يُستخدم إلا في عصور لاحقة، وإنما كان يُكتفى بالترتيب في أن المصنف قد بدأ بحرف الألف، ثم الباء... وهلم جرا.

(١) النهاية في غريب الحديث: (٣/ ١٨٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، و(تقريب التهذيب).

كما أن الكثير من مؤلفي معاجم الشيوخ، والمشيخات كان يبدأ معجم شيوخه بمن اسمه محمد، أو أحمد، تبركاً برسول الله ﷺ وإجلالاً له، أو أنه يبدأ معجمه باسم أبيه، أو باسم أحد الكبار من شيوخه، ولا سيما إذا كان يبدأ بحرف الألف.

ثانياً: مدرسة الرواية وسير الشيوخ:

ويؤرخُ لبداية هذه المدرسة مع بداية القرن الخامس الهجري، وهي مدرسة جمعت بين صياغة ترجمة الشيوخ، والعناية بسيرتهم، وبين العناية بمروياتهم، وهو ما أطلقنا عليه اسم "مدرسة الرواية وسير الشيوخ".

وهذه المدرسة تقوم على عنصرين أساسيين:

فأما العنصر الأول: فيقدم تفاصيل عن الشيوخ وما يتعلق بسيرتهم، ويغلب عليها الأسلوب الأدبي، وتهتم بمحيط الجرح والتعديل، والجانب الاجتماعي والتاريخي والعلمي للأفراد.

أما العنصر الثاني: فينصب القسم الأساسي منه على محاولة شمول مرويات الشيوخ، وتتبع الأسانيد في بعض الأحيان.

ومن العسير علينا هنا تحديد أول معجم أو مشيخة تمثل هذا النوع من المصنفات، فثمة مصنفات في هذه المرحلة لم تصل إلينا، أو فقدت، أو لغير ذلك من الأسباب.

ومع هذا، فإننا نقرر بكل اطمئنان إلى القرن السادس الهجري يمثل مرحلة متطورة لهذا النمط من المصنفات.

ومن المصنفات التي كتبت في القرن السادس، وتمثل هذا النوع من التأليف، كتاب "الغنية" للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)، حيث رتب كتابه ترتيباً ألفاً بائياً، ابتدأه بمن اسمه (محمد) من شيوخه، ثم بحرف الألف، ثم بقية الحروف وختمه بحرف الياء.

ثالثاً: مدرسة المعاجم والمشيخات التي اتخذت من وفيات الشيوخ أساساً في ترتيبها:

إن هناك العديد من المصنّفين في معاجم الشيوخ، والمشيخات اتخذوا من تاريخ وفيات الشيوخ أساساً لتنظيم مشيختهم، وهذا الضرب من المعاجم والمشيخات هو ضرب من كتب الوفيات.

إن معرفة تاريخ وفيات الرجال له أهمية عظيمة في نقد الروايات، وفضح الكذابين (قيل لسفيان بن عيينة: قدّم إنسان من أهل بخارى، وهو يقول: حدثنا ابن طاوس؟ فقال: سلوه بن كم هو قال، فسألوه؛ فنظروا فإذا ابن طاوس مات قبل مولده بسنتين)^(١).

قال سفيان الثوري: (لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ)^(٢).

ومن ألف في وفيات الشيوخ: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن المرزبان البغوي المتوفى سنة (٣١٧هـ)، وسمّى كتابه: (تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي)^(٣).

و "مشيخة ابن البخاري"^(٤) علي بن أحمد بن عبدالواحد المقدسي، المتوفى سنة (٦٩٦هـ)، تخريج الحافظ جمال الدين أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري الحنفي (٦١٦-٦٩٦هـ) فإنه قد راعى فيه سني الوفيات، إلا أنه قدّم (شمس الدين أحمد بن أبي أحمد عبدالواحد بن أحمد بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي: (٥٦٤-٦٢٣) - والد صاحب المشيخة تبيلاً له، واعترافاً للفضل على ابنه صاحب المشيخة.

وغير ذلك من معاجم الشيوخ، والمشيخات التي اتخذت من وفيات الشيوخ منهجاً في ترتيبها وتنظيمها.

رابعاً: مدرسة المعاجم والمشيخات التي اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر شيوخهم المميزين

فقط:

(١) تاريخ بغداد: (٦/٣٢٧).

(٢) الكامل في الضعفاء: (١/١٩٧)، علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٤٣-٣٤٤)، فتح المغيث: (٣/٢٨٢)، الإعلان بالتوبيخ: (٢١-٢٢).

(٣) طبع بتحقيق محمد عزيز شمس/الدار السلفية، بومباي، الهند.

(٤) حققه الأستاذ عوض عتقي سعد الحازمي، وقد طبع بدار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

أتبع بعض المصنفين في المعاجم والمشيخات منهج الاختصار في معاجمهم ومشيخاتهم على ذكر شيوخهم الذين تحمّلوا عنهم من طريق الإجازة فقط، وصورتها أن يقول الشيخ للراوي شفاهاً أو كتابةً أو رسالةً: أجزيت لك تروي عني الكتاب الفلاني، أو ما صح لك من مسموعاتي من غير أن يسمع منه أو يقرأه عليه.

والإجازة أنواع متعددة وتختلف أحكامها وألفاظ والأداء فيها بحسب ونوعها، ولها صلة قوية بنوع آخر من أنواع التحمّل وهو (المناولة)^(١).

وقد يجمع المصنف في هذا النوع من المعاجم عدة أساليب في طريقة تأليفه لمعجمه... كأن يرتّب شيوخه المجيزين وفق البلدان التي زارها كما فعل الإمام أبو طاهر أحمد بن حمد السلفي المتوفى سنة (٥٧٦هـ) في كتابه ((الوجيز في ذكر المجاز والمجيز))، أو أن يرتّب شيوخه المجيزين على قديم وفياتهم كما فعل صائغ الدين محمد بن الأنبج النعال البغدادي المتوفى سنة (٦٥٩هـ) في ((مشيخته)) التي خرجها له الحافظ رشيد الدين محمد بن عبد العظيم المنذري المتوفى سنة (٦٤٣هـ).

خامساً: مدرسة المعاجم والمشيخات التي رُتبت ونُظمت على أساس شيوخ البلدان:

فمن القدماء الذين رتبوا (معجم) شيوخهم على البلدان: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، المتوفى سنة (٢٧٧هـ)، قال الذهبي: (ليس في ((مشيخته)) إلا نحو من ثلاثمائة شيخ)^(٢). وقال السخاوي: (رتبهم على البلدان التي دخلها)^(٣).

ومن معاجم الشيوخ التي تختص بمرويات الشيوخ، وتنتمي إلى مدرسة الرواية، وركز مصنفوها على مرويات الشيوخ وفق البلدان التي رحلوا إليها للسمع من شيوخها: كتاب "معجم الشيوخ" لأبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد، المعروف بابن جميع الصيداوي،

(١) انظر فصل (الرواية وأثرها في توثيق النصوص وضبطها).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣ / ١٨١).

(٣) الإعلان بالتوبيخ: (٢٣٩)، الرسالة المستطرفة: (١٤٠-١٤١)، صلة الخلف: (٣٧٤)، وقد ذكر ابن ظهيرة المكي في

(إرشاد الطالبين) الترجمة رقم: (٣٥) ((مشيخة الفسوي)).

المتوفى سنة (٤٠٢هـ)، تخريج الحافظ خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، المتوفى بعد سنة (٤٠٠هـ).

سادساً: مدرسة الفهارس والبرامج:

والفهرس والبرنامج هو: "الكتاب الذي يكتب فيه المحدث أسماء شيوخه، وأسائيد مروياته"، فهي إذن نمط من أنماط المعاجم والمشیخات، تتفق معها في الروابط العضوية التي تجمع بينها، وتمثل اتجاهًا واضحًا لفن الرواية عند المسلمين، واتساع مداه، واستيعابها للعديد من الأساليب المختلفة، والأنواع المتعددة للمادة الواحدة.

ولقد اهتم علماء الأندلس بهذا النمط من المصنفات، وتعددت أساليبهم في طرائق تأليفها، ويمكننا أن نُجمل أشهر هذه الطرق بالنقاط الآتية:

أولاً: الفهارس والبرامج التي رُتبت على أسماء الشيوخ.

ثانياً: الفهارس والبرامج التي رُتبت على أسماء الكتب.

ثالثاً: الفهارس والبرامج التي جمعت بين الطريقتين؛ أي أنها جمعت بين أسلوب الترتيب على أسماء الشيوخ، وبين الترتيب على أسماء الكتب^(١).

(١) وصلت إلينا مجموعة من الفهارس والبرامج، نذكر أشهرها:

١- كتاب ((فهرست)) لأبي الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي، المعروف بابن النديم، المتوفى سنة (٣٨٠هـ)، قال مصنفه: (هذا فهرست كتب جميع الأمم، من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها، في أصناف العلوم وأخبار مصنفها، وطبقات مؤلفيها، وأنسابهم وتاريخ مواليدهم، ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم، وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم، منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا، وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة) (ص: ٣).

وقد قسم الكتاب إلى عشر مقالات، وتحت كل مقالة ثلة من الفنون.

وهناك نوع من الفهارس، مثل كتاب ((كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)) لمصطفى بن عبدالله الشهير بجاجي خليفة، وبكاتب جليبي (ت ١٠٦٧هـ)، وهذا النوع من الفهارس لا يخضع لدراستنا؛ نظراً لعدم اعتماده لأسلوب الرواية بالأسائيد.

٢- فهرست شيوخ عبد الحق بن عطية المجاري الغرناطي (٥٤١هـ) تحقيق: محمد أبو الأجنان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٠هـ).

هذا وإنه لما يلفت النظر ليس العدد الكبير من البرامج والفهارس التي برز في تصنيفها أهل المغرب والأندلسيون، بل هو ما تحتويه المادة العلمية لهذه الفهارس والبرامج التي كتبت في القرن السادس الهجري وما بعده؛ فإن مدى المادة العلمية ومصادرها في هذه الفهارس والبرامج تكاد تكون مصادر مكتوبة، وهي تمثل في معظمها مصنفات معروفة لدى أهل المشرق، فهي لا تعدو

- ٣- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٤- فهرسة محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق: فرانسيسكه قداره زيدين، وخليان ربارة طرغوه، تصوير دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٥- برنامج شيوخ علي بن محمد الرُّعيني الإشبيلي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شيوخ، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).
- ٦- برنامج عبيد الله ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٧٧هـ)، تحقيق عبد العزيز الأهواني.
- ٧- فهرست أحمد بن يوسف الفهري اللي (ت ٦٩١هـ).
- ٨- برنامج أبي العباس أحمد بن أحمد الغريبي (ت ٧٠٤هـ)، تحقيق: عادل نويهض.
- ٩- برنامج لاقاسم بن يوسف التُّجيبِي السَّيِّ (ت ٧٣٠هـ)، نسخة الإسكوريال، برقم: (٣٥٣).
- ١٠- برنامج محمد بن جابر القيسي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١١- فهرست قاسم بن عيسى بن ناجي القيرواني (ت ٨٣٧هـ)، مخ: معهد المخطوطات العربية، القاهرة، برقم (١٥٢٢) تاريخ.
- ١٢- برنامج أبي عبدالله محمد بن علي المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٣- فهرست محمد بن قاسم ابن الرُّصَّاع التونسي (ت ٨٩٤هـ)، تحقيق محمد العناني.
- ١٤- فهرست شيوخ محمد بن أحمد بن غازي المكناسي (ت ٩١٩هـ)، مخ: الإسكوريال، برقم: (١٧٢٥) في ٦٣ ورقة.
- ١٥- ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي آشي (ت ٩٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالله العمراني، دار الغرب الإسلامي (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ١٦- صلة الخلف بموصول السلف، ل محمد بن سليمان الرُّوداني (ت ١٠٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ١٧- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، تأليف: محمد عبد الحي بن عبدالكبير الكتّاني (ت ١٣٨٢هـ)، باعثناء الدكتور: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). وينبّه هنا: أن هذين المصنّفين قد ذكّر مؤلفوهما سندهم إلى المصنّفات التي رووها في مقدّمة كتبهم.

أن تكون مصنفات حديثة، أو تاريخية، أو لغوية مشهورة، وبالتالي فإن قيمتها العلمية لا تكمن بمحتوياتها لهذه المصادر؛ فإنها لا تأتينا بشيء جديد، وإنما تبرز قيمتها العلمية بالتراجم العلمية للشخصيات المذكورة فيها، ودراسة المصنّف لهذه الشخصيات، أو لبعض مؤلفاتها... وكذا يقال عن معاجم الشيوخ والمشيخات التي صنفت بعد القرن السادس الهجري في المشرق الإسلامي... غير أن معاجم الشيوخ والمشيخات - خاصة تلك التي تنتمي إلى مدرسة الرواية وسير الشيوخ، والتي اعتنت بتتبع الطرق المتعددة للرواية الواحدة - قد بقي أسلوبها يتميز بالحيوية والمهارة، وأصبحت من أفضل الوسائل العلمية في توثيق النصوص وإثبات صحتها إلى مصنفها.. كما أن معاجم الشيوخ والمشيخات قد حرص مصنفوها على رواية (الأجزاء)، و(الأمالي)، و(الفوائد) الحديثة المتنوعة إضافة إلى روايتهم للمصنّفات المشهورة، وبذلك حفظت لنا مصادر علمية لم تصلنا في أصولها، وهكذا استطاعت البقاء كدليل حي على شمول علم الرواية واتساع مداه لدى المسلمين.

وسبق أن بينا أن (الفهارس)، و(البرامج)، و(المعاجم)، و(المشيخات)، و(الأثبات)، و(الأسانيد)، و(التقييدات)، و(الأوائل)، و(الإجازات)، و(المرويات)، و(السماعات)، و(المسلسلات)، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطوط.

هذا ما تيسر جمعه، والله الموفق

تمت مراجعته يوم الخميس ١١/١١/١٤٣٣هـ

والحمد لله رب العالمين،،،